الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research
UNIVERSITY - SETIF 1
Faculty of Economics.Commerce and Management

قسم: العلوم الاقتصادية

تاريخ الفكر الاقتصادي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس (جذع مشترك) علوم اقتصادية

إعداد الدكتورة: جيرار فيروز

الخبراء المقيمون للمطبوعة:

د. هادي صادق ..... جامعة سطيف1

د. بلارو علي ..... جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **جامعة سطيف 1** **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**		**Ministry of Higher Education and Scientific Research** **UNIVERSITY - SETIF 1** **Faculty of Economics.Commerce and Management**

قسم: العلوم الاقتصادية

تاريخ الفكر الاقتصادي

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس (جذع مشترك) علوم اقتصادية

إعداد الدكتورة: جيرارفيروز

الخبراء المقيمون للمطبوعة:

د. هادي صادق..... جامعة سطيف1

د. بلارو علي..... جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 2023/2022

البرنامج الوزاري:

الفصول	عنوان الفصل
الفصل الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة
الفصل الثاني	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوروبا
الفصل الثالث	الفكر المركنتيلي (التجاري)
الفصل الرابع	الفكر الطبيعي
الفصل الخامس	الفكر الكلاسيكي
الفصل السادس	الفكر الرأسمالي ومراحله
الفصل السابع	الفكر الاشتراكي الفرنسي، الفكر الماركسي
الفصل الثامن	فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا
الفصل التاسع	الفكر النيو كلاسيكي
الفصل العاشر	الفكر الكينزي
الفصل الحادي عشر	النظريات ما بعد الكينزية

مقـــدمة:

يتضمن تاريخ الفكر الاقتصادي دراسة وتفسير وتحليل القوانين التي تتعلق بإنتاج الثروة المادية وتوزيعها لإشباع الحاجات الإنسانية على مر المراحل والعصور التاريخية، فهو يبحث فيما أثير أو طرح من آراء أو أفكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلة الإنسان الاقتصادية أو حول نشاطاته الاقتصادية أو حول سعيه في الحصول على معيشته. ويعني من ناحية أخرى دراسة التطور الذي لحق بالفكر من خلال معرفة مجموعة النظريات التي تفسر العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية، ومعرفة مختلف التوجهات الفكرية حول الأوضاع الاقتصادية وما تبعها من سياسات ونظم اقتصادية مختلفة.

وواقع الأمر أن الفكر الاقتصادي مكون من تيارات ومدارس فكرية مختلفة، نشأ عنها مذاهب وسياسات اقتصادية مختلفة. وفي كل مرة يشهد في العالم استقرارا وازدهارا اقتصاديا يتراءى للبعض أن المدرسة الفكرية السائدة انتصرت على أقرانها، وما تلبث الأحداث والوقائع الاقتصادية الجديدة أن تعصف بالفكر السائد لتعيد مفكريه إلى السؤال "أين أخطأنا؟". فتاريخ الأفكار الاقتصادية هو المرجع الدائم لعالم الاقتصاد، إذ لا غنى عن التاريخ لمن يبحث في الفكر المعاصر ويسعى لفهم العالم من حوله. والتاريخ بالنسبة الاقتصادي هو سجل من الأفكار والتجاري التي لابد من دراستها واستخلاص الدروس منها. وهكذا فإن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية ليس ترفا فكريا بل حاجة موضوعية، لاسيما في ظل التبدل الدائم للبيئة الاقتصادية والتطور المستمر في الفكر الاقتصادي. ومع اختلاف وتباين مستوى التحليل والقدرة على التنظير والنضج في المعرفة إلا أن ذلك لا يبخس حق المفكرين والعلماء مهما كانت مساهماتهم وآراؤهم بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية وخلفياتهم العقائدية.

وقد تم إعداد هذه المطبوعة البيداغوجية كمرجع في مجال تاريخ الفكر الاقتصادي لطلبة السنة الثانية قسم العلوم الاقتصادية بصفة خاصة، ولطلبة كلية العلوم الاقتصادية بصفة عامة، الذين لديهم الرغبة في ترسيخ المعرفة العلمية وتدعيم البحوث والمحاضرات المقررة.

وعليه فقد تم تقسيم هذه المطبوعة إلى أحد عشرا فصلا وفقا للبرنامج الوزاري، تتضمن هذه الفصول مختلف مدارس ونظريات الفكر الاقتصادي من التاريخ القديم إلى التاريخ الحديث والمعاصر. وقد تم إثراء كل فصل بأسئلة للتقييم الذاتي في نهايته، بهدف تعميق الفهم وترسيخ الأفكار الخاصة بالموضوع لدى الطالب.

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إلمام الطالب بتطور الأفكار والمدارس الاقتصادية المختلفة وتاريخها؛
- فهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها تفسيرا اقتصاديا، والتعرف على مختلف الآراء التي طرحت حولها؛
- تنمية قدرة الطالب على التحليل والنقد، من خلال التعرف على وجهات النظر المختلفة لكل فكر اقتصادي والانتقادات الموجهة إليه؛
- تمكين الطالب من الاستفادة من المعارف المحصلة في هذا المقياس لدراسة مقاييس أخرى ذات الصلة كمقياس الاقتصاد الكلي ومقياس الاقتصاد النقدي وغيرها.

وحتى يتسنى للطالب الإلمام بمحتوى المقياس بشكل جيد، يتوجب أن تكون له إحاطة سابقة ببعض النقاط من مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، ومقياس مدخل إلى علم الاقتصاد. على أننا حاولنا أن تكون هذه المطبوعة من البساطة والوضوح واليسر للاستيعاب من الطالب، وأن يحقق الفائدة العامة من قراءتها. وما التوفيق والسداد إلا من الله عز وجل.

فهرس المحتويات:

	العنوان	الصفحة
	مقدمة	5
	فهرس المحتويات	6
	الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	**20-11**
المحور الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة	11
المحور الثاني	الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة	14
	أسئلة الفصل الأول	20
	الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى	**31-22**
المحور الأول	الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا	22
المحور الثاني	الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الإسلامي	24
	أسئلة الفصل الثاني	31
	الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي التجاري (المركنتيلي)	**41-33**
المحور الأول	نشأة الفكر التجاري	33
المحور الثاني	أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية	35
المحور الثالث	الاتجاهات والسياسيات المختلفة للتجاريين	37
المحور الرابع	أهم رواد المدرسة التجارية	38
المحور الخامس	تقييم الفكر التجاري	39
	أسئلة الفصل الثالث	41
	الفصل الرابع: فكر المدرسة الطبيعية	**50-43**
المحور الأول	تعريف المدرسة الطبيعية	43
المحور الثاني	ظروف وعوامل نشأة المدرسة الطبيعية	43
المحور الثالث	أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية	44
المحور الرابع	أهم رواد المدرسة الطبيعية	47
المحور الخامس	تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي	49
	أسئلة الفصل الرابع	50
	الفصل الخامس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي)	**69-52**
المحور الأول	عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية	52

المحور الثاني	المبادئ العامة للمدرسة الكلاسيكية	54
المحور الثالث	الأفكار الاقتصادية عند أهم رواد المدرسة الكلاسيكية	55
المحور الرابع	تقييم إسهامات المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي	66
	أسئلة الفصل الخامس	69
	الفصل السادس: الفكر الرأسمالي ومراحله	79-71
المحور الأول	الإطار المفاهيمي للنظام الرأسمالي	71
المحور الثاني	مبادئ النظام الرأسمالي	74
المحور الثالث	مزايا وعيوب النظام الرأسمالي	75
	أسئلة الفصل السادس	79
	الفصل السابع: الفكر الاشتراكي	**88-81**
المحور الأول	الإطار المفاهيمي للفكر الاشتراكي	81
المحور الثاني	الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس)	84
المحور الثالث	مزايا وعيوب النظام الاشتراكي	86
	أسئلة الفصل السابع	88
	الفصل الثامن: فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا	**93-90**
المحور الأول	نشأة المدرسة التاريخية الألمانية	90
المحور الثاني	أهم مفكري المدرسة التاريخية الاقتصادية	91
المحور الثالث	نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي	91
المحور الرابع	طريقة التحليل الاقتصادي للمدرسة التاريخية الألمانية	92
المحور الخامس	منهج المدرسة التاريخية الألمانية	92
	أسئلة الفصل الثامن	93
	الفصل التاسع: الفكر النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية)	**109-95**
المحور الأول	نشأة المدرسة النيو كلاسيكية	95
المحور الثاني	المبادئ الفكرية المدرسة الحدية	96
المحور الثالث	أهم رواد المدرسة النيو كلاسيكية	98
المحور الرابع	الأفكار الاقتصادية للمدرسة الحدية	101
المحور الخامس	الانتقادات الموجهة للمدرسة النيو كلاسيكية (الحدية)	106
	أسئلة الفصل التاسع	109

الفصل العاشر: الفكر الاقتصادي الكينزي		**123-111**
المحور الأول	كينز...رائد المدرسة الكينزية	111
المحور الثاني	عوامل وظروف ظهور النظرية الكينزي	112
المحور الثالث	خصائص التحليل الاقتصادي عند كينز	113
المحور الرابع	الأفكار الاقتصادية عند كينز	114
المحور الخامس	الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي	121
	أسئلة الفصل العاشر	123
الفصل الحادي عشر: النظريات ما بعد الكينزية		**129-125**
المحور الأول	المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)	126
المحور الثاني	الكينزيون الجدد	131
المحور الثالث	الكلاسيكيون الجدد (نظرية التوقعات الرشيدة)	132
المحور الرابع	مدرسة اقتصاديات جانب العرض	134
	أسئلة الفصل الحادي عشر	136
	خاتمة	138
	قائمة المراجع	140

قائمة الجداول والأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم رواد المدرسة التجارية	38
2	أهم رواد المدرسة الطبيعية	47
الرقم	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
1	شكل مبسط يوضح دورة الناتج الصافي في الجدول الاقتصادي	46

الفصل الأول:

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

تعني كلمة **الحضارة** بشكل عام النمو والتقدم، كما يشيرُ مفهوم الحضارة أيضا إلى كلِّ نظام اجتماعيّ يسمح للإنسان بزيادة إنتاجه وخصوصًا الإنتاج الثقافي، وتتألف الحضارة بشكل عام من أربعة ركائز أساسية تقوم عليها وهي الروافد الاقتصاديَّة، الأنظمة السياسية، الأعراف والتقاليد الأخلاقية، الفنون والعلوم، ولا يمكن أن تقوم الحضارة وتنهض إلا عندما يتوفر الأمن والاستقرار في الدولة، فالحضارة إذًا هي الازدهار والرقيُّ في مختلف المجالات والميادين في عصر معين.

يتناول هذا الفصل بدايات ما يمكن أن نطلق عليه الفكر الاقتصادي في العصور القديمة، بدءً بالحضارات الشرقية القديمة كالحضارة البابلية والحضارة الفرعونية، مرورا بالحضارات الغربية القديمة والتي تتمثل أساسا في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية. وأهم ما يقال عن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة أن أفكاره كانت محدودة وبسيطة، كما أن دراسة المفكرين والفلاسفة للمشكلات الاقتصادية لم تكن مستقلة بل درسوها بصفة بسيطة ومرتبطة أساسا بقضايا أخرى كالسياسة والفلسفة والدين والأخلاق.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا كبيرا، حيث تميزت مجتمعاتها بأنها مجتمعات منظمة ومجتمعة ضمن كيانات وفي دول، حيث كانت الدولة مسؤولة عن العديد من الجوانب ومنها النشاط الاقتصادي، وكانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس. وإجمالا يمكن القول أنه قد نتج عن ذلك التنظيم الاجتماعي والاقتصادي أن تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في تلك المرحلة، غير أنه لم يكن مستقلا بذاته ولم يقم بتفسير الظواهر الاقتصادية بشكل علمي سليم، كما أنه وللأسف لم تصل إلينا وثائق كافية تمكننا من معرفة الفكر الاقتصادي السائد في ظل هذه الحضارات بشكل كاف. ويمكن التطرق فيما يلي لخصائص الفكر الاقتصادي في أهم الحضارات العريقة التي شهدها التاريخ في الشرق.

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية

تعتبر الحضارة البابلية التي ظهرت في العراق ما بين القرنين "18 ق.م – 6 ق.م"، من أقدم الحضارات في التاريخ، واكتسبت هذه الحضارة أوج ازدهارها عندما حكمها الملك المشهور "حمورابي"، وقد شهدت فترة حكمه التي دامت قرابة 42 عاما (تقريبا من 1792 ق م إلى 1750 ق م)؛ ازدهارا شاملا في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، وأسس مجتمعاً قام على حكم القانون ومهارة علماء الفلك والرياضيات. (جمال، 2018، صفحة 6) غير أن شهرة حمورابي ذاعت في الواقع من تشريعاته الإدارية والقانونية، والتي عرفت بـ "قانون حمورابي" الذي تضمن 282 مادة شملت بعض الجوانب الاقتصادية. ويمكن ذكر أهم ما تضمنته شريعة حمورابي فيما يلي:

- القضايا المتعلقة بالأمن والقضاء وحقوق المحاربين ومسؤولياتهم؛
- القضايا المتعلقة بالزراعة ونشاط الري، وذلك كون النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيس؛
- القضايا المتعلقة بالقروض وشروط الإقراض، والأموال الشخصية بما تتضمنه من مواريث وغيرها؛
- تنظيم التعامل بالفائدة ووضع حد أعلى لسعر الفائدة لا يجب تجاوزه؛
- قسمت شريعة حمورابي المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية هي: (الأشوح، 2010، صفحة 26)

- ✓ طبقة الأحرار والأفاضل والسادة من الناس.
- ✓ طبقة عامة الشعب الأحرار، ويدخل ضمنهم الصناع والحرفيون الأحرار، وهذه الطبقة ليست من السادة ولا من الأرقاء.
- ✓ طبقة الأرقاء أو العبيد وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع، وتشكل غالبية السكان.

- عرفت شريعة حمورابي بأنها كانت تهدف لحماية الضعيف من القوي، وبالمساواة والعدالة، إلا أن طبقة العبيد كانت مستثناة من هذه العدالة، حيث كانت مضطهدة ومحرومة من جميع الحقوق، كما أكدت الشريعة على حق الأحرار في امتلاك العبيد والتصرف المطلق بهم، كما يجب استخدامهم في شن الحملات، فالعبد وفق القوانين البابلية محروم من جميع الحقوق الإنسانية، وهو مجرد مال أو أداة من أدوات الإنتاج.

أهم الجوانب الاقتصادية في الحضارة البابلية:

من أهم الجوانب الاقتصادية التي صاحبت الحضارة البابلية ما يلي: (جمال، 2018، صفحة 10)

- اهتم ملوك هذا العصر بالزراعة عن طريق تطوير الأساليب الزراعية لاسيما في فترة حكم الملك حمورابي، إذ قام بتطوير الزراعة عن طريق تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتوزيعها، وإيجارها وعدم استغلال الأفراد لحقوقهم، وإنشاء مشاريع الري وحفر القنوات الجديدة وتطهير القديمة منها؛
- كان يتم استغلال الفائض من الإنتاج في تنمية الهيكل الاقتصادي العام، كما تعد تربية الحيوانات عاملا مهما في ازدهار الاقتصاد في هذا العصر؛
- ازدهرت الصناعة لاسيما بعد زوال سلطة المعبد، فأصبحت الكثير من المهن والصناعات خاصة بأفراد وعوائل معينة بسبب بقاء أسرار المهنة والحرفة محصورة بين أفراد العائلة، ولا يقتصر العمل على الرجال والنساء البالغين بل شمل الأطفال أيضا؛
- تؤكد العقود والوثائق التجارية المختلفة التي عثر عليها، والتي تشمل المعاملات التجارية كمعاملات البيع، الشراء، الإيجار، القرض والصيرفة على تطور التجارة عما كانت عليه في العصور السابقة؛
- بينت القوانين لاسيما قانون حمورابي عن مدى الحرية التي منحتها الدولة للتجار لأجل القيان بنشاطاتهم التجارية؛
- دفعت العلاقة بين التجار إلى التكتل وتأسيس ما يشبه النقابات في وقتنا الحاضر؛
- والجدير بالذكر أن المرأة أيضا كانت تشارك في الأعمال التجارية المختلفة وأيضا كان يحق لها التصرف بأملاكها بحرية تامة، لكن لم تصل إلى مركز الرجل في التجارة.
- من أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصاءات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية، ودخول تلك المعابد من مختلف السلع العينية، كما كانت تتضمن المخصصات اليومية لكل فرد على حدى.

وخلاصة القول أن الحضارة البابلية شهدت جانبا كبيرا من التقدم والازدهار في مختلف المجالات ومنها الجانب الاقتصادي، وبصدد الحديث عن الفكر الاقتصادي في هذه الحضارة، فإنه لم يظهر فكر اقتصادي صريح في ظل هذه الحضارة يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية ويفسرها بشكل علمي دقيق.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية القديمة (الفرعونية)

قامت هذه الحضارة في شمال شرق القارة الأفريقية، وبشكل خاصّ على ضفاف نهر النيل العظيم في جمهورية مصر العربية حاليًّا، وهي حضارة موغلة في القدم امتدَّت لما يقارب ثلاثة آلاف سنة (ما بين سنتي 3150 قبل الميلاد و320 قبل الميلاد)، تطوّرت خلالها تطوُّرًا كبيرًا، وكان أحد أسباب نجاح الحضارة المصرية بداية تمركزها في منطقة وادي النيل، حيث توفّرت جميع المقومات اللازمة لنجاح العمل بالزراعة، وأسهمت التنبؤات بحدوث الفيضانات بالتحكم والسيطرة على المحاصيل الزراعية والمحافظة عليها، وأسهمت المحاصيل الوفيرة في زيادة التنمية الثقافية والاجتماعية، وتمَّ استخراج كثير من المواد المعدنية المتوفرة في منطقة الوادي والصحاري المحيطة، وتمَّ اختراع نظام كتابة خاص بالمصريين، ونظِّم العمل الجماعي سواءً في أعمال البناء أو في الأعمال الزراعية، وتطورت حركة التجارة مع الدول والمناطق المجاورة، كما تمَّ الاهتمام بالتجهيزات العسكرية لتأكيد سيطرة الفراعنة على البلاد وللدفاع عن أرض مصر ومقاومة الغزاة.

خصائص التنظيم الاقتصادي والفكر الاقتصادي للحضارة المصرية:

عرفت الحضارة المصرية القديمة تقدما وازدهارا منقطع النظير، ومثلت بمعالمها الأثرية الشامخة أقصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها، واشتملت على أبعاد اقتصادية مختلفة لا يمكن تجاهلها، إلا أن الفكر الاقتصادي بها لم يكن مقصودا لأن يكون فكرا اقتصاديا أو يشكل مدرسة فكرية مستقلة، ولم يشهد اسهامات فكرية واضحة، وهو ما يمكن التطرق له فيما يلي، من خلال أهم ما ميز التنظيم الاقتصادي والفكر الاقتصادي في الحضارة المصرية:

- كان اقتصاد البلاد اقتصادا زراعيا في المقام الأول ويعتمد بدرجة كبيرة على نهر النيل؛
- كانت الدولة تمتلك وسائل الإنتاج لاسيما الأراضي، والتي هي أساس النشاط الاقتصادي، وسخرت الفلاحين لإسناد الاقتصاد الزراعي؛
- كانت قوى الإنتاج متطورة بالقياس إلى الدول المجاورة (الشرقية) والمنتجون هم الفلاحون، ولم يوجد تقسيم مهني للعمل، باستثناء تقسيم العمل بين الإنتاج الزراعي والحيواني، كما انتقى المصريون القدامى محاصيل معينة تستخدم بشكل دوري بالمبادلة مع محاصيل أخرى على نفس وحدة الأرض وهو يسمى بالوقت الحالي بالدورة الزراعية؛ (الخزعلي، 2018، صفحة 38)
- كان النشاط التجاري في العهد الفرعوني نشاطاً ثانوياً وهامشياً، حيث كانت التجارة الداخلية محدودة النطاق وتتم بشكل دوري (أسبوعيا مثلا)، فقد طغى طابع الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي؛
- كان اقتصاد الحضارة الفرعونية بداية قائماً على نظام المقايضة، ثم تم الانتقال لاحقا الى استخدام المعادن النفسية حيث أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساس سبائك الذهب، ثم جرى التدرج إلى أن تم التوصل الى العمل بالنقود على شكل دراهم مسكوكة، وذلك في عهد سيدنا يوسف عليه السلام؛ (الأشوح، 2010، صفحة 35)
- كان للمؤسسة الدينية دور مهم في الحضارة المصرية، حيث ساهم الكهنة في تقوية الدولة من خلال متابعتهم لمختلف شؤون الدولة، ويعدون من أملاك الفرعون فللفرعون ملكية العبيد والاحرار؛
- كان الإقراض بفائدة محرما ما بين العبرانيين ومجازا من غير العبراني، حسب القوانين القديمة للمصريين؛
- كان يتم فرض الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها لصالح الفرعون الحاكم، وعادة ما تكون في صورة عينية وليس نقدية؛
- وقد كان المجتمع الفرعوني ينقسم الى طبقتين وهي: (الخزعلي، 2018، صفحة 40)

الطبقة الحاكمة: وهم القادة الذين يمارسون السلطة وبيدهم قرارات الدولة كالفرعون وكبار الموظفين والجيش والكهنة.

طبقة المحكومين: ويعدون عبيدا للدولة وليس لفرد معين، وهناك عبيد مرموقين ليس لهم حقوق وهم الذين يعملون للدولة بأجر، وهناك مجموعة من الحرفيين الذين يمارسون العمل اليومي ويحتاج لهم عموم الناس بالإضافة للدولة كالبَناء مثلاً؛

- اقتصرت الكتابات المصرية القديمة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم؛
- مهمة الطبقة الحاكمة كانت الإشراف وممارسة الأعمال التنظيرية والفكرية، لأن الفراعنة كانوا يعتقدون بأنهم متفوقون على الشعب بالمجالات العلمية والمعرفية والثقافية؛
- لم يكن هناك فكر اقتصادي واضح يفسر الظواهر الاقتصادية، وإن وجد فإنه لم يكن مقصودا، ومجمل الأفكار كانت مرتبطة بالجانب الديني والفلسفي والأخلاقي، والتي عمل كهنة المعابد على إيصالها للأفراد حسب ما يخدم مصالحهم ومصلحة الملك. (صادق سعد، 1979، صفحة 40)

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة

لقد ظهرت أهم الأفكار الاقتصادية في العصر العبودي، وبالضبط في اليونان القديمة وروما القديمة خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وهذه الأفكار جاء بها مجموعة من المفكرين الذين لم يكونوا في الأصل اقتصاديين بل فلاسفة. ونظرا لأن النظام الذي كان سائدا في تلك الحقبة هو النظام العبودي، فإن العبيد هم الذين كانوا يمارسون العمل والإنتاج وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على المفكرين والفلاسفة، فقد كانوا يحتقرون النشاط الاقتصادي (باستثناء الزراعة) لأن العبيد هم الذين يقومون به، لذلك لم يركزوا عليه. كما أن دراسة المفكرين للمشكلات الاقتصادية لم تكن مستقلة بل درسوها بصفة بسيطة ومرتبطة مع قضايا أخرى كالسياسة والفلسفة والأخلاق، فالبحث مثلا في أفضل أنواع الحكم والدولة يستدعي التعرض للمشكلات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي لهذه الدولة.

ونتطرق فيما يلي لأهم الأفكار الاقتصادية في الحضارات الغربية والمتمثلة أساسا في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية.

أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان

قامت الحضارة اليونانية (الإغريق) خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كان لها نصيب أوفر في إرساء كثير من المبادئ الاقتصادية التي اشتقت منها الحضارة الغربية فيما بعد كثيرا من أفكارها. وكان النشاط الاقتصادي قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها وعلى التجارة الخارجية.

عُرف الاقتصاد عند اليونانيين القدماء بأنه علم إدارة شؤون المنزل، نظرا لأن النشاط الاقتصادي في البداية كان عائليا بالدرجة الأولى، ومع تطور الحضارة اليونانية وازدهار التجارة بها، تطورت الحياة الاقتصادية وتعقدت، الأمر الذي كان يستدعي بروز أفكار اقتصادية لحل المشكلات الاقتصادية، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك بناء فكاري متكامل لدراسة هذه المشكلات بشكل واضح، ويرجع السبب في أن الحضارة اليونانية قد قامت على الرق، بحيث ترك العمل اليدوي للعبيد مما جعل العمل بصفة عامة محل احتقار المفكرين والفلاسفة، ما أدى إلى تراجع الاهتمام بالإنتاج الذي يعد أحد مقومات الحياة الاقتصادية.

ويمكن القول أن أهم الأفكار الاقتصادية قد ظهرت بشكل بارز في فكري اثنين من الفلاسفة اليونانيين هما أفلاطون وأرسطو. ومن ثم يمكن اعتبار كل منهما من أهم الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد.

1. الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427-347ق م)

كان الفيلسوف اليوناني أفلاطون ينتمي لأسرة أرستقراطية، وكان من تلامذة الفيلسوف سقراط، اشتهر بكتابه "الجمهورية" الذي تكلم فيه عن الدولة والمدينة الفاضلة. يمكن القول عن الفكر الاقتصادي عنده أنه كان متأثرا بالسياسة والفلسفة والأخلاق. وفيما يلي يتم التعرض لأهم الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون:

أ. **أصل الدولة:** يرى أفلاطون أن أساس نشأة الدولة وأصلها قائم على عامل اقتصادي، مفاده أن الفرد لا يستطيع أن يشبع حاجاته بمفرده لأنها متعددة، لذلك يضطر للتجمع والتعامل في مجموعة من الأفراد من أجل أن يتعاونوا لإشباع حاجاتهم المختلفة، ومنه الدافع الأساسي لقيام الدولة هو دافع اقتصادي. (القريشي، 2008، صفحة 39)

ب. **تنظيم المدينة والطبقات الاجتماعية:** حاول أفلاطون تقديم نموذج لمدينته الفاضلة وهي مدينة صغيرة عدد سكانها قليل لا يتزايد أي ثابت قدر المستطاع، يكون النشاط الاقتصادي فيها محكما ومنظما، وتقوم على تقسيم العمل والتخصص فيه والمزايا بين طبقات المجتمع، بسبب تفاوت القدرات الجسمية والذهنية للسكان، والعمل على تحقيق العدالة بين المواطنين. وهنا قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات أساسية هي: (دويدار، 1993، صفحة 89)

- **الطبقة الحكام:** ومهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها، واشترط أن تكون طبقة الحكام من الفلاسفة، مع ضرورة إلغاء الملكية الخاصة والميراث والزواج وتكوين العائلة لهذه الطبقة، حتى تتوافر لهم الرغبة في الاستمرار في أداء الخدمة العامة. بمعنى أن يعيش الحكام معا حياة مشاعية تنعدم فيها الملكية الخاصة والعائلة، والتي حسب أفلاطون قد تصرفهم عن إدارة الحكم.
- **طبقة الجنود:** ومهمتها الدفاع عن المدينة وتعيش هي الأخرى حياة مشتركة، وليس لديها الحق في الملكية الخاصة وتكوين العائلات.
- **طبقة المنتجين:** وتشمل العمال والمزارعين والصناع، ومهمتها إشباع الحاجات المادية لسكان المدينة، وهذه الطبقة فقط هي التي لها الحق في الملكية الخاصة والزواج وتكوين العائلات.

ج. **تقسيم العمل:** نادى أفلاطون بضرورة تقسيم العمل، ورأى أنه من الواجب أن يتخصص كل فرد بعمل معين أو مهنة معينة بما يتلاءم مع قدراته الطبيعية، لأن ذلك يساهم في الاستغلال الأمثل للكفاءات والمهارات. إلا أن الباعث من هذا التقسيم للعمل ليس زيادة الإنتاجية بل لترسيخ مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع الذي كان سائدا آنذاك (المعموري، 2012، صفحة 88). ومن هنا يرى أفلاطون أن العبودية هي نتاج تقسيم العمل، أي مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية معينة، وأن العبودية أساسية في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ناحية أخرى فإنه احتقر المهن اليدوية، باستثناء الزراعة، لارتباطها بطبيعة العبيد، واعتبر العبيد أداة عمل ناطقة واستثناهم من الكائنات البشرية.

د. **الملكية الخاصة:** نادى أفلاطون بإلغاء الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الحكام والجنود (المحاربين)، حيث لا يجب أن يكون هناك ما يشغل هذه الطبقة عن أمور الحكم والحرب، وتعد فكرة الشيوعية (الاشتراكية بالمعنى الحديث) بالنسبة طبقة الحكام والجنود من أهم الأفكار الاقتصادية التي اشتهر بها أفلاطون في مدينته الفاضلة (عمر، 1994، صفحة 24). بينما كان يرى بأهمية وجود الملكية الخاصة بالنسبة للمزارعين والحرفيين والصناع، لأنهم يهدفون من خلال نشاطهم إلى تحقيق الربح والمصلحة الخاصة، بعكس طبقة الحكام التي يجب أن تهدف فقط لتحقيق الصالح العام. أما العبيد بالنسبة

له فهم محرومون من جميع الحقوق والملكيات لأنهم حسبه من أدوات الإنتاج (يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، 1988، صفحة 17).

وبالرغم من إقرار أفلاطون بالملكية الخاصة لطبقة المنتجين فقط؛ إلا أنها ليست حرية مطلقة بلا حدود، فقد نادى بضرورة تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش والفقر المدقع على حد سواء، وجعل هذه الحرية مقيدة.

هـ. **النقود:** كان أفلاطون يرى أن للنقود وظيفة مهمة فهي وسيلة للتبادل وتسهيل المعاملات، ونادى بفكرة تسمى في وقتنا الحاضر "النظرية الحكومية لقيمة النقد"، مفادها أن قبول الأفراد للنقود كوسيط للتبادل وكأداة لتسوية المعاملات لا يأتي من قيمة المعادن التي صنعت منها هذه النقود، وإنما يأتي من قبول الناس واتفاقهم على استخدامها كوسيط للمبادلة، وأنه بواسطتها يمكن بيع وشراء ما يرغبون به من سلع مختلفة، لذلك اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وليس ذاتية (ليس ذهبا أو فضة)، حتى لا يتم اكتناز النقود والاستفادة من قيمتها الذاتية. ويعد بذلك أفلاطون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستلقة عن قيمتها الذاتية كمعدن. (نامق، 1978، صفحة 10)

بالإضافة إلى ذلك ميّز أفلاطون بين نوعين من النقود، وهي نقود للتبادل الداخلي (نقود محلية)، ونقود للتبادل الخارجي تحتفظ بها الدولة للأسفار والتحويلات، وأنه يجب على الأفراد الذين يعملون خارج البلاد عند عودتهم، أن يسلموا ما لديهم من عملات أجنبية للدولة ويتحصلوا مقابلها على نقود محلية (توفيق، 2015، صفحة 34).

و. **الفائدة:** عارض أفلاطون الربا واستخدام النقود للحصول على الفائدة، لأنه كان يرى أن الهدف من الوجود النقود هو تسهيل التبادل فقط.

ز. **التجارة والصناعة:** نظر أفلاطون إلى الصناعة والتجارة نظرة ازدراء وريبة شأنه في ذلك شأن أكثر المفكرين القدماء الذين قدسوا مهنة الزراعة، ونظروا لباقي المهن نظرة احتقار واعتبروها أنشطة غير طبيعية.

2. الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384-322 ق م):

يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو من أشهر الفلاسفة على مر التاريخ، كان من تلامذة أفلاطون، تأثر بفلسفته في البداية لكنه انفرد بأفكاره الخاصة لاحقا، وبالرغم من أن كتاباته لم تكن من الناحية الأدبية بجمال مؤلفات أفلاطون إلا أنها كانت أكثر قيمة وواقعية. ففي حين كان أفلاطون يحلم بمدينة فاضلة بناها في خياله، كرّس أرسطو فكره لفهم العالم والواقع كما هو.

يتشابه الفكر الاقتصادي عند أرسطو مع أفلاطون في أن كلا منهما تأثر بالفلسفة والسياسة والأخلاق، غير أن أرسطو تميز بتحليله لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، لذلك يعد أول القدماء الذين وضعوا "بذور النظرية الاقتصادية" إلا أنه لم يتمكن من جعل الاقتصاد علما مستقلا بذاته، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه "الأخلاق" و "السياسة". ويمكن التطرق لأهم الأفكار الاقتصادية عند أرسطو فيما يلي:

أ. **أصل الدولة:** كان أرسطو يرى أن أصل الدولة وأساسها لا يرجع للعامل الاقتصادي فقط (كما ذكر أفلاطون)، بل للعامل التاريخي أيضا، إذ إن إشباع الحاجات الاقتصادية والمادية للأفراد والتبادل ليست الدافع الوحيد لقيام الدولة، فالتطور التاريخي الذي عرفه الإنسان وتكوين الأسرة، والعلاقات الاجتماعية المتأصلة في النفس البشرية، أدى إلى تكوّن المجتمع من القرى والمدن وبذلك تنشأ الدولة.

ب. **الملكية الخاصة:** أقر أرسطو بالملكية الخاصة وأيدها، وعارض فكرة إلغاء الأسرة وتكوين العائلة، كما انتقد الأفكار الشيوعية التي تدعو إلى المشاعية (التي دعا إليها أفلاطون) نظرا لافتقار الملكية العامة للحافز المادي، ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصالح الشخصية والمصالح العامة، وأن البواعث الشخصية هي من أقوى الدوافع للعمل، وهي الأساس لتحقيق المصلحة العامة. (وهي الأفكار التي سادت بعد ذلك خصوصا مع آدم سميث في اليد الخفية). وبالرغم من ذلك أكد أرسطو على ضرورة إدخال الاعتبارات الأخلاقية في الملكية الخاصة من أجل تقييدها، فعلى الملاك وميسوري الحال أن يتمتعوا بعامل أخلاقي تجاه الفقراء وغير الملاك، ويقوموا بمساعدتهم. (النجار، 1973، صفحة 14)

ج. **نظرته للرق (العبودية):** لم يعارض أرسطو النظام العبودي كغيره من فلاسفة عصره، حيث اعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، وهو نوع من الملكية الخاصة. وكان يؤسس لقيام الرق على أساس ما تقدمه الطبيعة للإنسان، فهناك مجموعة من الناس منحتهم الطبيعة ما يؤهلهم لأن يكونوا من الأسياد، وهناك من لم تمنحهم الطبيعة مزايا بحيث أصبحوا عبيدا، وبهذا يعتبر الرق ظاهرة طبيعية (الكفري، 2004، صفحة 70).

د. **نظرية القيمة:** ميز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة وهما: (محمود علي، 2011، صفحة 51)

- **القيمة الاستعمالية:** وهي مقدار المنفعة أو الإشباع التي تقدمها السلعة للفرد عند استعمالها.
- **القيمة التبادلية:** وتظهر في السوق، وهي ما يتم الحصول عليه من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعة معينة بها، أي مقدرة مبادلة سلعة بسلعة أخرى.

وهذا التمييز في القيمة يعد الأساس الذي انطلقت منه النظرية الحديثة للقيمة فيما بعد، والتي ترى أن القيمة التبادلية للسلعة تتوقف على قيمتها الاستعمالية، أي أن ثمن السلعة يتوقف على المنفعة أو الإشباع الذي يحصل عليه المشتري من استعمالها.

هـ. **الاحتكار:** عارض أرسطو الاحتكار واعتبره مجحفا وغير عادل، وقد عرفه على أنه "انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق" (الأشوح، 2010، صفحة 48)، وكان يرى أن الاحتكار يمكّن البائع من فرض أسعار معينة تسمح له بتحقيق أرباح أكبر على حساب المستهلكين، وأن هذا غير عادل وغير أخلاقي. ولهذا نادى أرسطو بفكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية.

و. **النقود:** أرجع أرسطو سبب ظهور النقود إلى عيوب المقايضة وصعوبتها، وقد اهتم بالنقود ودرس وظائفها، حيث أوضح أن لها ثلاث وظائف رئيسية هي: (عبد المولى، 1979، صفحة 32)

- **وسيلة للمبادلة:** رأى أرسطو أن الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة أدت إلى استخدام المعادن الثمينة (والتي تعبر عن نشأة النقود) كوسيط للمبادلة. وكان يرى أن المعيار الذي يجعل الأفراد يقبلون بالنقود كأداة للتبادل هو كونها مصنوعة من معادل ثمينة (ذهب وفضة).
- **مستودع (مخزن) للقيمة:** بمعنى أن النقود يمكن أن تستخدم كأداة لحفظ المدخرات، أي كوسيلة للادخار وشراء السلع في المستقبل.

- **مقياس للقيمة**: أدرك أرسطو أن للنقود وظيفة أخرى للنقود وهي أداة لقياس قيم السلع، أي أن سلعة ما تساوي وحدات معينة من النقد.

ز. **الفائدة**: عارض أرسطو بشدة الإقراض بفائدة واعتبره ربا من منظور أخلاقي، وكان يعتبر أن النقود عقيمة ولا تولد ناتجا أو دخلا، فلا مبرر لدفع الفائدة عنها (البلاوي، 1995، صفحة 20)، وأنها وجدت بطبيعتها لأداء وظائف معينة، وليس من الطبيعي أن تستخدم من أجل الحصول على الثروة أو أداء وظائف أخرى، لأن ذلك يعتبر خروجا عن الغرض الأصلي من وجود النقد وهو تسهيل التبادل.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان

اعتمدت الحضارة الرومانية القديمة على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، والعبيد هم المحرك للنشاط الاقتصادي، وقد تم الانتقال من الاقتصاد العائلي البسيط إلى اقتصاد زراعي مغلق، ثم إلى اقتصاد استعماري امبراطوري يعتمد على التجارة أيضا، وذلك بعد الفتوحات الرومانية واتساع حكم روما. وبالرغم من السيطرة العسكرية لروما على كثير من دول العالم، إلا أنها ظلت تابعة لليونان من الناحية المعرفية والفكرية، حيث أن الحضارة الرومانية تلت الحضارة اليونانية وبذلك تمكنت روما من نقل العلوم والمعارف اليونانية التي مكنتها لاحقا من تجاوز مشاكلها طيلة تاريخها.

وبالرغم من الظواهر الاقتصادية الجديدة التي ظهرت في روما مثل التضخم الشديد في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد، إلا أن ذلك لم يؤد إلى بروز فكر اقتصادي أو نظريات اقتصادية لمواجهة هذه الظواهر والمشكلات الاقتصادية، وأن معظم الأفكار الاقتصادية كانت امتدادا للفكر اليوناني، فلا نجد فكرا رومانيا خالصا، باستثناء بعض الأعمال القانونية التي تم تنظيم الاقتصاد من خلالها. ويمكن إدراج أهم الأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر الروماني فيما يلي:

1. **الزراعة**: كان الاهتمام منصبا في البداية على الزراعة وحدها باعتبارها المصدر الأول للثروة، وبقيّت الأنشطة عقيمة وغير منتجة ومحل احتقار، (مرطان، 2004، صفحة 21) وقد كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكة الفردية لوسائل الإنتاج، وأهم ما ميز النشاط الزراعي آنذاك هو تطور هدف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروة.
2. **التجارة**: لم تكن محل اهتمام في البداية، حيث انحصر النشاط التجاري بتبادل المنتجات الزراعية بالمنتجات الحرفية في المدينة، لكن مع توسع الحضارة الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.
3. **النقود والفائدة**: ساد الاعتقاد عند الرومان (لاسيما رجال الكنيسة) بعقم النقود وكرهوا التعامل بالربا، أي استخدام النقود للحصول على الفائدة، ولكن مع نمو التجارة وتطور التداول النقدي، أدى هذا إلى انتشار العمليات التسليفية وتقديم القروض بفائدة، وبدأت تظهر طبقة اجتماعية متميزة تمارس التجارة والربا.
4. **طبقات المجتمع**: أجاز القانون الروماني استلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، وكانت الدولة تبيع أسرى الحروب للمواطنين، وبذلك كان المجتمع الروماني يقسم إلى الطبقات التالية: (محمود علي، 2011، صفحة 57)

- طبقة النبلاء والفرسان
- طبقة العامة

- طبقة العبيد

5. **الملكية**: أقر الرومان الملكية الخاصة المطلقة، والتي لم يتم تقييدها بأية اعتبارات أخلاقية، كما أقروا بحق الفرد بأن يفعل ما يشاء بممتلكاته وأن يمنع الغير منها كما يشاء، كما أكدوا على أن النشاط الاقتصادي يجب يترك الأفراد يتعاشون بحرية تامة دون أي تدخل من الدولة.

6. **القانون (التشريع) الروماني**: لم يكن اهتمام الرومان بالأمور الاقتصادية كبيرا، إلا أن اهتمامهم بالسياسة والتشريع احتل الصدارة، وظهر تميزهم فيها، وقد وضع الفقهاء الرومانيون العديد من القوانين لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعلاقة المواطنين الرومانيين بسكان المجتمعات الأخرى، وتتمثل في ثلاثة قوانين هي: (الأشوح، 2010، صفحة 57)

- **القانون الطبيعي**: تتلخص فكرة القانون الطبيعي في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس من وضع الإنسان، بل من صنع الطبيعة والذي يخضع له جميع الأفراد، وهذا القانون دائم لا يتغير من زمن آخر، وهو عام ينطبق على جميع الناس. كما أن هذا القانون الطبيعي ينظم الحياة الاقتصادية كما تنظم قوانين الطبيعة الأخرى الظواهر الطبيعية ووظائف أعضاء جسم الإنسان.
- **القانون المدني**: وهو الشريعة الرومانية التي تمثل القوانين التي تنطبق على الرومانيين دون غيرهم من الشعوب الأخرى.
- **قانون الشعوب**: وهو القانون الذي تخضع له جميع المجتمعات، ومنه ظهرت الأحكام التي تنطبق على الأجانب والشعوب التابعة للحضارة الرومانية.

أسئلة الفصل الأول:

1. تميز التنظيم الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة بسمات مشتركة، أذكر أهمها.
2. برزت بعض الأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية لا سيما عند كل من أفلاطون وأرسطو، قارن بين هذه الأفكار من حيث: أصل الدولة، الملكية، الرق، النقود، العمل.
3. كيف كانت نظرة الفيلسوف اليوناني أرسطو للقيمة؟
4. تميز الفكر الاقتصادي الروماني بالقصور والجمود مقارنة بالفكر اليوناني، اشرح ذلك.

الفصل الثاني:

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى الفترة الممتدة ما بين العهد القديم والنهضة الأوروبية، وبعبارة أخرى من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر للميلاد، أي أنها دامت حوالي 10 قرون. وقد شهدت هذه الفترة ركودا فكريا وتأخرا حضاريا في أوروبا، لذلك أطلق المؤرخون على هذه الفترة "عصر الظلمات" بالنسبة لأوروبا، إلا أنه في المقابل عرفت هذه الفترة ازدهارا فكريا وحضاريا في الشرق والدول الإسلامية تحديدا. ونتناول فيما يلي أهم مظاهر الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا ثم في العالم الإسلامي.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا

مرت أوروبا من القرن الخامس إلى القرن العاشر ميلادي بتدهور اقتصادي واجتماعي وأخلاقي ساد خلالها النظام الإقطاعي، ومع بداية القرن الحادي عشر بدأت بعض مظاهر الانتعاش، وازدهرت بعض الصناعات الحرفية، كما ظهرت بعض الممالك القوية مثل مملكة فرنسا. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية بين الانهيار التام والانتعاش اليسير، كان البحث العلمي متأخرا، والفكر الاقتصادي مرتبطا بتعاليم الكنيسة ومتأثرا بصفة خاصة بالفكر الاقتصادي عند أفلاطون وأرسطو.

أولا: النظام الإقطاعي وعلاقته بالفكر الاقتصادي في أوروبا

كان النظام السائد في العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي إلى جانب نظام الرق، لاسيما خلال الفترة من القرن 5 إلى القرن 10م (وخلال الفترة من القرن 11 إلى القرن 15م ساد النظام الحرفي)، ويقوم النظام الإقطاعي على التبعية وحيازة الأرض، بمعنى أن كل سيد (حاكم إقطاعية) يعيش في إقطاعيته ويخضع له كل من يعيش فيها من جنود ورقيق الأرض، بحيث يرتبط من يعيش في تلك الإقطاعية برباط التبعية لحاكم الاقطاعية. وهكذا كان النظام الإقطاعي يقوم على أساس نظام هرمي على رأسه الامبراطور الذي يخضع له مباشرة أسياد (حكام) الاقطاعيات، والذين يخضع لهم بدورهم كل سكان الاقطاعية. وبانتشار الحروب والعداوات بين الاقطاعيات بدأ كل قطاع بالانعزال والانغلاق على نفسه، وأصبحت كل إقطاعية تكوّن وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي، حيث أن الفلاحين الأقنان (عبيد الأرض) يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد، كما أن الأشغال الصناعية والحرفية كانت تتم داخل الإقطاعية أيضا (الحلايقة، 2017).

وتتمثل أهم الخصائص الاقتصادية للنظام الاقطاعي فيما يلي: (ستيفنسن، 1995، الصفحات 10-16)

- كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، ويمثل الإنتاج الزراعي المصدر الوحيد تقريبا لإشباع حاجيات السكان؛
- تميز اقتصاد الاقطاعيات بالاكتفاء الذاتي؛
- كانت الصناعات اليدوية محتكرة من طرف تجمعات مهنية تعرف بالطوائف الحرفية لتجنب المنافسة، وكان الإنتاج يلبي حاجيات الإقطاعية فقط ولم يكن موجها للسوق؛
- كان هناك شبة انعدام للتجارة والاقتصاد النقدي، فاستخدام النقود كان محدودا جدا والتعامل كان يتم على أساس المقايضة؛
- كان المجتمع مقسما إلى ثلاث طبقات: طبقة النبلاء والفرسان، طبقة جال الدين، طبقة الحرفيين والفلاحين (رقيق الأرض)
- كانت الكنسية تمثل السلطة العليا في البلاد لأن كل ما يرتبط بالأمور الدينية وأمور الحكم يجب أن يكون خاضعا للدين، وكانت تنافس الأمراء سلطاتهم الدنيوية؛

- كانت الكنيسة تساند النظام الإقطاعي وتلعب دورا مهما فيه، وقد كان النشاط الاقتصادي خاضعا للكنسية لهذا بقي الفكر الاقتصادي خاضعا للتعاليم الدينية ومرتبطا بالنظام الإقطاعي من حيث النشاط. وقد احتكرت الكنيسة التعليم والإرشاد بشكل تام، لذا كان يطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمون الدين والفلسفة والقانون اسم "المدرسيين" لأنهم كانوا هم المعلمين، ويعتبر القسيس "توماس الإكويني" أهم هؤلاء المدرسين وأكبر ممثل لفكرهم في العصور الوسطى.

ثانيا: خصائص الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى في أوروبا

يمكن ذكر أهم الخصائص التي ميزت الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال العصور الوسطى في النقاط التالية:

- خلال العصور الوسطى في أوروبا لم يكن هناك تحليل علمي للمشكلات الاقتصادية بشكل يرقى لمرتبة العلم المستقل؛
- أثرت سيطرة النظام الإقطاعي على الحياة الاقتصادية، وانغلاق كل اقطاعية على نفسها سلبا على الفكر الاقتصادي، فأدى إلى جموده بسبب المصالح الشخصية للإقطاعيين؛
- كان الفكر الاقتصادي يحاول أن يكرس علاقات الإنتاج الإقطاعية، ويوفق التناقض بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وبين العدالة الاجتماعية؛
- كان الفكر الاقتصادي متأثرا بالفلسفة والدين والأخلاق، نظرا لأن الكنيسة كانت تحاول دوما تفسير الواقع بالجانب الديني؛
- إن ما برز من أفكار اقتصادية (لا سيما من طرف المدرسيين خلال القرن الثالث عشر) فقد كانت تعكس الحالة الموجودة في تلك العصور، وتدافع عن بعض الآراء المذهبية.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند توماس الإكويني (1226–1274م)

ويمكن عرض أهم الأفكار الاقتصادية التي نادى بها المدرسيون وعلى رأسهم "توماس الإكويني" فيما يلي:

1. **التقسيم الطبقي للمجتمع:** لم يعارض المدرسيون التقسيم الطبقي للمجتمع، ورأوا بأن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها، وأن التمييز بين الناس يجب أن ينظر إليه على أنه شيء عابر متعلق بالحياة الدنيا، ويجب الرضوخ لهذا الواقع حتى بالرغم من عدم عدالته، وأنه سوف تتحقق العدالة في الحياة الآخرة.
2. **التبادل والتجارة:** نظر المدرسيون بما فيهم "الإكويني" نظرة ممزوجة بين الموافقة والتحذير من التبادل، فهو يعترف بالتبادل لأنه ضرورة للمجتمعات، ولأن البقاء في اقتصاد مغلق إلى الأبد أمر مستحيل، وفي نفس الوقت يحذر من التبادل إذا كان الهدف منه الحصول على الثروات، لذلك اشترط أن يكون مقدار الربح المحقق من التجارة لا يزيد عن ذلك المقدار الذي يكفي لسد الحاجات الضرورية للمعيشة (الأشوح، 2010، صفحة 63).
3. **الملكية:** كان الاتجاه الفكري العام يؤيد الملكية الفردية، وقد شارك "الإكويني" رأي أرسطو في أن تكون الملكية خاصة على أن الانتفاع بتلك الملكية يجب أن يعود بالنفع على العامة، وأن تكون مقيدة بحيث لا تؤدي إلى الغنى الفاحش ولا إلى الفقر المدقع.
4. **السعر العادل:** نادى "الإكويني" بفكرة الثمن العادل التي تحدث عنها "أرسطو"، وطبقها أيضا على الأجر والربح، فطالب بالأجر العادل والربح العادل، واعتبره مبدأ أخلاقيا ودينيا أكثر منه اقتصاديا، بحيث أن الفرد لا يمكنه أن يحقق ربحا مرتفعا جدا ولا منخفضا جدا، كي لا يحدث ضرر لفئة على حساب أخرى. كما أن كل فرد يجب أن يحصل على الأجر الذي يناسب

طبقته الاجتماعية فقط. غير أن هذا التبرير عند الإكويني كان لخدمة النظام الاقطاعي المتكون من طبقات متميزة (البلاوي، 1995، صفحة 23).

5. **الإقراض بفائدة:** يعتبر "الإكويني" أهم من كتبوا حول موضوع الفائدة في عصره، وقد نادى بتحريم الإقراض بفائدة واعتبره ربا محرما، مستندا في ذلك على أقول الكنيسة وآراء أرسطو، حيث يرى أن النقود عقيمة ولا يمكن الحصول منها على فائدة أو ربح، كما كان يرى بأن الفائدة التي تدفع مقابل الزمن الذي تم التنازل فيه عن النقود غير مشروعة، لأن الزمن ملك لله وليس للفرد (الأشوح، 2010، صفحة 65).

ولكن مع تطور التعاملات النقدية في أواخر العصور الوسطى، أصبح التعامل بالفائدة نشاطا متزايدا دون الأخذ برأي الكنيسة، خاصة من طرف أصحاب المال، مما أدى إلى تكييف رأي الكنيسة معهم فسمح ببعض الاستثناءات في موضوع الفائدة (الربا)، ومثال ذلك تعديل فكرة الفائدة على أنها المقابل الشرعي لفرصة الكسب البديلة، أي فرصة الاستثمار وكسب الربح التي أضاعها الفرد عندما قام بتسليف أمواله لشخص آخر.

6. **الثروة:** اعتَبر "الإكويني" الأرض المصدر الوحيد للثروة والناتج، وبذلك فقد سبق الطبيعيين في هذا المجال.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الإسلامي

عندما كانت أوروبا خلال العصور الوسطى تعاني من التخلف في شتى المجالات وتعيش في اقتصاد مغلق، حتى عرفت تلك الفترة بالنسبة لها بعصر الظلمات؛ كانت الحضارة الإسلامية بالمقابل تنمو وتزدهر مع بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم (نزول الوحي) بداية من القرن السابع للميلاد وتحديدا سنة 610 م، فعرفت تلك الفترة بعصر النور، حيث ازدهرت الفلسفة والعلوم المختلفة في الدولة الإسلامية خلال العصور الوسطى (لاسيما في المنطقة العربية)، كما عرف الفكر الاقتصادي الإسلامي تطورا كبيرا، وظهرت مجموعة من الأفكار الاقتصادية الإسلامية التي كانت تُستمد بصفة رئيسية من ثلاثة مصادر أساسية هي: المبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي، آراء بعض الفلاسفة المسلمين، بعض المؤلفات التي تعرضت للمشكلات الاجتماعية والتاريخية.

وفي هذا السياق يمكن أن نعرف علم الاقتصاد الإسلامي على أنه "العلم الذي يُعنى بدراسة النشاط الاقتصادي من استهلاك وإنتاج وتوزيع وتبادل...، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام" (السبهاني، 2014، صفحة 17).

أولا: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ التي لا تتغير ولا تتبدل حتى وإن اختلفت أشكال تطبيق أحكام الدين الإسلامي حسب الزمان والمكان. وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

1. **الجمع بين الروح والمادة:** يقوم الإسلام على التوفيق بين الجوانب المادية والروحية في مختلف أركانه وكذا في مختلف النشاطات والمعاملات الاقتصادية، وذلك لإقامة نظام قائم على التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع، فإلى جانب ضرورة الإيمان بوحدانية الإله؛ نجد أن الزكاة مثلا (وهي ركن من أركان الإسلام)؛ من جانب مادي هي ضريبة على الثروة تعطى للفقراء من أموال الأغنياء وأداة للنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ومن جانب روحي هي تزكية للنفس من الشح والبخل وطهارة لها (مرطان، 2004، صفحة 54).

2. **الحرية الاقتصادية المقيدة:** للمسلم الحرية المطلقة في التملك والتصرف في ممتلكاته وممارسة أي نشاط اقتصادي والانتفاع بالمال، كما يشجع الإسلام على العمل والإنتاج وترشيد الاستهلاك، وهذه الحرية الاقتصادية مقيدة بضوابط الشريعة الإسلامية فلا يجوز للفرد الغش أو الاحتكار مثلا، وجعل الإسلام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استثناء، وهو تدخل محدود من أجل ضمان المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق أدواتها وأجهزتها (السالوس، 1998، صفحة 46).

3. **الملكية المزدوجة:** على اعتبار أن شكل ملكية الثروة ووسائل الإنتاج تحدد مضمون أي نظام اقتصادي، فإن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي ملكية مزدوجة، أي يمكن أن تكون ملكية خاصة كما يمكن أن تكون ملكية فردية. حيث يقر الإسلام الملكية الفردية ويعتبرها من طبيعية البشر في حب المال والتملك، إلا أنه يقيدها ببعض القيود الشرعية كوجوب امتلاكها والتصرف فيها بالطرق الشرعية. أما الملكية العامة فقد أقرها الإسلام لأن أساسها هو المصلحة العامة، سواء كان ذلك في شكل ملكية الدولة، أو ملكية الجماعات مادامت تتم ضمن الإطار الشرعي (مرطان، 2004، صفحة 57)، فالمرافق الجاهزة في الطبيعة (كالثروة الطبيعية والمائية...) التي ينتفع بها عامة الناس لا يجوز أن يحجزها فرد عن الجماعة، وكذلك مختلف موارد بيت مال المسلمين والتي تشكل ميزانية الدولة.

4. **العدالة الاجتماعية:** ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي بالتوزيع العادل للثروة وعوائد الإنتاج على كافة عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية دون إجحاف أو تقصير.

5. **التوازن بين المصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:** أقر الإسلام بمصلحة كل من الفرد والمجتمع، فلا تهدر مصلحة الفرد باسم مصلحة المجتمع وكذا لا تهدر مصلحة الجماعة باسم مصلحة الفرد، لكن إذا تعذر التوفيق بينهما، وأن ضررا سوف يلحق الطرفين، فإن الإسلام يقر كقاعدة عامة مبدأ "تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام" بمعنى أن تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد (العيفة، 2021، صفحة 17).

ثانيا: خصائص الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي في العصور الوسطى

مثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى الذي كان ممتزجا بالدين المسيحي، ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته؛ فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك العصور كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنذاك ترتكز على ركيزتين أساسيتين هما: الظواهر النقدية والثانية تتعلق بظاهرة القيمة.

وقد تميزت الأفكار الاقتصادية في العالم الإسلامي في هذه الفترة بالخصائص التالية:

1. لم يستطع مفكروا هذه الفترة فصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من الدراسات، بل كانت خاضعة لاعتبارات دينية، وكانت ممتزجة بدراسات أخرى كالفلسفة والفقه والتاريخ والإجتماع؛

2. الاعتدال: لم يكن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك الفترة ينحاز للفرد على حساب الجماعة ولا ينحاز للجامعة على حساب الفرد، إذ لا نرى النزعة الفردية الخالصة ولا النزعة الجماعية الخالصة؛

3. كان الفكر الاقتصادي الإسلامي يتسم بالوسطية ويوفق بين الجانب الروحي (الديني) والجانب المادي؛

4. كان الفكر الاقتصادي الإسلامي يفسح المجال للاجتهاد وللمعاملات المتجددة طالما لا تخرج عن الإطار الشرعي، فهو فكر اقتصادي مرن (داغي، 2010، صفحة 155)؛

5. تميز الفكر الاقتصادي الإسلامي بالواقعية في مبادئه وأحكامه، فكان ينظر للواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم، ويدرس المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بواقعية ووفق مبادئ الشريعة الإسلامية (السالوس، 1998، صفحة 37)؛

6. تميز الفكر الاقتصادي بالمنطقية والتحليل العلمي السليم للعلاقات والظواهر الاقتصادية.

ثالثا: الأفكار الاقتصادية عند بعض المفكرين المسلمين خلال العصور الوسطى

وُجدت العديد من المحاولات لبحث المشكلات الاقتصادية خلال القرون الوسطى في مؤلفات العديد من الكتاب المسلمين الذين تعرضوا لموضوعات ذات طابع اجتماعي وتاريخي، ونخص بالذكر أبو يوسف الأنصاري، أحمد بن علي الدجلي، أبو حامد الغزالي، ابن خلدون، المقريزي، وسنركز على بعض أفكار ابن خلدون لأنه تطرق للعديد من المسائل الاقتصادية التي يصعب حصرها، وحاول فصلها عن الاعتبارات الدينية، كما يعد أول من حاول توضيح السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات، كما سنشير إلى أهم الأفكار التي جاء بها المقريزي.

1. الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332–1406م):

ولد أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون في تونس، تقلد العديد من مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، وأهم أعماله "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر"، الذي تعد مقدمته المعروفة اليوم بـ "مقدمة ابن خلدون" هي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية (البيلاوي، 1995، صفحة 24)، وترجع قيمة ابن خلدون إلى أنه مؤسس علم الاجتماع، وقد تطرق للعديد من الأفكار الاقتصادية لارتباطها بدراسته الاجتماعية والتاريخية، ولو لا خلطه للقضايا الاقتصادية بالتاريخ والاجتماع لاعتبر بحق مؤسس علم الاقتصاد الحديث. ويمكن عرض بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون فيما يلي:

أ. **أسباب ظهور المجتمع**: أرجع ابن خلدون ظهور المجتمع (الدولة) إلى أن الإنسان مدني بطبعه، أي لابد له من الاجتماع والتعاون من أجل الحصول على الرزق وتحسين وسائل المعيشة، إذ لا يمكن توفير الحاجات الأساسية من غذاء وأمن وأدوات بدون تعاون.

ب. **أسباب تطور المجتمع**: فسر ابن خلدون تطور المجتمع على أساس عاملين هما: تزايد السكان وتقسيم العمل، حيث أن حاجيات الأفراد المعيشية تتزايد وتتنوع بزيادة عدد السكان داخل المجتمع وتوسع العمران، وهو ما يؤدي إلى تقسيم العمل بينهم ما يؤدي إلى كثرة أنواع الأعمال وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل الفردي وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية فتنمو صناعات جديدة وبذلك يحدث الازدهار الاقتصادي وتتطور الدولة (الأشوح، 2010، صفحة 91).

ج. **نظرية السكان والأسعار**: نظر ابن خلدون إلى الزيادة في عدد السكان نظرة إيجابية بعيدة عن التشاؤم، فكثرة السكان تؤدي إلى توسع في العمران وتضاعف الخيرات في الأسواق وهبوط أسعار الضروريات وارتفاع أسعار الكماليات.

د. **أنواع السلع:** قسم ابن خلدون السلع إلى ضرورية مثل الغذاء (وأهمها الحنطة)، وسلع كمالية مثل المراكب، وبين أن الطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم، كما أوضح نسبية هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف ومن ثم تصبح السلع الكمالية ضرورية بالنسبة له.

هـ. **نظرية القيمة:** يميز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، فالقيمة الاستعمالية مستمدة من الخصائص النافعة للشيء، ويسميها ابن خلدون الرزق أو المعاش، وأما القيمة التبادلية فتستمد من إمكانية إبدال الشيء بشيء آخر مثل النقود، وهذه يسميها ابن خلدون الكسب (الشرفاوي، 2020، صفحة 35).

و. **العمل:** أعطى ابن خلدون أهمية بالغة للعمل وحاول جعله نظرية مستقلة بذاتها، واعتبره سببا من أسباب المعاش وهو مصدر كل الثروات وبدونه لا يوجد إنتاج، كما جعله الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات، حيث أوضح أن قيمة الصنائع تكمن في قيمة العمل المبذول في صناعتها، فهو بذلك يرجع القيمة إلى العمل الإنساني بشكل رئيسي (إرشيد، 2012، صفحة 5). وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق أدام سميث ودافيد ريكاردو في وضع نظرية القيمة في العمل.

ز. **الضريبة والمالية العامة:** تعد أفكار ابن خلدون عن المالية العامة من أهم الأفكار وأكثرها صلة بالاقتصاد الحديث، حيث أشار ابن خلدون إلى أنه مع تطور الدولة تزداد حاجتها للمال، ورأى ضرورة تخفيف عبء الضرائب على السكان لكي ينشطوا ويرغبوا أكثر في العمل، وبالتالي يزيد الإنتاج وتزداد ثرواتهم وتكثر الجباية في النهاية (إرشيد، 2012، صفحة 16).

ح. **النقود:** أوضح ابن خلدون دور النقود باعتبارها وسيلة لتسهيل المبادلات ومقياسا للقيمة، وأكد أيضا على دورها كحافظ للقيمة والذي يعني إمكانية استخدامها أيضا وسيلة للادخار واختزان الثروة. كما أعطى أهمية بالغة للمعدنين الشريفين (يقصد الذهب والفضة)، حيث تجاوز من سبقه من المفكرين الذين رأوا بأن الذهب والفضة يلعبان دور النقود بسبب اتفاق الناس على قيامها بهذا الدور وقبولهم لذلك، إذ يرى هو أن الله عز وجل خلق هذين المعدنين ليكونا مقياسا للقيمة، فالله أراد أن يكون هذان المعدنان نادران ليؤديا وظيفة النقود، بمعنى أن المعدنان يتمتعان بخاصية "الثمينة" بالخلقة وليس بالعادة والعرف (الشرفاوي، 2020، صفحة 36).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها ابن خلدون للحجرين الشريفين؛ إلا أنه لم يعتبر المعادن الثمينة هي الثروة بحد ذاتها (كما فعل المركنتيليون)، حيث اكتشف أن قوة الدولة وتقدمها العمراني ليس بما تمتلكه من معادن ثمينة بل يكون نتيجة قدرتها الإنتاجية التي تجلب لها الذهب والفضة.

ط. **دور الدولة في النشاط الاقتصادي:** أشار ابن خلدون إلى أن الدولة هي السوق الأعظم وأهم مستهلك فيه، نتيجة إنفاقها الواسع على رفاه الناس وجبايتها منهم للأموال، وأكد على أهمية السلطة ووجود الدولة في المجتمعات، ومع ذلك رأى أنه من غير المرغوب للدولة التدخل بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي العادي، لأنه سيكون مرتبطا بظلم الحاكم وجوره، ويقلل الفرص المتاحة للناس ويضر بالدولة في نهاية المطاف (البيلاوي، 1995، صفحة 31)، وأن على الدولة متابعة الأمور التي تساعد على متابعة أعمالهم بصورة أكثر كفاءة، ومنعهم من ارتكاب التجاوزات

والمظالم، وأوضح دور الدولة في مراقبة الأسعار وجباية الأموال وتنشيط الاقتصاد. وعليه فإن ابن خلدون لا يتصور الدولة دولة "دعه يعمل" ولا دولة الشمولية، إنما دولة تسهر على تطبيق الشريعة وتصلح أداة للتنمية والرفاه.

ي. **فكرة الريع:** من أدق الملاحظات التي أشار إليها ابن خلدون في نفقات الانتاج الزراعي، هو أن بعض الدول إذا ما اضطرت لزراعة أراض غير خصبة لسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية، فإن هذه الاراضي تتطلب نفقات إنتاج أكثر من الأراضي الخصبة ونفقات الإنتاج هذه تصبح شيئاً مهماً لأن المنتجين (الزراع) يدخلوها في أثمان المنتجات الزراعية. إن نفقات الإنتاج العالية في الأراضي غير الخصبة تعني بالضرورة أن الأراضي الخصبة تحقق عائداً أعلى وبالتالي تحقق **ريعاً** أكبر. ولم يقف ابن خلدون عند الريع الناجم عن فرق الخصوبة في أنواع الأراضي المختلفة بل يتعداه إلى الريع الناشئ عن الموقع وعن التطور الاجتماعي (الكيالي، 2001)، فقد لاحظ ابن خلدون أنه عند وجود دولة محدودة النشاط الاقتصادي فإن ثمن الأراضي والعقارات تكون منخفضة الثمن، ولكن عندما يزداد النشاط الاقتصادي وتقوى الدولة ويزداد عدد السكان ترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران، والفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزداد العمران ويرتفع ثمنها إنما يتحقق نتيجة لزيادة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يسمى اليوم "الريع" وهو ما يؤدي إلى زيادة ثروة فئة الملاك للعقارات.

إن تحليل ابن خلدون بهذا الاسلوب العلمي الرصين، يكون به قد سبق ريكاردو وهنري جورج في نظرية الريع التي تنسب لهما اليوم.

ك. **العرض والطلب وتحديد الأسعار:** أكد ابن خلدون على تأثير العرض والطلب في تحديد الأسعار، وهو ما له دلالة هامة، لأن دور العرض والطلب في تحديد القيمة لم يدرك جيدا حتى أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي يبين أن ابن خلدون قد سبق عصره. وأوضح ابن خلدون أن الزيادة في الطلب أو النقص في العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، في حين يؤدي النقص في الطلب أو الزيادة في العرض إلى هبوط الأسعار، وذهب إلى أن الأسعار إذا استمرت متدنية جدا فإن الصناع والتجار يتضررون، ويخرجون من الأسواق، وإذا استمر الارتفاع يتضرر المستهلكون، لذلك فإن الأسعار المعتدلة بين هذين المستويين المتطرفين مرغوبة، لأنها تسمح للتجار بمستوى من العائد مقبولا اجتماعيا وبالتالي تؤدي إلى رواج الأسواق بزيادة المبيعات، ومن ثم توليد الدوران والازدهار. وقد بين ابن خلدون أن العوامل المحددة للطلب تتمثل في الدخل وحجم السكان وعاداتهم ونمو المجتمع وازدهاره (شابرا، 2005، صفحة 207).

2. الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364–1442م):

ولد تلميذ ابن خلدون "تقي الدين أحمد بن علي المقريزي" في مصر، احتل مركزا عاليا بين المؤرخين في مصر، من أهم مؤلفاته "شذور العقود في ذكر النقود" و"إغاثة الأمة بكشف الغمة" واللذان يشملان العديد من الأفكار الاقتصادية الهامة، وقد أعطى أهمية بالغة في فلسفته للنقود (حتى لُقب بأبي النقود) وحلل على أساسها مختلف الظواهر الاقتصادية. ومن بين أهم الأفكار التي جاء بها نذكر ما يلي: (حراث، 2015، الصفحات 57-59)

أ. **الأزمات الاقتصادية:** يُعتبر المقريزي من أوائل الكتّاب الذين كتبوا في الأزمات، وأول مَن تكلَّم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، وأول مَن ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات)، حيث اهتم المقريزي بالأزمات الاقتصادية وبخاصة بالأزمة التي مرت بالعالم الإسلامي

للفترة (1392 -1404م) وبالأخص في مصر، أين تعرضت للمجاعة الطاحنة، والتي بين أن سببها بالدرجة الأولى يكمن في فساد الحكم وسوء الادارة الاقتصادية وزيادة تكاليف الإنتاج وسوء توزيع الدخل.

ب. **القيمة في العمل:** يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج والتبادل البضائعي، إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها، بمعنى أن قيمة السلع حسبه تتحدد على أساس العمل المبذول فيها. وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

ج. **سيرورة الأسعار:** بعدما أكد المقريزي على كون العمل هو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، أي العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع، ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها أو انخفاضها، وأوضح أن العنصرين الأساسيين المحركين للأسعار هما الوفرة والندرة، حيث كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة.

د. **النقود:** أعطى المقريزي أهمية كبيرة للنقود، فحدد وظائف النقود الثلاث، وهي ذاتها التي أشار إليها ابن خلدون، فهي معيار تقاس به القيم، ووسيلة للادخار وكذا وسيلة للتبادل والبيع والشراء.

ركز المقريزي في دراسته النقدية على تأثير المجاعة على النقود، مشيرا إلى أن الندرة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما اقترح الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود، حيث لاحظ تداول هذه المعادن الرخيصة واختفاء المعادن النفيسة من التداول وهو ما كان سبباً في ارتفاع الأسعار، وطالب بالاعتماد على الذهب أو المعادن النفيسة كنقود لأنها تحد من ارتفاع الأسعار، فهذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق، وليس طبقاً لرغبة الحكام. وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والنقدية.

وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع الأساس لكل من قاعدة الذهب وقانون "جريشام" (Gresham) التي جاءت بعده بقرون. فقانون جريشام الذي يقول بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول نجد أن جذوره توجد عند المقريزي، عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية (الرديئة) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.

هـ. **التضخم:** بالرغم من أن مصطلح "التضخم" لم يذكر في مؤلفات المقريزي حرفيا، إلى أنه تطرق إليه بالتحليل الدقيق مبرزا أسبابه وآثاره وحلوله، حيث فسر التضخم الذي حدث في عصره، بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي، فقد لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى "التضخم"، وهوما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار، مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع.

ومن ضمن الأسباب المهمة التي بينها المقريزي للتضخم عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيُترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع، بالإضافة إلى الزيادات السنوية الضرائب المفروضة على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق، كما أن زيادة عرض النقود الرخيصة (الرديئة) من أهم الأسباب في جموح التضخم واستمراره، لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة، وحاول المقريزي أن يضع حلاً لمشكلة

زيادة عرض النقود، فطالب بأن تصك من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وتقليص عرضه، واعتقد جازماً أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم.

وبهذا يكون المقريزي قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي عندما تعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، واعترف بعدم حيادية النقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود يؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

أسئلة الفصل الثاني:

1. ساد خلال العصور الوسطى في أوروبا النظام الإقطاعي، ما هي ميزات هذا النظام؟
2. تميز الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى في أوروبا بالركود والجمود، ما هي أسباب ذلك؟
3. كيف كانت نظرة توماس الإكويني لكل من التبادل والفائدة؟
4. من مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام هي الحرية الاقتصادية المقيدة، اشرح ذلك.
5. قارن بإيجاز بين خصائص الفكر الاقتصادي في أوروبا وفي العالم الإسلامي خلال العصور الوسطى.
6. اهتم ابن خلدون بالعمران فتطرق لأسباب ظهور المجتمعات وتطورها، اشرح ذلك.
7. كيف كانت نظرة ابن خلدون إلى العمل والضريبة؟
8. اشرح فكرة الريع التي تطرق لها ابن خلدون.
9. أشار المقريزي إلى فكرة "النقود الرديئة تطرق النقود الجيدة" اشرح ذلك.
10. ما هي الحلول التي اقترحها المقريزي لمشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم في عصره؟

الفصل الثالث:

الفكر الاقتصادي التجاري (المركنتيلي)

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي التجاري (المركنتيلي)

تميزت المرحلة التي تمتد من أواخر القرون الوسطى (أواخر القرن الخامس عشر) إلى منتصف القرن الثامن عشر بحدوث تطورات هامة على الصعيد السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي، فقد ظهرت الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية على أنقاض الإقطاعية، كما تقرر في هذه المرحلة فصل السياسة عن الأخلاق والدين، وتزايد الاهتمام بتحقيق وحدة الدولة وقوتها مع تبرير جميع الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. ومع مطلع القرن السادس عشر لم تعد المسائل الاقتصادية من اهتمام الفلاسفة ورجال الدين بل أصبحت من اختصاص رجال الإدارة والسياسيين، وفي خدمة الحكومات المركزية الجديدة والتجار. وكانت الغاية من دراسة الاقتصاد في هذه المرحلة هي البحث عن قوة الدولة وثرائها، وكان ذلك بمثابة إيذان بقيام الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية.

المحور الأول: نشأة الفكر التجاري

ظهر في أوروبا منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية، أطلق عليه المؤرخون اسم "المدرسة التجارية" أو "الفكر المركنتيلي"، ولقد ظهرت أهم أفكار التجاريين تحديدا خلال الفترة 1650-1750م، وذلك في بريطانيا وهولندا وفرنسا بداية ثم امتدت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا.

أولا: مفهوم المذهب التجاري (المركنتيلي)

بداية يجب الإشارة إلى أن الفكر التجاري أو المركنتيلي لا يقصد به جماعة عرّفت نفسها بهذا الوصف، أو حددت لنفسها منهجا متفقا عليه، كما لم يقم التجاريون بتأسيس مذهب موحد أو مدرسة فكرية واضحة المعالم، لكن يمكن القول بأنهم أصحاب أفكار معينة هيمنت على الفكر الأوروبي لفترة طويلة (الشرفاوي، 2020، صفحة 56)، وتعود تسميتهم بالمركنتيليين إلى آدام سميث الذي انتقد أفكارهم فيما بعد لأنها تتناقض مع مذهبه.

أما كلمة "مركنتيلية" لغة فهي من الكلمة اللاتينية Mercante والتي تعني" التاجر"، والمعنى الحرفي لهذا المصطلح هو الميول إلى المتاجرة والربح من دون أي اعتبارات أخرى. كما تعني المركنتيلية اصطلاحا "المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة من ذهب وفضة باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها". كما يطلق مصطلح المركنتيلية على "آراء الاقتصاديين وعلى سياسات الدول الاقتصادية التي تعبر عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القوانين والتشريعات" (شريف، 2017، صفحة 29).

ويقصد بالمذهب التجاري أيضا "مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها ونادى بها منظرو وأنصار الدولة القومية في أوروبا خاصة فرنسا وانجلترا واسبانيا، وأسسوا لظهور مفهوم الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر."

وبهذا يمكن القول أن الاهتمام بالسياسات الاقتصادية وبالتحديد ما يعرف بـ "الاقتصاد السياسي" بدأ مع نشأة وتبلور مفهوم الدولة القومية الحديثة، حيث لم تعد الكنيسة المصدر الوحيد للمفاهيم والآراء الاقتصادية، وذلك مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، أي مع ظهور التيار التجاري وبلورته لمجموعة أفكار عن كيفية التسيير الاقتصادي للدولة القومية ومواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعترضها، والبحث عن سبل إثرائها وتحقيق قوتها.

ثانيا: عوامل ظهور الفكر التجاري

لقد كان لظهور الدولة القومية الحديثة وانهيار النظام الاقطاعي مع نهاية القرن الخامس عشر؛ الأثر الكبير في بلورة الفكر التجاري، فقد كان اهتمام التجاريين دائما منصبا حول كيفية تحقيق قوة الدولة وثرائها. وإجمالا يمكن القول أن أهم العوامل (الأسباب) التي أدت إلى ظهور الفكر التجاري تتمثل فيما يلي:

1. **انهيار النظام الإقطاعي**: حيث أن هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات نحو المدن (حيث يتركز التجار والصناع)، ساهم في زوال هذا النظام باعتبار رقيق الأرض هم أساس النظام الاقطاعي؛
2. **ظهور الدولة القومية الحديثة**: أخذت الدولة بمعناها الحديث في التكوين والظهور، وكان ظهورها يقتضي زوال النظام الإقطاعي من خلال القيام بحركة تركيز تضم كل الإقطاعيات وتصبح أجزاء من دولة واحدة وتزول معها سيطرة أمراء الإقطاع، بالإضافة إلى ضرورة الحد من سلطة وهيمنة الكنيسة التي كانت تعتبر نفسها صاحبة السلطة الدينية العالمية والتي كانت تعلو على السلطات الملكية. وقد ظهر تنظيم الدولة القومية بداية في كل من إنجلترا، البرتغال، إسبانيا، فرنسا، السويد وهولندا، ثم بقية الدول الأوروبية تباعا، فاستبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القوميين (Banaji, 2020, p. 122).
3. **قيام حركة النهضة الأوروبية**: حيث شهدت أوروبا في هذه المرحلة تطورات علمية وفكرية وفلسفية، وكذلك ثورات دينية إصلاحية ضد رجال الكنسية، وقامت بإحياء الفلسفة القديمة (اليونانية والرومانية) ودراستها بعيدا عن الميادين الدينية وبشكل يخدم مصالح الدولة القومية؛
4. **حركة الكشوفات الجغرافية**: حيث أدت الكشوفات الجغرافية الهامة مثل اكتشاف الطريق البحري رأس الرجاء الصالح واكتشاف القارة الأمريكية سنة 1493م، إلى تطور التجارة بين أوروبا والعالم الجديد ودول الشرق الأقصى، من خلال الوصول إلى أسواق جديدة، ومصادر جديدة لتدفق الذهب والفضة نحو أوروبا (الشرفاوي، 2020، صفحة 96)؛
5. **تزايد تدفق المعادن النفيسة**: تزايدَ تدفق الذهب والفضة إلى أوروبا، لاسيما اسبانيا والبرتغال اللتان اكتشفتا القارة الأمريكية، وانجلترا وفرنسا وإيطاليا التي كانت أكثر تقدما من بقية الدول ومن ثم زاد الطلب على منتجاتها، وهو ما أدى إلى زيادة ثراء طبقة التجار وزيادة نشاطهم التجاري والمالي. كما أصبح المعدن الثمين والذهب تحديدا، هو الشكل الوحيد للثروة وسبب قوة الدولة، وهي أهم أسس الفكر التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن التدفق الكبير للمعادن النفسية أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار خلال القرن السادس عشر (أنمار، 2018، صفحة 33)؛
6. **ازدهار التجارة**: تميزت هذه الفترة باحتلال التجارة المكان الأول في التفكير الاقتصادي (خاصة بعد اكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة، وتدفق المعادن النفيسة)، رغم أن معظم الدول الأوروبية كانت تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى، لكن الاهتمام بالتجارة ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوحيد القادر على إثراء الدولة. واقتضى نمو التجارة الاهتمام بالصناعة فكانت الصناعة في خدمة التجارة، وسميت هذه الفترة بالرأسمالية التجارية (البيلاوي، 1995، صفحة 37)؛
7. **تطور النظام النقدي**: أدى ازدهار التجارة في أوروبا، إلى تزايد أهمية النقود (النقود من الذهب والفضة) في المبادلات وتكوين رؤوس الأموال، وسيادة اعتقاد راسخ عن كيفية زيادتها واعتبار التجارة الطريق الأسرع لتكوينها من أجل إثراء الدولة، كما أدى نمو التجارة أدى إلى ظهور أساليب جديدة في التعامل كالأوراق التجارية.

مع مختلف التطورات السابقة كان من الضروري أن يتطور الفكر الاقتصادي بدوره لكي يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة، وكانت الحاجة إلى أفكار اقتصادية جديدة توفق بين مصلحة الدولة الناشئة بما تحتاج إليه من قوة، ومصلحة الطبقة الجديدة وهي طبقة التجار، فتهيأت بذلك شروط تكوين المذهب التجاري أو المدرسة التجارية.

المحور الثاني: أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية

بالرغم من أن الفكر التجاري لم يتميز بالتحليل الاقتصادي الواسع والمتعمق، إلا أن التجاريين حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها: ما هي الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ فيما تتمثل قوة الدولة اقتصاديا؟ كيف يمكن توزيع الثروة بين مختلف بلدان العالم؟ ما هو سبب ارتفاع الأسعار في أوروبا؟ وقد قدم التجاريون بعض الأفكار والمبادئ التي تعبر عن فلسفتهم، والتي حاولوا من خلالها الإجابة عن تساؤلاتهم، وتتلخص فيما يلي:

1. **هدف التجاريين:** كان هدف التجاريين أن تكون الدولة قوية من خلال زيادة ثروتها من المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، والذي عادة ما يكون على حساب الدول الأخرى، وقد سميت نظرية التجاريين بنظرية الاقتصاد للقوة (القريشي، 2008، صفحة 79)؛

2. **مفهوم الثروة:** رأى التجاريون بأن المعادن الثمينة هي مصدر الثروة ومقياس لقوة الدولة، لذلك يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة، كما أن الثروة الكلية ثابتة في العالم وما تكتسبه دولة يكون عن طريق ما تخسره دولة أخرى (مصطفى، 2000، صفحة 69)، وقد أولى التجاريون هذه الأهمية للمعدن النفيس لكونه يلبي حاجات الدولة الناشئة ويؤمن قوتها وسلطتها، كما اعتبروا أن ثروة الأمة تقاس على ثروة الأفراد، فكما أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة كذلك شأن الأمم؛

3. **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** دعا التجاريون إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف جمع الثروة (حتى في ظل مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد)، فقد لعبت الدولة في عهد التجاريين دورا هاما في دعم رأس المال التجاري (كبة، 1975، صفحة 522)، من خلال تطبيقها سياسة تدخلية في النشاط التجاري ودعم كبار التجار ومنحهم امتيازات لجلب أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة؛

4. **الميزان التجاري الموجب:** نادت سياسة التجاريين بأن تتخذ الدولة كافة الإجراءات ليبقى ميزانها التجاري (وهو حساب يوضح صادرات الدولة وواردتها المنظورة خلال فترة زمنية عادة السنة) في حالة فائض (موجب)، أي أن تكون صادراتها أكبر من وارداتها، ما يعني دخول الذهب والفضة للدولة، الأمر الذي يجعلها غنية وبذلك تصبح قوية (جالبرت، 2010، صفحة 54). ورأى التجاريون بأن الشراء (الاستهلاك) شر لابد منه، فهو يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه ويعيق عملية جمع الثروة، لا سيما عند الاستيراد، بعكس البيع (التصدير) فهو يحقق مزية مؤكدة وهي الحصول على المعادن الثمينة أي الثروة، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في عصر التجاريين لتحقيق الفائض في الميزان التجاري ما يلي:

   - منع خروج المعادن النفيسة من الدولة إلا بشروط؛
   - احتكار تجارة الصرف على الدولة فقط؛
   - وضع قيود صارمة على عملية استيراد السلع؛

- إجبار التجار الأجانب على إنفاق فائض أرباحهم داخل الدولة، أي أخذ أرباحهم في شكل سلع وليس معدن.

5. **تصنيف القطاعات الاقتصادية:** كانت التجارة تحتل المرتبة الأولى ضمن القطاعات الاقتصادية حسب التجاريين، لأنها تساهم في تكوين وتراكم رأس المال وزيادة ثروة الدولة من المعادن الثمينة، تليها الصناعة باعتبارها القطاع الذي ينتج السلع الموجهة للتصدير، وبذلك كانت الصناعة في خدمة التجارة، أما الزراعة فلم تكن محل اهتمام فهي حسب رأيهم نشاط ثانوي، ومع ذلك فقد نادوا بالعناية بها حتى لا تضطر الدولة للحصول على المواد الزراعية والغذائية من الدول الأجنبية ما قد يؤدي إلى خروج المعادن النفيسة من الدولة.

6. **تفسير الارتفاع في الأسعار:** حاول التجاريون الكشف عن الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار الذي عرفته أوروبا في عهدهم، وتعد النظرية التي وضعها جان بودان (Jean Bodin) سنة 1568 أهم تفسير لذلك، حيث رأى أن السبب الأول لارتفاع مستوى الأسعار، إنما يرجع لزيادة كمية النقود المعروضة، وذلك إثر دخول المعادن النفيسة (الذهب والفضة) بكثرة للدول الأوربية من العالم الجديد، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في قيمتها وفي القوة الشرائية (جاسم محمد، 2018، صفحة 19). وبذلك يعتبر جان بودان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وقدم بذلك صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود، والتي لعبت دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق حتى منصف القرن العشرين.

7. **الفائدة والربا:** خلال عهد التجاريين أصبح أخذ الفائدة على رأس المال؛ إذا لم يتجاوز حد الاعتدال؛ وتمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعا ومقبولا، ولم تعد الربا أمرا مرفوضا كما كان سابقا، فحسب التجاريين "لا يوجد فرق بين تأجير الأرض وإيجار النقود، فكيف يحلل عاقل الأول ويحرم الثاني؟" الأمر الذي شكل تغيرا في المواقف وفي الفكر الاقتصادي عما كان يجري في الفترة السابقة (جالبرت، 2010، صفحة 51). وما يبرر تغير المواقف هذا أن الرأسمالية التجارية خلال هذه الفترة احتاجت إلى أساس فلسفي للتخلص من هيمنة أفكار الكنيسة على الحياة الاقتصادية في أوروبا لفترة طويلة، وكذا لتبرير السياسات المركنتيلية الرامية لتحقيق الثروة، وبما أن التجار هم أصحاب النفوذ في ذلك العصر، فقد أصبحت العقيدة الدينية تتكيف مع الظروف والاحتياجات الاقتصادية تدريجيا، وبذلك نصل إلى مرحلة لم يعد فيها الفكر الغربي يناقش أخلاقية الربا، بل أصبح النقاش عن الفائدة وعن وجوب عدم التدخل في معدلها.

8. **زيادة السكان:** أيد أنصار المدرسة التجارية زيادة عدد السكان، لأن ذلك يزيد من اليد العاملة وبالتالي تنخفض تكاليفها (اليد العاملة الرخيصة)، ما يشجع على تنمية الصناعة والزراعة، وهي الأنشطة المكملة للتجارة، وبالتالي تنمو التجارة وتزيد ثروة الدولة. وفي الوقت نفسه يرى التجاريون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من العمال، مما يشجع زيادة عدد السكان ويقود إلى تقوية الدولة، وبالتالي فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان مرتبطان ببعضهما البعض ويساهمان في بناء قوة الدولة.

9. **المنافسة والاحتكار:** عارض المذهب التجاري المنافسة ولم يرحب بها، وبالمقابل شجع الاحتكار والتحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام المركنتيلية، ويعد ذلك من وجهة نظر التجاريين أفضل وسيلة لعمل التجارة الدولية بما يضمن المصالح الوطنية. وقد لجأ الأوروبيون عموما في ذلك الوقت إلى تعزيز مراكزهم الدولية، من خلال إنشاء شركات احتكارية للتجارة الدولية لمواجهة المنافسة الخارجية (الشرفاوي، 2020، صفحة 61).

10. **العمل والأجور:** أولى التجاريون أهمية للعمل باعتباره أساس الصناعة الوطنية وربحيتها، ومن ثم دعم المنافسة التجارية، ورغم ذلك رأوا بأن لا تزيد أجور العمال عن حد الكفاف، لأن إعطاء العامل ما يزيد عن كفافه سيفسد هذا العامل الميّال بطبعه للكسل والتبذير، وبالتالي فحسب التجاريين؛ فإن عدم إعطاء العامل ما يزيد عن الحاجة لتجديد قوة عمله هو مصلحة إنتاجية وبالتالي مصلحة وطنية (جالبرت، 2010، صفحة 52)، وهذا يعكس بوضوح النظرة المركنتيلية الدونية للعمال وهيمنة ذهنية المنافسة التجارية.

المحور الثالث: الاتجاهات والسياسيات المختلفة للتجاريين

كان الاتفاق بين التجاريين على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها المعدنية، ورغم ذلك فقد اختلفت الوسائل والسياسات لتطبيق هذا الهدف باختلاف ظروف كل دولة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من السياسات والاتجاهات التي طبقت في هذا الصدد وهي: (البلاوي، 1995، الصفحات 38-39)

أولا: السياسة المعدنية في اسبانيا

تعد هذه السياسة الصورة البدائية الأولى للسياسة التجارية (سياسة المعدن النفيس)، وقد طبقت أيضا في البرتغال، فنظرا لأن اسبانيا والبرتغال كانتا تسيطران على مستعمرات في العالم الجديد "أمريكا"، والتي كانت غنية بمناجم الذهب والفضة، فقد انصب الاهتمام على جلب أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة ومنع خروجها، ولهذا الغرض لجأت الدولتان لاتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها ما يلي:

1. تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة؛
2. منع خروج الذهب والفضة بتقوية الرقابة الجمركية؛
3. وضع قيود على التجارة الخارجية وتدخل الدولة لتنظيمها؛
4. احتكار سوق الصرف من طرف الدولة؛
5. إلزام التجار الأجانب المستوردين للبضائع الاسبانية تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، وبالمقابل منع التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل اسبانيا من إخراج أرباحهم بالذهب والفضة، بل إلزامهم أخذ مقابلها سلعا إسبانية (مقابل عيني).

أدت هذه السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال إلى ارتفاع كمية المعادن النفيسة والنقود بها، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار، الأمر الذي أثر سلبا على صادرات هذه الدول وعلى اقتصاداتها.

ثانيا: السياسة التجارية في إنجلترا

سعت إنجلترا إلى الحصول على أكبر قدر من الثروة المعدنية، وقد اتخذت عدة إجراءات في سبيل ذلك، فهي في ذلك الوقت لم تكن لها مستعمرات قادرة على تزويدها بالمعادن الثمينة، ولذلك كان الحصول عليها يستوجب تحقيق فائض في الميزان التجاري، بتصدير قدر من السلع يفوق وارداتها، وهذا الفائض يُدفع ذهبا من الخارج، وبذلك يدخل الذهب إلى إنجلترا، وبالتالي فسياسة إنجلترا اعتمدت على تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد ساعد إنجلترا على تطبيق تلك السياسة تطور أسطولها البحري التجاري الكبير مقارنة بالدول الأخرى.

ثالثا: السياسة الصناعية في فرنسا

تقوم هذه السياسة على أن فرنسا في سبيل حصولها على الذهب والفضة من الخارج، يجب عليها أن تتجه لزيادة الصادرات على الواردات، على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية، وبالتالي تشجيع الصناعات المحلية، ليس لأنها منتجة للثروة في حد ذاتها، بل لتشجيع التجارة الخارجية النشاط الرئيسي حسبهم، ما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية للمعادن النفيسة لخزينة الدولة.

وتنسب هذه السياسة إلى وزير المالية الفرنسي "كولبير" والذي قام بتطبيقها في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ولقد تم تفضيل التصدير الصناعي على الزراعي لأن أسعار المنتجات الصناعية غالبا أكبر من أسعار المنتجات الزراعية، كما أن الصناعة لا تخضع للتقبات المناخية مثلما يحدث في الزراعة، وبالتالي يمكن التحكم بسهولة أكبر في كميات المنتجات الصناعية.

كان "كولبير" يركز الاهتمام على دعم الصناعة، وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة. وأهم الإجراءات التي اتخذها الوزير "كولبير" لتجيع الصناعة ما يلي:

1. منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة، وتحسين جودة المنتجات الصناعية؛
2. فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية والمواد الأولية؛
3. إنشاء عدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات سميت بالصناعة الملكية لأنها تتم بعقود ملكية؛
4. إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية؛
5. إنشاء شركات تجارية كبيرة مهمتها تسهيل التصدير وتصريف منتجات الصناعة للخارج؛
6. فرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية من ناحية، ومنح إعانات لتصدير المنتجات الصناعية من ناحية أخرى؛
7. تسهيل استيراد المواد الأولية وإعفائها من الرسوم مع منع إعادة تصديرها إلا إذا تم تصنيعها.

المحور الرابع: أهم رواد المدرسة التجارية

ضمت المدرسة التجارية عددا من المفكرين، يمكن ذكر أبرزهم وأهم إسهاماتهم الفكرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: أهم رواد المدرسة التجارية

أهم المفكرين	البلد	الإسهامات الفكرية
جان بودان Jean Bodin (1596-1530)	فرنسا	قدم تفسيرا لارتفاع الأسعار الذي شهدته أوروبا، حيث رأى أن تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا أدى إلى زيادة كمية النقود المعروضة وبالتالي أدى إلى ارتفاع الأسعار، وبذلك ساهم في وضع الأساس للنظرية الكمية للنقود.
توماس مان Thomas Mun (1641-1571)	انجلترا	من أكبر الاقتصاديين الذين مثلوا الاتجاه التجاري، اعتبر التجارة أساس الثروة، وركز على فكرة الميزان التجاري وتحقيق فائض فيه، واقترح زيادة الإيرادات الجمركية من خلال إقامة مراكز العبور التجارية في إنجلترا. كما قدم صورة أولية عن ميزان مدفوعات الدولة، وميز بين النقود ورأس المال.

جان كولبير Jean Colbert (1683-1619)	فرنسا	ساهم في تحويل فرنسا إلى قوة اقتصادية شبه مهيمنة على أوروبا، ركز على تشجيع الصناعة الفرنسية ودعم تنافسيتها لزيادة الصادرات والحصول على الثروة، كما شملت سياسته كل فروع الاقتصاد التي تؤثر في الميزان التجاري (تجارة، صناعة، زراعة) وقد اتخذ في سبيل ذلك مجموعة من الإجراءات.
وليام بيتي William Petty (1687-1623)	انجلترا	ترتبط نظرياته الأكثر شهرة بالضرائب، الثروة الوطنية، العرض النقدي ومعدل تداوله، القيمة، سعر الفائدة، التجارة الدولية، الاستثمار العام. ورأى عكس التجاريين أن الثروة ليست فقط من الذهب والفضة بل الأرض والعمل هما الثروة الحقيقية، واهتم بالإنتاج والتوظيف، كما رأى أن فائض المعادن النفيسة قد يكون ضارا للدولة. وقد استخدم المنهج التجريبي والجانب الكمي في دراساته كالرياضيات والإحصاء.
جون لوك John Locke (1704-1632)	انجلترا	ساهم في تقديم المبررات لقبول التعامل بالفائدة والربا والملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، كما يرجع له شيء من الفضل في تطوير النظرية الكمية للنقود إلى صيغة أعلى مستوى مما كان متداولا قبله، وكان داعما صريحا للسياسات المركنتيلية.
دافيد هيوم David Hume (1776-1711)	انجلترا	وافق المذهب التجاري في أن التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة، غير أنه أكد أيضا أن العمل هو أساس الثروة، وأن الفائض من الذهب في الميزان التجاري لا يزيد من التنمية الاقتصادية بل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدهور الاقتصاد. كما رأى بأن التقسيم الدولي للعمل يؤدي إلى زيادة الرفاهية لدول العالم وهو عكس سياسة التجاريين القائمة على احتكار التجارة الخارجية. كما رأى أن سعر الفائدة يعبر عن الحالة الاقتصادية التي يعيشها البلد حيث يعني انخفاضها الازدهار وارتفاعها يعني تعثر الاقتصاد.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (القريشي، 2008، صفحة 84)، (دّن، 2012، صفحة 24)، (يسري، تطور الفكر الاقتصادي، 2010، صفحة 165)

المحور الخامس: تقييم الفكر التجاري

نتناول في هذا العنصر تقييما للفكر التجاري من حيث إيجابياته وسلبياته.

أولا: إسهامات المدرسة التجارية في الفكر الاقتصادي

بالرغم من أن الفكر التجاري لم يصل إلى إرساء علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا بذاته، نظرا لربطه بالسياسة؛ إلا أنه قد مهد الطريق لقيام علم الاقتصاد، ويمكن ذكر أهم اسهامات التيار التجاري في الفكر الاقتصادي فيما يلي:

1. تخليص الفكر الاقتصادي من التبعية لمعتقدات الكنيسة كما كان سائدا في العصور الوسطى؛

2. ظهور ونشأة "الاقتصاد السياسي" الذي يهدف لتقوية الدولة القومية وإثرائها؛
3. قيام الدول القومية الحديثة التي ساهمت في القضاء على سلطة أمراء الإقطاع، وقد كان الذهب والفضة من أهم الوسائل للحصول على الأنصار من الداخل والخارج؛
4. تبلور مفهوم الثروة وازدهار التجارة الخارجية؛
5. أدت أفكار التجاريين إلى تنمية التجارة والصناعة؛
6. أدى اهتمام التجاريين بالنقود إلى توسيع النشاط المالي والنظام النقدي؛
7. أدى الفكر التجاري إلى ميلاد مرحلة جديدة من التنظيم والفكر الاقتصادي عرفت بالرأسمالية التجارية؛
8. بروز مفاهيم اقتصادية جديدة في الفكر الاقتصادي، أهمها فكرة الميزان التجاري الموجب، وبلورة أولى الأفكار حول ميزان المدفوعات، والنظرية الكمية للنقود وتفسير ارتفاع الأسعار.

ثانيا: أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية

في سعيه للحصول على الثروة، أفرز التيار التجاري العديد من الأفكار والمفاهيم الخاطئة والتي أثبتت قصورها فيما بعد، ومن بين الانتقادات التي وجهت للمدرسة التجارية ما يلي:

1. أخطأ التجاريون في تحديد مفهوم الثروة، فثروة البلد ليست هي الذهب والفضة وإنما تتمثل في المقدرة الإنتاجية المحققة فعلا؛
2. تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته، بل على العكس يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري، يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية، وهذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته؛
3. التركيز على رفاهية الدولة على حساب رفاهية الفرد؛
4. إهمال الزراعة والتجارة الداخلية والتضحية بطبقة المزارعين في سبيل خدمة التجارة؛
5. اعتبر آدام سميث أن السياسة التجارية ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا معمقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها منفيا للمنطق؛
6. تقوية النزعة الاستعمارية لاستعمال موارد الشعوب المستعمرة خاصة مناجم الذهب والفضة.

أسئلة الفصل الثالث:

1. ساهمت عدة عوامل في ظهور المذهب التجاري، اذكرها مع الشرح.
2. لماذا ركز التجاريون على المعادن النفيسة كشكل وحيد ومصدر أساسي للثروة؟
3. تغير الموقف من الفائدة والربا خلال عهد التجاريين، اشرح سبب ذلك.
4. قارن بين السياسة التجارية في فرنسا وانجلترا من حيث مصدر الثروة وتكوينها.
5. كيف فسر جان بودان ارتفاع الأسعار في أوروبا خلال عصر التجاريين؟
6. كيف أثرت السياسة المعدنية على اقتصاد اسبانيا؟
7. أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد:

- نادى التجاريون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما التجارة.
- استلزم قيام الدولة القومية الحديثة ترسيخ النظام الإقطاعي وضمان استمراره.
- اعتبر التجاريون المعدن النفيس هو ثروة الدولة وسبب قوتها، وأن الزراعة هي السبيل الوحيد للحصول على هذه الثروة.
- يعتبر جان كولبير أول من وضع أساس النظرية الكمية للنقود.
- أدت سياسة التجاريين إلى تقوية النزعة الاستعمارية الأوروبية.
- يعتبر مبدأ "الحفاظ على الميزان التجاري موجبا" مبدأ صحيحا دائما.
- فسر جان بودان ارتفاع الأسعار في أوروبا بنقص كمية النقود المعروضة.
- ألزمت السياسة التجارية التجار الأجانب على أخذ أرباحهم أو ثمن مشترياتهم في شكل معدن نفيس أي ذهبا أو فضة.

الفصل الرابع:

الفكر الاقتصادي الطبيعي

الفصل الرابع: الفكر الاقتصادي الطبيعي

خلّف تطبيق أفكار المدرسة التجارية قرابة ثلاثة قرون من الزمن، آثارا بعيدة المدى كان لها رد فعل قوي في الفكر الاقتصادي، فما إن حل القرن الثامن عشر حتى وضح للعيان أن الكثير من الظروف التي نشأت وتطورت في ظلها تعاليم التجاريين، قد أخذت تدريجيا في التلاشي، ومن ثم فقد بدأت التجارية في الاضمحلال، وظهرت معها فلسفات جديدة تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة وتنادي بالحرية الفردية والمساواة باعتبارهما جزء من القانون الطبيعي. كما لم تعد التجارة تحتل نفس المكانة التي كانت سابقا، خاصة في فرنسا، التي كانت الزراعة بها تعد أهم أوجه النشاط الاقتصادي والمصدر الأساسي لثراء طبقة الملاك، رغم الوضع المتردي الذي كان يعيشه المزارعون، بسبب السياسة الكولبيرية التي حابت أصحاب الصناعة على أبناء الريف الزراعي، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الفرنسيين.

ومن ثم فقد تأذن الحال بأفول فكر التجاريين وارتفاع هامة فكر آخر مناهض، وهو ما يطلق عليه "الفكر الاقتصادي لمدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيين".

المحور الأول: تعريف المدرسة الطبيعية

ظهرت المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية في فرنسا النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ودامت قرابة خمس وعشرين (25) سنة، من سنة 1756 إلى سنة 1778م. وقد انتشر هذا الفكر وامتد لإنجلترا وبعض الدول الأخرى.

وتعني كلمة "الفيزيوقراط" Les physiocrates باللغة اللاتينية "حكم الطبيعة" أو "نظام الطبيعة"، لاعتقاد أنصار هذه المدرسة بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية. وقد أخذت هذه التسمية عن اسم كتاب نشره "ديبون دي نيمور Dupont de Nemours" سنة 1761، وهذا الاسم هو "La physiocratie" أي حكومة الطبيعة، وقد جمع في هذا الكتاب آراء "فرنسوا كيناي François Quesney" زعيم هذه المدرسة، والذي كان طبيبا للملك لويس الخامس عشر. عرض "كيناي" آراءه في عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي Tableau économique" سنة 1758، "القانون الطبيعي Le Droit Naturel" سنة 1765. (أحمد حشيش، 1995، صفحة 98)

وبهذا يمكن القول أن المدرسة الطبيعية هي اتجاه فكري ظهر في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، اهتم رواده أساسا بالبحث عن القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وناد بضرورة الاهتمام بالأرض باعتبارها مصدر الثروة الأساسي. كما يعد المذهب الطبيعي أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن أنصار هذه المدرسة كانوا يسمون أنفسهم بـ "الاقتصاديين Les Economistes" ولم يطلق عليهم اسم الفيزيوقراط إلا فيما بعد تمييزا لهم عن غيرهم من الاقتصاديين. كما أن أساليب مفكري المدرسة الطبيعية وإن اتسمت بالتنوع من مفكر لآخر، إلا أنهم يتفقون فيما بينهم بصفة عامة في كثير من التفاصيل الجوهرية، الأمر الذي يؤهلهم لاستحقاق وصف "مدرسة فكرية متجانسة" أكثر مما يستحق ذلك التيارات الفكرية في المدارس الأخرى.

المحور الثاني: ظروف وعوامل نشأة المدرسة الطبيعية

ساهمت الظروف التي كانت سائدة في فرنسا بداية من القرن الثامن عشر على ظهور ونشأة المدرسة الطبيعية في فرنسا، ويمكن ذكر أهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذه المدرسة فيما يلي: (الشرفاوي، 2020، الصفحات 80-81)

- سوء أحوال طبقة الزراع في فرنسا، على إثر تطبيق سياسة التجاريين التي كان من مقتضاها جعل أثمان المنتجات الزراعية (وبالأخص القمح) منخفضة تفاديا لرفع الأجور ولتشجيع الصناعة، بالإضافة إلى القيود الكثيرة التي كانت مفروضة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي كانت عائقا أمام نمو الإنتاج والتصدير الزراعي، مما كان له أثره في حلول البؤس بهذه الطبقة، الأمر الذي استعدى ضرورة إصلاح تلك الحال؛

- انتشار فكرة القانون الطبيعي، التي كانت أصولها موجودة عند أرسطو، والتي تتمثل في وجود نظام طبيعي يسيطر على الظواهر الطبيعية والبيولوجية، وأن هناك قوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها، تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، ودور المفكرين هو اكتشاف معالم هذا النظام وتأثيراته. ونلاحظ أن استخدام فكرة القانون الطبيعي قد اختلف بين المفكرين الفرنسيين والانجليز، فالهدف من البحث عن القانون الطبيعي عند المفكرين الفرنسيين كان البحث عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، فهو فكر متفائل، أما فكرة القانون الطبيعي عند الانجليز فكانت تشاؤمية حيث تعبر عن علاقات ضرورية بين الظواهر لا يمكن تجاوزها، وبالتالي تمثل قيودا وعقبات في طريق العمل الإنساني؛

- سيادة الروح الفكرية العلمية في القرن الثامن عشر في مختلف العلوم الطبيعية كالفلك والفيزياء والكيمياء والطب وغيرها، مما أثر على الفكر الاقتصادي وقاده نحو المنطقية والعلمية أيضا، فقد آمن الطبيعيون بأن إتاحة الفرصة لقوانين الطبيعة للعمل بعفوية يؤدي إلى نمو الاقتصاد وزيادة ثروة الأمة، كما ربط مفكرو هذه المدرسة الظواهر الاقتصادية بقوانين الطبيعة شأنها شأن العلوم الطبيعية الأخرى، وبذلك قدموا نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي؛

- معارضة أفكار المدرسة التجارية، فقد ظهر الفكر الطبيعي كرد فعل للتيار التجاري، من حيث رفض المبادئ الاستبدادية التي نادى بها التجاريون، وإهمالهم للزراعة على حساب الصناعة والتجارة، فقد ناد الطبيعيون بالرجوع إلى الأرض والطبيعة والتي هي حسبهم الثروة التي لا تنفذ، كما عارض الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي كانت تدعو إليه المدرسة التجارية. وعلى هذا الأساس حاول مفكرو هذه المدرسة بناء مذهب يؤسس طريقا لإصلاح الحياة الاقتصادية آنذاك.

بالرغم من أن هذه الحركة الفكرية لم تستمر لأكثر من 25 سنة، إلا أنها أثرت في المدرسة الكلاسيكية التي ستأتي بعدها، تارة من خلال الاتفاق معها وتارة من خلال معارضتها.

المحور الثالث: أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الطبيعية

تبنى الطبيعيون مجموعة من الأفكار الاقتصادية نعرض أهمها فيما يلي:

أولا: الأرض مصدر الثروة

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس التي نادت بها المدرسة التجارية، فالنقود ليست إلا ثروة عقيمة، والثروة حسب الطبيعيين هي "مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها" (فايد، 1986، صفحة 27)، وبذلك اعتبروا أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، وأن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، فطالبوا بالاهتمام بها دون غيرها من القطاعات الأخرى التي يصفها الطبيعيون بالعقيمة. والسبب في تمييز الزراعة عن بقية الأنشطة، هو أن الزراعة هبة من الطبيعة وأن تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة يؤدي إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي ما أطلق عليه الطبيعيون اسم "الناتج الصافي".

ثانيا: الناتج الصافي

اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يعطي ناتجا صافيا، وبذلك تقاس الثروة بالقيمة الفائضة أي بالناتج الصافي، الذي هو "الثروة المنتجة مطروحا منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية" (الأشوح، 2010، صفحة 116)، فإذا كان الفرق موجبا فإن النشاط يعتبر منتجا أي أنه يخلق ناتجا صافيا، والذي حسب الطبيعيين لا يمكن الحصول عليه إلا في الزراعة، وإذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة فإن النشاط يعتبر عقيما وغير منتج، وهو ما يحدث في الصناعة والتجارة.

ثالثا: الجدول الاقتصادي

تبنى الطبيب الفرنسي "فرنسوا كيناي" فكرة "الجدول الاقتصادي" الذي يعبر عن أفكاره فيما يخص التوزيع، أي كيفية توزيع الناتج الصافي (وهو ما يعبر عنه حاليا بالدخل القومي) على أفراد المجتمع، حيث قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث فئات هي المزارعين، الملاك، الصناع. وقد شبه كيناي دورة المنتجات في الاقتصاد بالدورة الدموية في جسم الانسان، فحسب كيناي فإن السلع والنقود تدور بين طبقات المجتمع الثلاث، بداية من الطبقة المنتجة (المزارعين) وعودة إليها وهو ما يعبر عن الدورة الاقتصادية (بن محمود، 2014، صفحة 70). ويمكن أن نلخص فكرة الجدول الاقتصادي كما يراها كيناي كما يلي (أحمد حشيش، 1995، صفحة 111):

- الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا من قيمته لمالك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأرضهم ويحتفظ المزارعون بالباقي.
- ينفق الملاك بعض ما حصلوا عليه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين، والبعض الآخر على ما يلزمهم من التجار والصناع.
- فيما يتعلق بالتجار والصناع فإنهم يتلقون جزءا من دخولهم من المزارعين (حيث يشتري المزارعين ما يلزمهم من التجار والصناع) والجزء الآخر من الدخل يتلقونه من الملاك.
- وبالنتيجة فإن التجار والصناع ينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية لنشاطهم الاقتصادي.
- وهكذا نجد أن الدخل يؤول في النهاية بعد أن يدور في الجسد الاقتصادي الى طبقة المزارعين فالمنتجات والدخول تمر بدورة تبدأ من المزارع وتنتهي بالمزارع، مما يعكس مدى أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي في نظر الطبيعيين.

وقد أعطى كيناي مثالا حسابيا لتبسيط عرض هذه الدورة الاقتصادية في المجتمع، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك، وبين عن طريق الجدول دورة هذه القيمة، فافترض أن المزارعين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لمواجهة تكاليف الإنتاج الزراعي، وبذلك يكون الناتج الصافي 3 مليار فرنك، ينفق المزارعون منه 1 مليار على شراء السلع الصناعية من الصناع، و2 مليار فرنك يدفعونها للملاك مقابل ملكية الأراضي، وبالمقابل يقوم الملاك بإنفاق 1 مليار فرنك على شراء السلع الزراعية من المزارعين، ومليارا آخر على سلع وخدمات من الطبقة العقيمة، وبالتالي يتجمع لدى الطبقة العقيمة 2 مليار فرنك، التي تقوم بدورها بإنفاق دخلها لشراء السلع الزراعية (أيوب، 1995، صفحة 136). وبذلك تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 1: شكل مبسط يوضح دورة الناتج الصافي في الجدول الاقتصادي

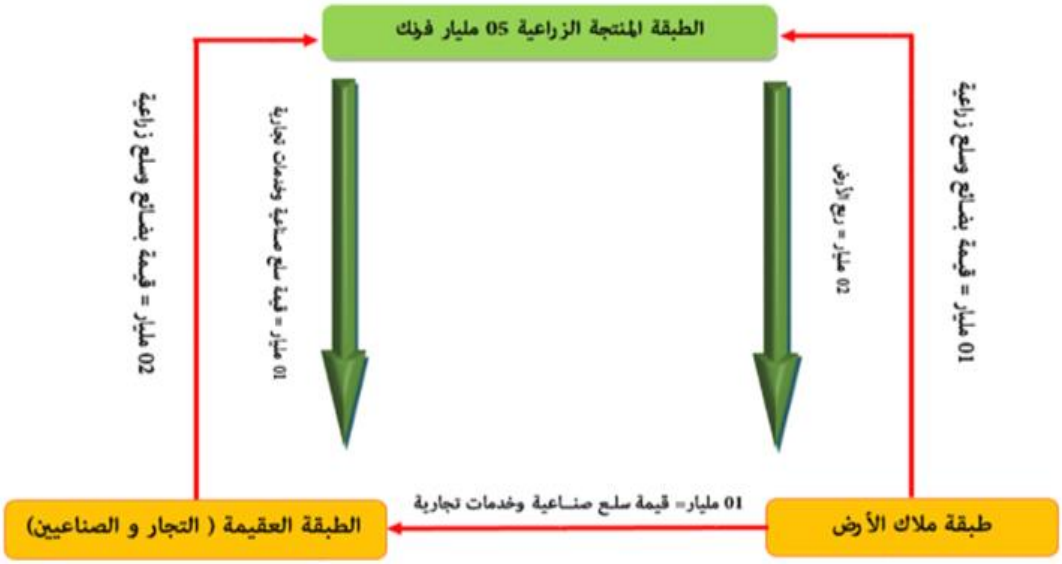

المصدر: من إعداد الباحثة

ويتضح مما تقدم أوجه الشبه بين الجدول الاقتصادي وفكرة الدورة الدموية، حيث أن كليهما يمثل دورة مغلقة.

رابعا: الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة

ناد الطبيعيون بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه تلقائيا إلى التوازن الطبيعي، وأن هذه القوانين كفيلة بتحقيق التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في ظل المنافسة الاقتصادية، ووفقا لهذه الفلسفة يجب على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وأن يقتصر دورها على صيانة الأمن الداخلي وصد العدوان الخارجي، وحمل الأفراد على تنفيذ التزاماتهم التعاقدية، وهو ما يعرف في الفكر الاقتصادي بـ "دور الدولة الحارسة". كما ناد الطبيعيون بالملكية الفردية (الخاصة) واعتبروا أن المصلحة الشخصية هي الدافع الوحيد للعمل والكسب، وأنه عندما يسعى كل فرد لتحقيق منفعته الشخصية تتحقق بذلك المصلحة العامة (مرطان، 2004، صفحة 27). وقد ارتبطت فكرة النظام الطبيعي عند الطبيعيين أيضا بالمناداة بحرية التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تعني زيادة دخل المزارعين عند تسويق المنتجات الزراعية.

خامسا: وِحدة الضريبة

بما أن الطبيعيين اعتبروا الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، فقد نادوا بأن تفرض الضريبة على الزراعة فقط، في شكل ضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين. وقد استند الطبيعيون في موقفهم إلى أنه لو فُرضت الضريبة على الصناع فإنهم سيدفعونها ولكن سينقلون عبئها إلى الزراع برفع ثمن منتجاتهم بمقدار الضريبة، وكذلك لو فرضت على ملاك الأراضي فإنهم سيقومون برفع قيمة إيجار الأراضي، ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية من يتحمل عبء الضريبة، لذا فحسب الطبيعيين من المستحسن أن تفرض الضريبة مباشرة على الأرض باعتبارها مصدر الناتج الصافي وبالتالي الأقدر على الدفع الضريبة.

سادسا: التقسيم الطبقي للمجتمع

قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: (البلاوي، 1995، صفحة 47)

- **الطبقة المنتجة:** وتتمثل في المزارعين الذين يعتبرون المسؤولين عن إنتاج الناتج الصافي من الزراعة؛
- **طبقة الملاك:** وهي الطبقة المالكة للأراضي، وقد أفرد لها الطبيعيون مكانا متميزا في النظام الاقتصادي، كونها تعتبر صاحبة الثروة الحقيقية، بالإضافة إلى كونها الأداة الأولى لاستصلاح الأراضي والقيام بالتحسينات العقارية اللازمة لزيادة الإنتاجية.
- **الطبقة العقيمة:** تضم كل المشتغلين بالصناعة والتجارة وغيرها من الحرف، واعتبرها كيناي عقيمة لأنها لا تضيف جديدا إلى الناتج الصافي.

سابعا: الثمن المجزي

خلص الطبيعيون إلى ضرورة العمل على تعظيم الناتج الصافي قدر المستطاع، سواء حيث الكمية أو القيمة، فكلما كانت كمية هذا الناتج كبيرة وثمنه مرتفعا كلما أدى ذلك إلى زيادة الثراء، فمن ناحية وفرة الكمية ناد الطبيعيون باتباع جميع السياسات التي من شأنها زيادة إنتاجية الأرض. ومن ناحية القيمة فقد نادوا بوجوب أن يسود ما يسمى بالثمن المجزي "Bon Prix"، فلا يكفي حسبهم زيادة إنتاجية الأرض، بل لابد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكّن الزراع من تحقيق قيمة كبرى للناتج الصافي، فإذا انخفض ثمن الحاصلات الزراعية انخفاضا كبيرا فقد يتلاشى الناتج الصافي، وإذا ارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا فإنه من المتصور أن يتغير الناتج الصافي في الصناعة وتصبح بذلك الصناعة غير عقيمة بطبيعتها كما يقرر الطبيعيون (أحمد حشيش، 1995، صفحة 115). ولتحقيق الثمن المجزي ناد الطبيعيون بضرورة:

- زيادة الطلب على الحاصلات الزراعية عن طريق تشجيع استهلاك المواد الغذائية والأولية؛
- رفع أجور الطبقة العاملة (المزارعين) لأن الجزء الأكبر منها ينفق على ناتج الأرض؛
- حرية التجارة الخارجية، حيث تساعد على تنشيط تداول المنتجات الزراعية التي تعد الأساس الحيوي لسيادة الثمن المجزي.

المحور الرابع: أهم رواد المدرسة الطبيعية

ليس هناك شك في أن فرنسوا كيناي يعتبر المنبع الرئيسي لأفكار مدرسة الطبيعيين، أما بقية المفكرين والكتاب الاقتصاديين لهذه المدرسة فقد ساروا على منواله. ويوضح الجدول الموالي أهم رواد هذه المدرسة وأبرز إسهاماتهم الفكرية.

الجدول رقم 2: أهم رواد المدرسة الطبيعية

أهم المفكرين	البلد	الاسهامات الفكرية
فرنسوا كيناي François Quesney (1774-1674)	فرنسا	زعيم المذهب الطبيعي، كان طبيبا للملك لويس الخامس عشر، تأثر بمهنته كطبيب فوضع أول نموذج اقتصادي للتدفق الدائري للناتج سماه الجدول الاقتصادي سنة 1758، وهو ما يشبه الدورة الدموية في جسم الإنسان. تحدث عن النظام الطبيعي الذي يحكم النشاط الاقتصادي، واعتبر الأرض المصدر الوحيد للثروة، وأن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، كما ساهم في تحديد مفهوم رأس المال وقسمه إلى ثلاثة أقسام هي: رأس المال المادي وهو السلع المنتجة، رأس المال المستخدم وهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية، رأس المال المتداول وهو ما يتم إنفاقه على المواد الأولية.

ديبون دي نيمور Dupont de Nemoures (1817-1739)	فرنسا	أصغر رواد المذهب الطبيعي وأحد أبرز أقطابه، وأشهر الاقتصاديين في عصره، صاحب الفضل في ابتداع مصطلح المذهب الطبيعي وانتشاره، كما كان له فضل كبير في تطور الفكر الاقتصادي.
مرسيي دي لاريفيير Mercier de la Riviere (1794-1720)	فرنسا	مفكر اقتصادي فرنسي، آمن بالمذهب الطبيعي وشارك في تطوير أفكاره، برزت أهم وجهات نظره الاقتصادية في أطروحته عن النظام الطبيعي التي نشرت سنة 1767، وقد لاقت انتشارا واسعا كونها تضمنت الحسابات الأكثر دقة في المذهب الطبيعي، وناقش فيها مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمذهب، وكذلك خصائص القوانين الطبيعية الأخرى، كما تحدث عن تقسيم السلطات وأضاف سلطة جديدة وهي سلطة المؤسسة التعليمية العامة، نظرا لما للتعليم من أهمية في اكتشاف القوانين الطبيعية في نظر أصحاب هذا المذهب.

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: (السيد أحمد، 2009، الصفحات 202-203)، (Deleplace & Lavialle, 2017, p. 31)

المحور الخامس: تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي

نتطرق في هذا المحور إلى إسهامات المدرسة الطبيعية في الفكر الاقتصادي وأهم إيجابياتها، بالإضافة إلى الانتقادات التي وجهت لها من طرف المفكرين الاقتصاديين.

أولا: إسهامات المدرسة التجارية في الفكر الاقتصادي

تأثر الفكر الاقتصادي بأفكار الطبيعيين حيث حظيت المدرسة الطبيعية باحترام وتقدير عدد كبير من الاقتصاديين، ومن أهم إسهامات المدرسة الطبيعية في الفكر الاقتصادي نذكر ما يلي:

1. جعلت المدرسة الطبيعية الاقتصاد السياسي علما مستقلا بذاته بعيدا عن الفلسفة والدين؛
2. لم يعد ينظر إلى النقود المعدنية (الذهب والفضة) على أنها الثروة القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها، بل إن الثروة تتمثل في الإنتاج الذي يخلق مادة جديدة؛
3. أدت أفكار الطبيعيين إلى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في ظل التجاريين؛
4. يرجع الفضل للطبيعيين في تأسيس المذهب الفردي أو الحر، حيث نادوا بترك النشاط الاقتصادي للأفراد حرا دون أية قيود، وإدارة هذا النشاط وفقا للمصالح الذاتية للأفراد وعلى أساس المنافسة بينهم، ولقد أخذت المدرسة الكلاسيكية بهذا المذهب خلال القرن 19م وظل سائدا حتى القرن العشرين؛
5. يعد الطبيعيون أول مدرسة فكرية استخدمت أسلوب العزل والتجريد كأسلوب علمي في البحث الاقتصادي، حيث أدرك "كيناي" أن الثروة والإنتاج وتوزيع الناتج الكلي وتداوله مشكلات يمكن أن تعزل عن بقية المشكلات لتدرس بطريقة علمية قصد الوصول إلى قوانين عامة بشأنها؛

6. يعد الطبيعيون أول من أعطى صورة عن دورة الناتج الكلي وكيفية توزيعه بين طبقات المجتمع المختلفة من خلال الجدول الاقتصادي.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للمدرسة الطبيعية

بالرغم من المزايا التي تميز بها الفكر الطبيعي، إلا أن الطبيعيين تعرضوا إلى العديد من الانتقادات نذكر منها:

1. أن النشاط الاقتصادي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة وعامة كما تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتطور وتتغير، وبالتالي فالقوانين التي تحكمها تتغير وتتطور تبعا لذلك؛
2. كانت فكرة الطبيعيين عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، نظرا لما كانت تتطلبه في العمل المنتج أن يكون خالقا لمادة جديدة، واعتبارهم أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة؛
3. يؤخذ على المذهب الطبيعي تركيزه على الزراعة ووجوب الاهتمام بها باعتبارها القطاع الوحيد الذي ينتج فائضا دون سائر القطاعات، ونظرا لأن الطبيعيين قد فشلوا في الوصول لفكرة "المنفعة" في تعريفهم للثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن تكون منتجة أيضا وهي جديرة بنفس الاهتمام كالزراعة؛
4. تعد فكرة الطبيعيين في الاقتصار على ضريبة واحدة تفرض على قطاع الزراعة خاطئة، حيث أن الصناعة والتجارة تولدان ناتجا صافيا كذلك، لذا وجب فرض ضريبة على ناتجهما الصافي أيضا كتلك التي تفرض على ناتج الزراعة؛
5. بالغ الطبيعيين كثيرا في تفاؤلهم بأن القوانين الطبيعية كفيلة بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وأنه لن تكون هناك أي أزمات اقتصادية، فبالرغم من ترك النشاط الاقتصادي حرا إلا أن الحياة الاقتصادية لم تسر وفقا للقوانين الطبيعية بما يحقق أكبر مصلحة للمجتمع؛
6. في الوقت الذي كان الطبيعيون ينادون بالاهتمام بالزراعة باعتبارها المصدر الحقيقي للثروة، كانت الصناعة تنمو وتزدهر في بعض أجزاء أوروبا لاسيما إنجلترا، فقد كان لقيام الثورة الصناعية أثرا كبيرا في تبلور فكر اقتصادي جديد ينادي بتوجيه المزيد من الاهتمام لقطاع الصناعة والإنتاج.

أسئلة الفصل الرابع:

كيف كان لانتشار فكرة القانون الطبيعي الفضل في ظهور المدرسة الطبيعية؟

اشرح المبادئ العامة للمدرسة الفيزيوقراطية.

لماذا اعتبر الطبيعيون كلا من الصناعة والتجارة أنشطة عقيمة؟

كيف تنظر إلى فكرة الطبيعيين في تطبيق ضريبة واحدة تفرض على النشاط الزراعي من وجهة نظرك؟

اشرح بدقة وإيجاز المصطلحات التالية: الثمن المجزي، الجدول الاقتصادي، الناتج الصافي

كيف قسم كيناي طبقات المجتمع في عصره؟

الفصل الخامس:

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي)

الفصل الخامس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي)

شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبالتحديد في إنجلترا مع ظهور أفكار المفكر الاقتصادي "آدام سميث"، الذي وضع أولى الخطوات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث. وقد شكل آدام سميث مع مجموعة من المفكرين الآخرين أمثال "دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" و"توماس مالتوس"، ما يسمى بالمدرسة التقليدية (الكلاسيكية)، والتي عملت على تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي تحليلا دقيقا، وكذا التنبؤ بمستقبل هذا النظام. وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، فقد كانت على رأس الدول الصناعية ووضحت فيها أكثر معالم النظام الرأسمالي.

وبالرغم من أن العديد من أفكار المدرسة ظهرت عند مفكرين سابقين؛ إلا أن الفضل يعود للمدرسة الكلاسيكية في إعطاء الانسجام والتناسق لتلك الأفكار ضمن بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة.

المحور الأول: عوامل ظهور المدرسة الكلاسيكية

ساد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، وقد ظهر المذهب الكلاسيكي كنتيجة حتمية للوقائع الاقتصادية التي حدثت في أوروبا آنذاك، حيث كان لابد للفكر الاقتصادي أن يساير هذه التطورات والوقائع من خلال التجديد الفكري والتأصيل النظري لعلم الاقتصاد الحديث، الذي اعتبرت بداية نشأته الفعلية بصدور كتاب آدام سميث "ثروة الأمم" سنة 1776م. ونتناول فيما يلي أهم العوامل والظروف التي ساهمت في نشأة المدرسة الكلاسيكية.

أولا: الثورة الصناعية وبروز الرأسمالية الصناعية

أدى ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر وانتشارها لباقي دول أوروبا؛ إلى تغير العديد من المفاهيم الاقتصادية في ذلك الوقت، كما أصبحت الصناعة تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، وأخذت معها أفكار وممارسات التجاريين تتلاشى تدريجيا، بحيث فقدت المركنتيلية صلتها بالواقع ولم تعد تعبر عن المرحلة الجديدة، وبدأت تحل محلها أفكار وممارسات جديدة تهتم أساسا بالإنتاج، وبذلك تطورت الرأسمالية التجارية التي صاحبت ظهور المدرسة التجارية إلى شكل جديد عرف بالرأسمالية الصناعية مع منتصف القرن الثامن عشر (جالبرت، 2010، صفحة 71).

وقد صاحب نشأة الرأسمالية الصناعية تطورا في الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في العصر السابق، ظفرت به مدرسة فكرية اقتصادية جديدة أطلق عليها "المدرسة الكلاسيكية" التي نشأت بدورها في إنجلترا حيث نبتت بذرة الرأسمالية الصناعية، واعتبرت بذلك الكلاسيكية الإطار الفكري للثورة الصناعية.

ثانيا: تغير مفهوم الإنتاج

أدى انتشار الثورة الصناعية في أوروبا واستخدام الاختراعات في الإنتاج الصناعي والزراعي؛ إلى إحداث زيادة هائلة في إنتاج السلع والمنتجات، بحيث أصبح الشكل العيني للثروة هو الأساس وليس الشكل النقدي لها، وبالتالي بدأت المفاهيم المتعلقة بالإنتاج والثروة بالتغير تدريجيا، فبعد أن كانت الأرض هي المصدر الوحيد للناتج الصافي حسب الطبيعيين، والنقود المعدنية هي أساس الثروة والقوة حسب التجاريين؛ أصبح الإنتاج الناجم عن العمل هو مصدر الثروة والذي يمكن أن يتحقق من مصادر متعددة أهمها الصناعة (مرطان، 2004، صفحة 28)، وبهذا زاد الاهتمام بالإنتاج الصناعي مما حتم على الفكر الاقتصادي مسايرة هذا التسارع الكبير في انتشار الرأسمالية الصناعية وهيمنتها على الحياة الاقتصادية في إنجلترا خاصة وباقي أوروبا عامة.

ثالثا: تركز عوامل الإنتاج وتضخم الجهاز الإنتاجي

نتيجة لانتشار استخدام الآلات والمكائن في أوروبا، تركزت عوامل الإنتاج في الصناعة فسميت بمرحلة الرأسمالية الصناعية، وتوفرت اليد العاملة من خلال هجرة السكان من الريف إلى مراكز المدن الصناعية بحثا عن مناصب للعمل، وتضخم معها الجهاز الإنتاجي في الصناعة فظهر الميل نحو إقامة مشاريع إنتاجية كبيرة تحل محل الصناعات الصغيرة، كل هذا أدى بالفكر الاقتصادي في هذه المرحلة إلى إعادة النظر في المفاهيم الاقتصادية السابقة، لاسيما ما تعلق بالصناعة ودورها في النشاط الاقتصادي وكذا عوامل الإنتاج، فظهرت المدرسة الكلاسيكية التي احتوت مختلف هذه الأفكار الاقتصادية.

رابعا: الانفصال بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال

بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، انقسم المجتمع الأوروبي كنتيجة للثورة الصناعية إلى طبقتين هما: طبقة أصحاب رؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية، وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع الأخرى. وفي هذه المرحلة اعتبر المنتجون وأرباب العمل أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ كما كان سائدا خلال عهد التجاريين؛ يضع القيود على النشاط الاقتصادي ويعرقل تصريف المنتجات في الداخل والخارج، ومن ثم يضعف فرص الربح، لذلك كانت مصلحتهم في تحقيق أمرين هما (جاسم محمد، 2018، صفحة 26):

- إلغاء كافة القيود التي تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية، وحصر مهمة الدولة على حفظ الأمن الداخلي والخارجي والقضاء؛
- عدم تكوين تكتلات اقتصادية لا بين المنتجين ولا بين العمال وإنما ترك الإنتاج والمبادلات جميعا لنظام المنافسة الكاملة.

وهو ما نادت به المدرسة الكلاسيكية آنذاك حيث كان من أهم مبادئها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

خامسا: وفرة رؤوس الأموال

أصبح النشاط الصناعي في أوروبا خلال الثورة الصناعية من أهم الأنشطة الاقتصادية، وتطورت معه رؤوس الأموال وأخذت طابعا أقوى وأكثر استقلالية عن الدولة. وقد توفرت رؤوس الأموال للمنتجين وأرباب العمل من البنوك والتجار وفوائض القطاع الزراعي، وهو ما ساهم في تراجع النظرية المركنتيلية في النقود والفائدة، حيث أن قدرة البنوك على خلق كميات إضافية من النقود وتوفير رؤوس الأموال الكافية ألغى فكرة الندرة في النقود، ولم تعد هناك أهمية للفكر المركنتيلي الذي يعبر عن تلك الندرة (البحيصي، 2016)، مما ساهم في بروز فكر اقتصادي مناقض للفكر المركنتيلي من حيث نظرته للنقود وهو فكر المدرسة الكلاسيكية.

سادسا: الثورة العلمية

بدأت الثورة العلمية في أوروبا مع كتابات إسحاق نيوتن وغاليليو بخصوص حركة الكواكب والجاذبية، بالإضافة إلى ظهور تيارات فكرية جديدة في شتى العلوم، وهذا ما انعكس على تحليل الظواهر الاقتصادية التي تأثرت بفكرة القانون الطبيعي، حيث أصبح الفكر الجديد يرى بأنه إذا كانت الإرادة الإلهية قد خلقت آلية للكون تعمل بتناغم وبشكل آلي دون الحاجة إلى أي تدخل، فإن القوانين الطبيعية أيضا سوف تقود النظام الاقتصادي وتصرفات الأفراد، وأن خدمة المجتمع تتم من خلال حرية الأفراد في اتباع القانون الطبيعي للمنفعة الشخصية (العوارن، 2014، صفحة 42)، وبذلك ساهمت الثورة العلمية في ظهور تيار فكري جديد أعمق من ناحية التحليل العلمي والتأصيل النظري للقوانين الطبيعية والظواهر الاقتصادية، ألا وهو التيار الكلاسيكي على يد مؤسس علم الاقتصاد الحديث آدام سميث.

المحور الثاني: المبادئ العامة للمدرسة الكلاسيكية

يمكن القول أن الكلاسيكيين لم يتحدثوا دائما بصوت واحد، بل إنهم انقسموا إلى طائفتين فيما يتعلق بنظرتهم إلى مستقبل النظام الرأسمالي، فكانت كتابات البعض منهم تتميز بالتفاؤل أمثال آدام سميث وجون باتيست ساي، في حين أن البعض الآخر تميز بالتشاؤم حول مصير النظام الرأسمالي أمثال دافيد ريكاردو ومالتيس. غير أن هذا لا ينفي أن الكلاسيكيين يتفقون في العديد من النقاط المشتركة التي تكوّن الأساس العلمي والفلسفي لفكر المدرسة الكلاسيكية. وعليه يمكن القول أن أهم المبادئ التي اتفق عليها رواد المدرسة الكلاسيكية تتمثل في:

أولا: الفرد هو الوحدة الرئيسية في النشاط الاقتصادي

يرى الكلاسيك أن الفرد هو الوحدة الرئيسية في النشاط الاقتصادي ويحركه في ذلك مصلحته الشخصية، حيث أن الفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة التي تتمثل بصفة أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنة، وكنتيجة لذلك تتحقق المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدام سميث، حيث يرى أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون؛ ودون أن يشعروا؛ المصلحة العامة (بريشي ، 2014، صفحة 9)، فالمصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة.

ثانيا: النشاط الاقتصادي يخضع لقوانين طبيعية

اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي، ورأوا ان مهمة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين، وهي الفكرة التي سادت عند الطبيعيين من قبل، فقد كانت الفلسفة الكلاسيكية تقوم على الاعتقاد في سلامة وكفاءة النظام الطبيعي، وأن السلوك الإنساني يخضع لست بواعث هي: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، الميل للمبادلة. وقد أدى هذا الاعتقاد بوجود نظام طبيعي يحكم كافة الظواهر الاقتصادية؛ إلى الإيمان بأنه قادر على تحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد وبين المصلحة العامة، وهي فكرة اليد الخفية كما تطرقنا لها في العنصر السابق. ولهذا طالب الكلاسيك بعدم التدخل في عمل هذا النظام الطبيعي لأنه سيفسده (الجابري، 2012، صفحة 39)، وما الاختلالات التي تظهر في السوق من حين لآخر إلا نتيجة لجهل الإنسان بقواعد عمل هذا النظام وقوانينه الطبيعية. وقد مهد تمسك الكلاسيك بهذه الفكرة الطريق لظهور ما بات يعرف باقتصاد السوق الحرة (الجنابي، 2017، صفحة 177).

ثالثا: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة

يرى الكلاسيك بأن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وهي تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية التملك، حرية مزاولة أي نشاط اقتصادي من طرف الأفراد وحرية التعاقد. ويبرر الكلاسيكيون تبنيهم لسياسة الحرية الاقتصادية وتأييد النظام الرأسمالي، إلى كونه نظاما طبيعيا يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية من حب التملك وتفضيل الحرية والسعي وراء المصلحة الشخصية، إضافة إلى كونه النظام الأقدر على إنتاج الثروة والأسرع في تحقيق الازدهار، لأنه يدفع الأفراد لبذل أقصى طاقاتهم للإنتاج، كما أنه أفضل الأنظمة لأن الإنتاج يتحدد فيه وفقا لرغبات المستهلكين كما أن المنافسة التامة في ظل هذا النظام تؤدي إلى تحسين نوعية السلع وتنمية الجهاز الإنتاجي (جاسم محمد، 2018، صفحة 27).

ولهذا طالب الكلاسيكيون ألا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات وتهييء المناخ الملائم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق، وتقديم خدمات التعليم والقضاء والدفاع والأمن وغير ذلك من الأعمال العامة، أي اقتصار دورها على ما يعرف بالدولة الحارسة، فالدولة إذا تدخلت في الأسواق ستفسد عملها الطبيعي الفعال بشكل قد يهدد حدوث المنافسة الكاملة

التي يعتبرها الكلاسيك أفضل ما يمكن الوصول إليه، وبالتالي فما على الدولة القيام به هو تهييء المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق.

رابعا: الإنتاج مصدر الثروة

اعتبر الكلاسيكيون أن الثروة الحقيقية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد، حيث عرفوا الإنتاج على أنه خلق المنافع أو زيادتها، وتتمثل عناصر الإنتاج حسبهم في الأرض والعمل ورأس المال، لكن العمل هو العنصر الرئيسي، وبذلك نجد أن الكلاسيك ثمنوا الأنشطة الاقتصادية كافة من زراعة وصناعة وتجارة، كما اعتبروا أن المنتج الحقيقي للثورة هو العمل البشري، أي أن المصدر الحقيقي للثروة هو الإنتاج الناجم عن العمل الإنساني.

خامسا: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

اعتبر الكلاسيكيون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي أساس التملك، وأنها حق مقدس للإنسان وهبته إياه الطبيعة، ورأوا أنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، إذ أن الفرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية فإنه سيحقق المصلحة الجماعية، لذلك لا ينبغي على الدولة التدخل في توجيه الأنشطة الاقتصادية أو الحد من الملكية الشخصية (ولعلو، 2008، صفحة 106).

سادسا: حيادية النقود

اعتبر الكلاسيك أن النقود مجرد وسيط للتبادل وأداة لقياس القيم، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية حسبهم هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة أو استثمارها لجمع الثروة. ومن هذا المنطلق فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط. وهنا نلاحظ أن الكلاسيك قد أهملوا دور النقود كمخزن للقيمة وحفظ المدخرات، كما بنوا تحليلهم للنقود على افتراض حيادية النقود، أي أن النقود ليس لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية وعلى تحقيق التوازن الاقتصادي، ذلك أنها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي وسيلة للمبادلة (الناقة، 1998، صفحة 318). وهذا الافتراض أدى بالكلاسيكيين إلى فكرة مفادها أن السبب الوحيد في حدوث تقلبات في مستوى الأسعار في الأجل القصير هو تغير كمية النقود، بمعنى أن كل زيادة في كمية النقود لابد أن تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون أن تؤثر على الجانب الحقيقي للاقتصاد. (شامية، 1993، صفحة 104)

المحور الثالث: الأفكار الاقتصادية عند أهم رواد المدرسة الكلاسيكية

نتناول حديثنا عن مختلف الأفكار الاقتصادية التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية، من خلال أفكار روادها بدء بآدام سميث الذي وضع أولى اللبنات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث، ثم جاء بعده جون باتيست ساي صاحب قانون الأسواق الشهير، ودافيد ريكاردو صاحب قانون الميزة النسبية، وغيرهم الكثير من رواد المدرسة الكلاسيكية.

أولا: الفكر الاقتصادي عند آدام سميث Adam Smith

يعد الاقتصادي الإسكتلندي آدام سميث (1723-1790) أول من كتب في النظرية الاقتصادية، من خلال مؤلفه الشهير "بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم" الصادر سنة 1776، لذلك اعتبره الكثيرون مؤسس علم الاقتصاد الحديث. ويحتوي هذا الكتاب على أفكار آدام سميث في النظرية الاقتصادية وقد بنيت عليه النظرية الكلاسيكية. ونتطرق فيما يلي لأهم الأفكار الاقتصادية عند آدام سميث.

1. تقسيم العمل:

قام آدام سميث بدراسة ظاهرة تقسيم العمل، وبيّن كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة ما إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل منها شخص متخصص، سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الإنساني، وذلك بسبب ما يترتب على تقسيم العمل من رفع درجة إتقان العامل لعمله (مرطان، 2004، صفحة 28).

وبالتالي؛ حسب آدام سميث فإن تقسيم العمل يؤدي إلى نمو كبير في العملية الإنتاجية برمتها، وإلى زيادة براعة العاملين ومهاراتهم في عملهم، ويعود بالرفاهية على المجتمع ويساعد على زيادة دخل الأفراد وادخاراتهم مما يؤدي إلى سرعة التكوين الرأسمالي وزيادة ثروة الأمة، وفي هذا الإطار دعى آدم سميث لإزالة كل ما يعيق المنافسة الحرة. كما يساعد تقسيم العمل على جني منافع التخصص ومن جهة ثانية يساعد على توفير الوقت الضائع في انتقال العامل الواحد من مهمة إلى أخرى، ومن جهة ثالثة يؤدي إلى تطوير الآلات ومكننة الإنتاج. ويشير آدام سميث إلى أن سياسة تقسيم العمل تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر رأس المال من ناحية وسعة السوق من ناحية أخرى (السيد أحمد، 2009، صفحة 227).

2. نظرية القيمة:

ميز آدام سميث بين معنيين مختلفين للقيمة هما: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فالقيمة الاستعمالية تتمثل في المنفعة التي يتم الحصول عليها من السلعة، أما القيمة التبادلية فهي القوة الشرائية للسلعة أو قوة إبدال نفسها بسلعة أخرى (جاسم محمد، 2018، صفحة 28). وقد ركز على القيمة التبادلية، حيث تتحدد المبادلة لأي سلعة على أساس العمل الذي تحتويه، أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، وبذلك انتهى إلى أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة.

غير أنه بالإضافة إلى العمل، رأى سميث أنه يجب أيضا أن يؤخذ في الاعتبار رأس المال المستخدم في إنتاج السلعة، وبذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر في تحديد قيمة السلعة (البلاوي، 1995، صفحة 63)، وبذلك انتهى إلى نظرية نفقة أو تكلفة الإنتاج التي تأخذ إلى جانب الأجر بكل من الربح والريع عند تحديد قيمة السلعة. ثم أشار سميث لاحقا إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق، ليضيف متغيرا جديدا قد يتحكم في تحديد قيمة السلعة، فعند نزول السلعة إلى السوق يتحدد ثمنها طبقا لاعتبارات العرض والطلب عليها. وبهذا نلاحظ أن آدام سميث قدم أكثر من تصور واحد للقيمة، فبالرغم من اعتباره للعمل العنصر الأساسي المحدد للقيمة؛ إلا أنه أضاف إليه متغيرات أخرى، ليصبح كل من العمل والربح والأجر والعرض والطلب محددات للقيمة.

3. نظرية رأس المال:

رأى آدام سميث أن الثروة تتوقف إلى حد بعيد على تراكم رأس المال، وأن هذا التراكم يأتي من الأعمال المنتجة، حيث فرق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، فالعمل المنتج هو كل ما يتعلق بإنتاج شيء مادي أو خلق قيمة أو توفير فائض، والعمل غير المنتج حسبه هو الذي لا يضيف شيئا للقيمة ولا يخلق ربحا كعمل المنظفين مثلا، وسبب التفرقة بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة عند آدام سميث، هو رغبته في قصر هذا الوصف على الأعمال التي تساعد على تكوين رأس المال، حيث لا حظ أن الخدمات التي تستهلك فور إنتاجها ولا تخزن؛ لا تساعد على تكوين رأس المال مستقبلا. والإنتاج المادي باعتباره قابلا للتخزين والاستهلاك مستقبلا فهو يساعد على زيادة رأس المال (البلاوي، 1995، صفحة 64).

كما ميّز سميث بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، فرأس المال الثابت يتمثل في المباني والمعدات والتحسينات على الأراضي وأدوات العمل وكفاءة الأفراد، وهو ثابت لا يدور ولا يتحرك من يد إلى يد. أما رأس المال المتداول فهو رأسمال تجاري سواء كان نقديا أو بضاعيا، وينتقل من أيدي مالك إلى أيدي مالك آخر، ويستعمل للحصول على الربح.

4. نظرية التشغيل الكامل:

يرى الكلاسيك، وخاصة آدام سميث أن حجم التشغيل يتحدد عند مستوى العمالة الكاملة (بن عصمان، 2003، صفحة 84)، بمعنى أن كل العمال الموجودين في الاقتصاد القومي والراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وبالتالي لا توجد بطالة، وإن وجدت فهي اختيارية، لأن الاقتصاد يوفر مناصب عمل لكن الأفراد لا يرغبون في العمل. كما أن أي بطالة بين العمال لابد أن تزول تلقائيا، فالعمال يتنافسون فيما بينهم للحصول على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الأمر الذي يحفز بدوره المنظمين على زيادة حجم العمالة المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال العاطلين، فتزول البطالة تلقائيا (بريشي ، 2014، صفحة 9).

ولقد نتج عن هذه الفكرة في التشغيل عند الكلاسيك؛ أن اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي للاقتصاد ثابت دائما عند مستوى واحد طالما أن حجم العمالة ثابت، وأن التغير فيه يكون في الأجل الطويل، نتيجة التغير في بعض العوامل الأخرى مثل تقنيات الإنتاج أو عدد السكان.

5. نظرية الأجور:

بنى سميث نظريته في الأجور على نظرية القيمة، فالعمل حسبه سلعة مثل أي سلعة أخرى، وإذا كان ثمن السلعة يتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها؛ فإن ثمن سلعة العمل أو قيمته هو الأجر الذي يتقاضاه العامل، وهذا الأجر يمثل ثمن ما يحتاج إليه العامل من أغذية وملبس وضروريات معيشية ليظل قادرا على العمل والإنتاج. ويرى سميث أن الأجر ثابت لا يمكن أن يرتفع ولا أن ينخفض لمدة طويلة، لأنه سيؤدي إلى خلل في مستوى المعيشة يحول دون استمرار العامل في عمله. فإذا انخفض الأجر أكثر من اللازم فإنه لن يلبي متطلبات الحياة الضرورية للعامل، مما سيؤدي إلى تقليل النسل بسبب العجز عن تلبية متطلبات الحياة، وبالتالي قلة الأيدي العاملة، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها وبالتالي ارتفاع الأجور، حتى تصل إلى المستوى اللازم الذي كانت عليه. ونفس الشيء إذا ارتفعت الأجور أكثر من المستوى اللازم لتلبية الاحتياجات الضرورية للعامل، فحالة العمال ستتحسن ويقبلون على الرفاهية أكثر وعلى الزواج والإنجاب أكثر، مما يؤدي إلى زيادة اليد العاملة، فيزداد عرض العمل، وهو وما يؤدي إلى انخفاض الأجور لتعود إلى المستوى الطبيعي لها من جديد (السيد أحمد، 2009، صفحة 232).

وهكذا، فحسب آدام سميث؛ فإن العمال البسطاء محكوم عليهم، بحكم كثرة عددهم، بالأجر المتدني الذي لا يكاد يسد رمقهم، وأما الخروج من هذه الحالة فغير ممكن، لأن تحديد الأجور غير مرتبط بالمفاوضات بين العمال وأرباب العمل، بل هو محكوم بقانون طبيعي لا يستطيع العمال ولا أرباب العمل تجاوزه إلا لفترات قصيرة، فلا العمال يستطيعون زيادته لتحسين حالهم ومستواهم المعيشي أكثر مما يلزم لضرورات عيشهم، ولا أرباب العمل يستطيعون خفضه لزيادة أرباحهم لأنهم سيفتقرون إلى اليد العاملة وتزيد الأجور بسبب قلة العرض عليها.

6. الربح والفائدة:

يرى سميث أن الربح هو مجرد اقتطاع من دخل العمل، وهذا يتوافق مع نظريته في القيمة التي يرى أنها كمية العمل المبذول في العملية الإنتاجية، واعتبر أن الفائدة مقبولة اجتماعيا، وموقف سميث هذا من الفائدة يعد تغيرا جوهريا في النظرة للربا، خاصة وأنه صادر عن فيلسوف أخلاق بحجم آدام سميث، فقد شهد التاريخ زمنا طويلا من المعارضة التامة للربا من طرف فلاسفة الأخلاق بدءً بأرسطو، غير أننا نجد أن سميث قد انحرف عن هذا المسار واعتبر الربا اقتطاعا من الدخل الذي يولده العمل. فبالرغم من موقفه الأخلاقي ورفضه للجشع والأنانية؛ إلا أنه لم ير في ذلك سببا كافيا للتعميم، وبرر حصول رجال الأعمال والصيارفة على الربح والفائدة، بأن الحكم على الناس يكون على أفعالهم وليس على نواياهم، وأنه إذا توفرت البيئة المناسبة يمكن لأصحاب النوايا الأنانية أن يعملوا لصالح العامة بدون وعي منهم.

كما يرى سميث إلى أن الأرباح تتجه إلى الانخفاض على المدى الطويل مع التقدم الاقتصادي، فزيادة رأس المال والمنافسة بين المنتجين تؤدي إلى تخفيض الربح في الأجل الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن الكلاسيكيين الأوائل مثل آدام سميث ودافيد ريكاردو كان يخلطون بين الفائدة والربح، وبالتالي لا يميزون بين المنظم الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، وبين الرأسمالي الذي يقرض نقوده، غير أن جون باتيست ساي ميز بينهما، حيث أوضح أن الربح يمثل دخل المنظم، بينما الفائدة تمثل دخل صاحب رأس المال.

7. التوزيع:

يرى الكلاسيك وعلى رأسهم آدام سميث أن الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) تعمل عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن الناتج الكلي ثابت، والمشكلة تكمن إذا في كيفية توزيع هذا الناتج على مختلف عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه. وهنا لم يهتم الكلاسيك بالتوزيع الشخصي للناتج الكلي أي توزيعه على أفراد المجتمع، بل بالتوزيع الوظيفي أي توزيع الناتج الكلي على عناصر الإنتاج المختلفة من عمل وأرض ورأسمال، كلٌ على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد ذاتهم (الأشوح، 2010، صفحة 140).

وعلى هذا الأساس يتم توزيع عوائد الإنتاج أو الناتج الكلي بدفع الأجور للعمال، والريع لأصحاب الأراض، والربح للرأسماليين (الصناعيين)، ويتم التركيز على زيادة أرباح رأس المال لأنها الأكثر قدرة على توليد استثمارات جديدة وزيادة تراكم رأس المال.

8. التجارة الخارجية ونظرية المزايا المطلقة:

كان آدام سميث من أنصار حرية التجارة سواء الداخلية أو الخارجية، حيث تساعد على اتساع السوق، وبالتالي زيادة القدرة على تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. ونلاحظ أن سميث لم يجد فرقا بين التجارة الداخلية والخارجية، فالتخصص في إنتاج سلعة ما في مكان ما يتوقف على النفقات المطلقة، فمنطقة ما سواء داخل الدولة أو خارجها، تتخصص في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها، وعلى هذا فالمزايا المطلقة هي التي تحكم التخصص الدولي كما هو الحال في التخصص المحلي. وبعبارة أخرى تهتم دولة ما بإنتاج سلعة معينة بكفاءة مرتفعة، مقارنة مع دولة أخرى تستطيع أن تنتج نفس السلعة لكن بكفاءة أقل، وهذا يعني أن الدولة الأولى تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج تلك السلعة مقارنة بالدولة الثانية، وهذا ما يعرف بـ "التقسيم الدولي للعمل"، وبعدها يصبح بإمكان البلدان الأخرى التي لا تتمتع بنفس الميزة أن تستورد السلعة بتكلفة قليلة وجودة عالية (الدويري و صالح، 2020).

وهكذا تجد الدولة ذاتها مندفعة لإنتاج السلعة التي تتميز فيها بالميزة المطلقة، عن طريق التخصص في الإنتاج، وهذا بدوره يعمل على تحقيق كفاءة أحسن وزيادة أكبر في الإنتاج، ممّا يعود بالنفع على جميع الدول ويزيد من حجم التجارة الدولية.

لقد وجهت بعض الانتقادات فيما بعد لنظرية آدام سميث حول المزايا المطلقة في التجارة الدولية، منها أن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة فهل عليها أن تتوقف عن الإنتاج وتكتفي بالاستيراد؟ مما حذا بدافيد ريكاردو للإدلاء بنظريته التي سنتطرق لها لاحقا، وبالرغم من هذا الانتقاد فإنه لم ينتقص كثيرا من قدر نظرية سميث، ذلك أن الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها تدعم هذه النظرية، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا (بداية انطلاق الثورة الصناعية)، كما كانت صناعة بريطانيا قوية ولم يكن يخش عليها من منافسة الدول الأخرى.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند جون باتيست ساي Jean-Baptiste Say

يعد الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي (1767-1832) أحد رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ومن أوائل الاقتصاديين الذين درسوا الاقتصاد من جوانب ذات أهمية (الاستهلاك، التوزيع، الإنتاج)، كما له العديد من الإسهامات في الفكر الاقتصادي برزت على شكل نظريات، وله مؤلف شهير في الاقتصاد السياسي نشر سنة 1803. تأثر ساي بأفكار أدام سميث خاصة ما تعلق بالحرية الاقتصادية وحرية السوق، غير أنه انتقد نظرية سميث حول القيمة في العمل، ورأى أن مصدر القيمة يتمثل في المنفعة، بمعنى أن قيمة السلع والخدمات تتحدد بمدى المنفعة المتحققة من وراء استخدامها بشكل متواصل.

اشتهر ساي أساسا بنظريته المعروفة بـ **"قانون المنافذ"** أو "قانون ساي" والتي مفادها أن العرض يخلق الطلب المساوي له، أي أن هناك توازنا بين العرض الكلي والطلب الكلي، لأن كل إنتاج يخلق لنفسه منفذا ضروريا وكافيا بسبب الحاجات الإنسانية المتزايدة، وأن الإنتاج يبادل بالإنتاج، وعلى هذا الأساس يدافع الكلاسيك على فكرة المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي، بالقول أن الادخار وهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك سيوجه حتما؛ بفضل مرونة أسعار الفائدة؛ إلى الانفاق الاستثماري، أي لشراء سلع استثمارية، وبهذا لا يكون هناك قصور بين العرض والطلب نتيجة لجوء الأفراد إلى ادخار جزء من دخلهم. وبهذا أنكر الكلاسيك إمكانية وجود أزمات في الاقتصاد، وإن وجدت فهي على مستوى قطاع معين ومعالجتها تكون ذاتية دون تدخل الدولة (مبدأ اليد الخفية)، وأنه لا توجد أزمات فائض الإنتاج (زواوي، 2017، صفحة 56).

كما يعد ساي أول من ميّز بين الفائدة والربح وأول من تكلم عن المنظم كعنصر من عناصر الإنتاج، ونادى بضرورة الفصل بين المنظم رأس المال وأشار إلى أن عائد المنظم هو الربح بينما عائد رأس المال هو الفائدة.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند توماس روبرت مالتيس Thomas Robert Malthus

يعتبر القس الإنجليزي توماس مالتيس (1766-1836) أحد أبرز رواد الفكر الكلاسيكي، ومن الأوائل الذين وجهوا النقد لهذا الفكر، عُرف بنظرته التشاؤمية، وارتبط اسمه بالمذهب السكاني بعد نشر كتابه "مقالة في السكان" سنة 1798، والذي حقق من ورائه شهرة واسعة. كما نشر سنة 1820 مؤلفا بعنوان "أصول الاقتصاد السياسي" وعدة مقالات أخرى في مواضيع متفرقة من الاقتصاد. كان مالتيس دائم القراءة وعلى اتصال بمعاصريه لاسيما صديقه دافيد ريكاردو، غير أنه أشعل خلافات عديدة مع معاصريه وفي كل مكان وصل إليه قلمه، فعلى صعيد المنهج البحثي رأى أن دراسة الاقتصاد يجب أن تكون مبنية على المشاهدة لا على الاستنتاج، وعلى صعيد النظرية الاقتصادية كان يؤمن بإمكانية وقوع أزمات طويلة الأمد من الكساد، على عكس ما كان يراه الكلاسيك إجمالا، وأما على صعيد السياسة العامة فكان ضد حرية التجارة. ونتطرق فيما يلي لنظرية السكان عند مالتيس التي تعد أبرز النظريات التي جاء بها، بالإضافة إلى نظرية الطلب الفعلي.

1. نظرية السكان عند مالتيس:

تعد نظرية مالتيس في السكان من أشهر النظريات التي قدمت تحليلا متعمقا واستخدمت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في دراسة نمو السكان، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن ابن خلدون قد سبق مالتيس في دراسة نظرية السكان وذلك في القرن الرابع عشر، حيث تحدث عن العلاقة بين عدد السكان وبين توسع العمران ومستوى الحضارة، غير أن ما يميز دراسة مالتيس أنه أدمج نظرية السكان في علم الاقتصاد، وقدم لها تحليلا عمليا.

وتتلخص هذه النظرية؛ حسب مالتيس؛ في النقاط التالية (الشرفاوي، 2020، الصفحات 112-113):

- أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية؛
- أن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية، وأن الغذاء ينمو وفق متتالية حسابية، أي أن نمو السكان يكون بشكل أكبر بكثير من النمو في الموارد الغذائية، ذلك أن إمكانية إطعام الأعداد المتزايدة من السكان تصبح أقل فأقل نتيجة التوسع في استغلال الأراضي الزراعية الأقل خصوبة؛
- أن الاختلال في التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية لا يمكن أن يستمر، لأنه توجد موانع طبيعية تعيد التوازن، فعندما يزيد السكان ولا تكفيهم الموارد الغذائية تحدث المجاعات والأوبئة وموجات الطاعون وتنشب الحروب بين الدول، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والزلازل والفيضانات، واعتبر مالتيس أن هذه الموانع "إيجابية" طالما أنها طبيعية وضرورية لإعادة التوازن بين السكان والموارد؛ وخاصة الغذائية، واقترح موانع وقائية مصطنعة مثل تأخير سن الزواج مع العفة؛ حيث أنه لم يؤيد استخدام وسائل تنظيم النسل بحكم ارتباطه بالكنيسة؛
- كما عارض مالتيس سياسات تحسين أوضاع الفقراء لأن ذلك سيؤدي بهم إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال، وهذا سيؤدي إلى مزيد من الفقراء، كما رأى بأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب.

واجهت نظرية مالتيس في السكان عدة انتقادات أهمها ما يلي:

- اعتبرت نظريته تشاؤمية بشكل كبير فيما يخص مستقبل الجنس البشري، كما أنه لم يتوقع أن التقدم التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشكل هائل، يكفي لاستيعاب الزيادة الكبيرة في عدد السكان؛
- أهمل مالتيس العوامل الاجتماعية التي تساهم في تحديد حجم العائلة، وركز فقط على مستوى الأجور، وهذا غير صحيح دائما، إذ أن ما حدث في أوروبا وأمريكا لاحقا في النصف الأول من القرن العشرين لم يؤيد فكرة أن زيادة الأجور وتحسن مستوى المعيشة يؤدي إلى زيادة إنجاب الأطفال بل العكس هو الصحيح؛
- تأثرت نظرية مالتيس بالبيئة والظروف الواقعية التي عاصرها، لكن تلك الظروف قد تغيرت فيما بعد؛
- لم ترتبط أفكار مالتيس حول نمو السكان أو نمو الموارد الغذائية بدراسة تطبيقية وإحصائية، بل كانت على أساس الملاحظة البسيطة، وهو ما يضعف الكثير من آرائه، وجعل أغلب تنبؤاته غير صحيحة (البلاوي، 1995، صفحة 73). غير أنه يمكن اعتبار تنبؤات مالتيس مقبولة اليوم في دول العالم الثالث، حيث يزيد السكان بنسبة كبيرة تفوق الزيادة في الإنتاج لا سيما الإنتاج الزراعي.

2. نظرية الطلب الفعلي:

بالإضافة إلى نظرية السكان؛ تناول مالتيس في كتابه "أصول الاقتصاد السياسي" أفكارا لا تقل أهمية، حيث تعرض لنظرية الطلب الفعلي، وطعن من خلالها في صحة قانون المنافذ لساي الذي يعد أحد الأسس التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية، والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب، وأن الإنتاج يكون عند مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم لا يتصور أن يكون العرض أكبر من الطلب، وبهذا يكون مالتيس قد عارض هذا القانون قبل يهتز تماما مع أفكار كينز، ومن الأوائل الذين تحدثوا عن إمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية، فقد لاحظ مالتيس أنه إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار لا يقابلها زيادة في الاستثمار ففي هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، وهذا ما يؤدي حدوث إلى ظاهرة البطالة (البلاوي، 1995، صفحة 74). وقد دافع مالتيس بهذا التحليل عن طبقة ملاك الأراضي، لأنهم الطبقة التي تتجه بطبيعتها للاستهلاك، وبهذا تساعد على زيادة الطلب الفعلي، وتحول دون نقص الطلب الكلي ووقوع الأزمات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من أن مالتيس قد طرح فكرة إمكانية قصور الطلب الكلي ومعارضة قانون ساي للمنافذ؛ إلا أنها لم تكن بالوضوح الكافي لدرجة القول أن كينز مجرد مردد لأفكاره، إذ يعود الفضل لكينز في صياغة هذه الأفكار بشكل واضح ودقيق وإحياء دور مالتيس فيها.

رابعا: الفكر الاقتصادي عند دافيد ريكاردو (David Ricardo)

ساهم الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو (1772-1823) إلى جانب آدام سميث في تطوير النظرية الاقتصادية، واعتبرت إضافاته أساس الفكر المعاصر، يسمى لدى الكثير الاقتصاديين بالكلاسيكي الكبير. تأثر بأفكار آدام سميث إلا أنه عارضه في عدة قضايا، ويعد كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817 من أهم مؤلفاته، حيث تناول فيه بتحليل أكثر عمقا عما قدمه آدام سميث؛ العديد من القضايا الاقتصادية كنظرية القيمة، نظرية التجارة الدولية ونظرية الريع والتوزيع وغيرها من الأفكار. ونتناول فيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية عند دافيد ريكاردو.

1. نظرية القيمة عند ريكاردو:

وافق ريكاردو آدم سميث في التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات القيمة التبادلية، لكنه رأى أنه لكي يكون لسلعة ما قيمة تبادلية فإنه يجب أن تكون لها قيمة استعمالية، غير أن هذه الأخيرة لا تصلح أن تكون معيارا للقيمة التبادلية. وأضاف دافيد ريكاردو أن للقيمة بعدا ثالثا ألا وهو الندرة، ونجح بذلك في تفسير لغز القيمة (لماذا قيمة استعمال الماء أكبر من الألماس بينما قيمة الألماس التبادلية تكون أكبر من القيمة التبادلية للماء؟)، فالندرة حسبه تثمن الشيء، وأن التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يكون بسبب الندرة أساسا، فالماء متوفر إذن له قيمة استعمالية كبيرة والألماس نادر إذن له قيمة تبادلية كبيرة.

وحيث أن آدام سميث قد أخذ بالعمل كأساس لتحديد قيمة السلعة آخذا في الاعتبار كلا من الربح الأجر؛ فإن دافيد ريكاردو أيضا اعتبر أن العمل هو أساس تحديد القيمة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الندرة، وبهذا توصل إلى أن القيمة التبادلية لسلعة ما تتحدد تبعا لندرتها أو كمية العمل اللازمة لإنتاجها (البلاوي، 1995، صفحة 65)، فبعض السلع نادرة وتستمد قيمتها فقط من هذه الندرة مثل الأعمال الفنية، وتستمد بعض السلع الأخرى قيمتها التبادلية من كمية العمل المطلوب لصنعها. لكنه فصل كمية العمل المبذول في إنتاج السلعة إلى عمل مباشر وهو ما يبذله الإنسان من مجهود أثناء صنع السلعة، وعمل مختزن (غير مباشر) ويتمثل في المعدات والمواد الأولية ورأس المال.

كما ميز ريكاردو بين القيمة والسعر (الثمن)، فالسعر حسبه يشمل أجر العمل المباشر الذي بذل في الحاضر، وأجر العمل غير المباشر (المخزن) الذي بذل في الماضي، وكذا فائض القيمة وهو يشمل فائض الربح (براينيس و مواعي، مارس 2016، صفحة 86)، وبهذا يكون ريكاردو قد فصل بين نظرية القيمة ونظرية سعر السوق، باعتبار أن قوة الطلب تؤثر في السعر فتجعله ينحرف عن القيمة.

2. نظرية التوزيع:

أخذ ريكاردو بنظرية التوزيع الوظيفي للناتج التي أخذ بها آدم سميث، أي توزيع الناتج الكلي على عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية من عمل وأرض ورأس مال، وقد أعطى أهمية بالغة للريع –وهو عائد الأرض– عند توزيع الناتج، ثم تأتي الأجور ثم الأرباح. وسنتطرق لنظرية الريع بشيء من التفصيل في العنصر الموالي.

3. نظرية الريع:

يمثل الريع العائد الذي يتحصل عليه أصحاب الأراضي لامتلاكهم جزءً من عناصر الإنتاج، ونظير سماحهم لغيرهم باستخدام تلك الأراضي واستغلالها. ويرى ريكاردو أن الريع يتكون نتيجة لندرة الأراضي واختلاف درجة خصوبتها، وضرورة تغطية نفقات الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة، وعلى هذا تحصل الأراضي الأكثر خصوبة على دخل (ريع) يمثل الفرق بين خصوبة هذه الأرض وخصوبة الأرض الأقل خصوبة (الأرض الحدية). كما يقول أنه لو كانت الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج غير نادرة وكل فرد يفكر في استغلال أرض خصبة يمكن أن يحصل عليها بسهولة؛ فليس هناك مجال لظهور الريع، فالريع يظهر عندما تكون الأرض نادرة (Lainé, 2017, pp. 108-109). وعليه تقف نظرية الريع عند ريكاردو على ثلاثة عوامل أساسية هي:

- الأراضي الزراعية نادرة ومتفاوتة الخصوبة؛
- السكان في تزايد مستمر بينما الغلة والخصوبة في تناقص (تأثر بنظرية مالتيس في السكان)؛
- أسعار الحاصلات الزراعية تتحدد في الأسواق بالمنافسة على أساس تكاليف الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة.

ومنه كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي ترتفع الأسعار، ويلجأ الأفراد إلى زراعة أراضي جديدة لتلبية الحاجات المتزايدة، وبما أن الأراضي نادرة وليست كلها خصبة فهذا يعني استغلال الأراضي الأقل خصوبة، ولما كان ثمن المواد الغذائية يتحدد على أساس نفقة الإنتاج الأعلى التي تم إنفاقها على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب؛ فإن هذا الثمن سيتحدد على أساس نفقات الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة، وهي نفقة مرتفعة، وبذلك يستفيد ملاك الأراضي الأكثر خصوبة ويحصلون على الفائض الذي يعرف بـ "**الريع**". وكلما تقدم الزمن وزاد عدد السكان يتم التوسع أكثر في استغلال الأراضي الأقل خصوبة مما يعطي غلة قليلة ومتناقصة وبالتالي يكون الريع قليلا، حتى يتم الوصول للأرض الحدية التي يكون فيها مقدار الريع يساوي الصفر، لأن قيمة الإنتاج فيها تسد تكاليف العمل ورأس المال المستثمر فقط، بمعنى الإنتاج يساوي النفقات.

وهنا أشار ريكاردو إلى ما يعرف **بقانون تناقص الغلة** الذي يعد وثيق الارتباط بفكرة الريع الاقتصادي، وينص هذا القانون على أنه باستعمال وحدات متتالية ومتماثلة من عناصر الإنتاج (من عمل ورأس المال) على قطعة محددة من الأرض، فإن الناتج النهائي (الغلة) يتزايد في أول الأمر حتى يصل إلى مرحلة معينة يأخذ في التناقص بعدها (الفتلاوي و الزبيدي، 2013، صفحة 121).

4. نظرية الأجور:

يرى رريكاردو أن الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة (مستوى الكفاف)، حيث طبق ريكاردو نظريته في القيمة على سلعة العمل ذاتها، فالعمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان، وهي نفس الفكرة التي أخذ بها آدام سميث. كما رأى أن الأجر الجاري مهما تأجح فإنه لا يبتعد عن أجر الكفاف وأن هناك اتجاها عاما للاستقرار عند هذا المستوى. وهنا نلاحظ أن ريكاردو قد تأثر بأفكار مالتيس في السكان، من حيث أن زيادة الأجور عن الحد الأدنى قد تؤدي إلى زيادة السكان، وبذلك تعود الأجور من جديد إلى الانخفاض والاستقرار عند مستوى الكفاف.

5. نظرية الميزة النسبية من التجارة الخارجية:

تعد مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية التجارة الخارجية من أهم الإسهامات الباقية في النظرية الاقتصادية المعاصرة. رأينا سابقا أن آدام سميث لم يجد فرقا بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وأن المزايا المطلقة هي التي تحكم التخصص الدولي والتجارة الدولية. غير أن دافيد ريكاردو كان له رأي مخالف تماما، حيث رأى أن التجارة الخارجية تختلف جذريا عن التجارة الداخلية، ذلك أن عناصر الإنتاج لا تنتقل بسهولة بين الدول كما تنتقل داخل الدولة الواحدة، وأن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون الحاجة لوجود اختلاف في المزايا أو النفقات المطلقة، إذ يكفي في هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تتحقق أسس لتجارة مفيدة للطرفين، وقد تتمتع دولة ما بمزايا مطلقة في إنتاج عدة سلع، ورغم ذلك تحقق فائدة ومصلحة من دخولها في تجارة مع دولة أقل منها كفاءة في إنتاج تلك السلع، فيكفي تمتع الدول بمزايا نسبية لقيام التجارة الدولية؛ وإن لم يتوافر لها أي ميزة مطلقة، فالعبرة حسب ريكاردو بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة.

وبالتالي فالميزة النسبية تتناقض مع الميزة المطلقة، حيث تشير الميزة المطلقة إلى القدرة على إنتاج سلع وخدمات أكثر وأفضل من أي بلد آخر، أما الميزة النسبية فتشير إلى القدرة على إنتاج سلع وخدمات بتكلفة فرصة بديلة أقل، وليس ضروريا أن تكون بحجم أكبر (عبيد، 2019، صفحة 55).

6. تفسير تناقص معدل الربح:

أشار آدام سميث كما رأينا سابقا إلى أن الربح يتجه للانخفاض على المدى الطويل مع التقدم الاقتصادي، غير أن ريكاردو لم يقف عند هذا الحد بل حاول أن يبين الشروط والظروف التي يتجه فيها معدل الربح نحو الانخفاض في المدة الطويلة. لقد وجد ريكاردو أن تزايد السكان يؤدي إلى تزايد الحاجة للغذاء، الأمر الذي يؤدي في ظل مستوى تكنولوجيا ثابت إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المواد الغذائية لا سيما الحبوب، وبالتالي ترتفع أثمانها نتيجة لزيادة العمل اللازم في ظروف الأرض الأقل خصوبة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمال (Ray, 1998, p. 60). وبما أن قيمة الناتج توزع بين الأجور والأرباح حسب معدل الأرباح السائد، فتكون الأرباح مرتفعة أو منخفضة حسب النسبة التي تدفع للأجور؛ فإن أرباح المنتجين في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد ككل ستؤول إلى التناقص نظرا لارتفاع الأجور كما رأينا.

لكن ريكاردو لم يقل بحتمية تناقص معدل الربح بل اعتبره استنتاجا في ظل ثبات مستوى التطور التكنولوجي، وبما أن التكنولوجيا دائمة التطور ولا توجد حدود معروفة لإمكانيات تطورها؛ فإن ثروة المجتمع قابلة للزيادة ولا يوجد حدود لتعظيمها وجني الأرباح من استغلالها.

ونلاحظ بداية ظهور النظرة التشاؤمية في الاقتصاد ذلك أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض في الأجل الطويل، وبالتالي يتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم التقدم الاقتصادي، فمآل النظام الرأس المالي هو الاتجاه نحو الركود.

خامسا: الفكر الاقتصادي عند جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)

كان الانجليزي جون ستيوارت ميل (1806-1873) فيلسوفًا واقتصاديًا وسياسيا وباحثا اجتماعيا مشهورًا، وهو ابن الفيلسوف الكبير جيمس ميل، برز أيضا في علم المنطق ومناهج البحث العلمي، يعد من بين آخر كبار رواد المدرسة الكلاسيكية، كما كانت له إسهامات أيضا في المدرسة الحدية، حازت كتاباته في الاقتصاد والفلسفة والاجتماع على قبول واسع وأصبح من أهم الشخصيات المعروفة في القرن التاسع عشر في إنجلترا. نشر كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848 الذي هيمن على تدريس الاقتصاد في إنجلترا لحوالي نصف قرن من الزمن (النجفي ، 1977، صفحة 304).

ساهم ميل بشكل جلي في الاقتصاد، حيث أن من أفكاره ما كان امتدادا للفكر الكلاسيكي، ومنها ما فتح مجالات جديدة في دراسة الظواهر الاقتصادية باعتبارها علاقات ومفاضلات بين البدائل، وطور العديد من الأفكار التي تخص الحقوق الاجتماعية وحرية العمال، وقدم تبريرات لحرية الفرد وحدود تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما أن ميل فصل بين القوانين التي تحكم الإنتاج وتلك التي تحكم التوزيع. وفيما يلي نتطرق لأهم الأفكار التي نادى بها جون ستيوارت ميل.

1. النمو الاقتصادي المستقبلي:

حاول ميل دراسة الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة للتطور الاقتصادي، حيث أدرك أن المستقبل غير قابل للتنبؤ بشكل مؤكد، فالنتائج المستقبيلة تعتمد على قوى متنوعة يمكن أن تأخذ احتمالات مختلفة، ويعد ميل أول من وضع أسلوب السيناريوهات الذي يتم الاعتماد عليه في الدراسات المعاصرة.

لقد وضع ميل عدة سيناريوهات للتطور الاقتصادي، غير أنه رجح السيناريو الذي يعد أقرب ما يكون لأفكار ريكاردو، حيث رأى أن عدد السكان ينمو بوتيرة متكافئة مع معدل نمو رأس المال في ظل ثبات مستوى التكنولوجيا السائد، وفي هذه الحالة لن تتغير الأجور الحقيقية، ولكن بسبب عدم تطور التكنولوجيا سيكون هناك اضطرار للتوسع في زراعة الأراضي الأقل خصوبة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الغذاء وارتفاع الريوع فتنخفض الأرباح. ولعل ترجيح ميل لهذا السيناريو راجع لأن المرحلة التي عاش فيها ميل من الثورة الصناعية جعلته على قناعة بأن التطور التكنولوجي له حدود سيتوقف عندها، إذ لم تتوفر له بيانات كما لدينا اليوم عن التغير التكنولوجي في الأمد الطويل، وبذلك توقع أن التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي سيصل إلى نهايته. ومع ذلك فلم ير في وصول النمو الاقتصادي إلى خط النهاية (حسب رأيه) أمرا سيئا؛ بل رأى في الحالة المستقرة أمرا إيجابيا، إذ أن الحياة حسبه ليست معركة من الكفاح عبر التصارع إلى ما لا نهاية للبقاء (الشرفاوي، 2020، صفحة 116).

2. جداول العرض والطلب وتكلفة الفرصة البديلة:

يعد ميل أول من تحدث عما يعرف اليوم بجداول العرض والطلب التي تملأ كتب مبادئ الاقتصاد المعاصرة، وعلى عكس بقية الكلاسيكين؛ لم ينظر ميل إلى العرض والطلب بوصفها كميات من الإنتاج وكميات من الاستهلاك، بل نظر إليها من خلال علاقة بين هذه الكميات وبين الأسعار الموافقة لكل منها. فبارتفاع الأسعار يعمل المنتجون الرأسماليون على طرح المزيد من الإنتاج في السوق قصد تحقيق مزيد من الأرباح، ومع انخفاض الأسعار يشتري المستهلكون كميات أكبر.

كما يعد ميل أو من صاغ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، فقد لاحظ ان كل فعل إنساني ينطوي على التضحية بإمكانية فعل بديل آخر، فالفرصة البديلة هي القياس الحقيقي لتكلفة الفعل.

3. نظرية القيم الدولية:

بيّن ريكاردو في نظرية التجارة الدولية؛ كما مر معنا، أن المكاسب من التجارة الدولية تتحقق أيضا في ظل المزايا النسبية وليس بالضرورة في ظل المزايا المطلقة، ولكن السؤال الذي بقي معلقا هو كيف سيتم توزيع هذه المكاسب بين الأطراف المتبادلة؟ وهنا أكمل ميل من حيث توقف ريكاردو وبيّن أن المكاسب ستكون من نصيب البلد ذي الطلب الأقل ومرونة الطلب الأعلى، وبالتالي أوضح ميل أن توزيع المنفقعة والمكاسب يتوقف على عاملين أساسيين وهما (مسعداوي، 2020، صفحة 17):

- **الطلب**: وهو حجم طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب البلد الأول على السلع بالنسبة إلى شدة طلب البلد الآخر على السلع، ويطلق على هذا القانون "الطلب المتبادل". فكلما زاد طلب البلد الأول على سلع البلد الثاني؛ كلما مالت نسبة الاستبدال لصالح البلد الثاني وبالتالي يحصل هذا الأخير على معظم الربح.
- **مرونة الطلب**: أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى، حيث تميل نسبة الاستبدال إلى الاتجاه لصالح الدولة التي يكون طلبها على سلعة الدولة الأخرى قليلة المرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرن.

كما أثبت جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها (وهي وفق نظرية القيمة في العمل)، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع أخرى، وهو المعدل الذي يقع ما بين الحدين الأدنى والأقصى حيث يحقق التعادل ما بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته. وعليه تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل، والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة المعنية، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفوتا معقولا، وإلا سيتحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي (داخل الدولة) للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما.

4. الأجور:

كانت فكرة ميل عن الأجور مغايرة للمذهب الكلاسيكي الذي يتبنى فكرة ثبات الأجر عند مستوى أجر الكفاف، إذ يرى ميل أن مبلغ النقود الذي يمكن للمنشآت أن تدفعه للعمال في شكل أجور مبلغ مرن، يحدده مقدار رغبة أرباب العمل بدفع المزيد للعمال. كما لاحظ ميل أن أرباب العمل قادرون دوما على تقليل استهلاكم للسلع، وهذا سيجعل زيادة الأجر أمرا ممكنا. وبالتالي لايوجد ما يسمى الأجر الثابت، بل هناك دائما ما يكفي من النقود لزيادة الأجور وتشغيل المزيد من العمال، كما يمكن للعمال وأرباب العمل القيام بالمفاوضات اللازمة لتحديد الأجر، وهو عكس ما نادت به المدرسة الكلاسيكية التي يرى معظم روادها أن تحديد الأجور لا يرتبط بالمفاوضات بين العمال وأرباب العمل.

5. الحرية ودور الدولة عند ميل:

كانت لجون ستيوارت ميل كتابات هامة عن الحرية ودور الدولة، وبشكل عام يرى ميل أنه يجب ترك الشخص حرًا في تحقيق مصالحه الخاصة طالما أن هذا لا يضر بمصالح الآخرين، وأن السبب الوحيد الذي يبرر ممارسة القوة ضد إرادة أي فرد في مجتمع متحضر؛ هو منع الضرر عن الآخرين.

طبق ميل المبادئ التي ذكرها عن الحرية على الاقتصاد، واستنتج أن الأسواق الحرة أفضل من تلك التي تُدار من قبل الحكومات. ويقول إن الاقتصادات تعمل بشكل أفضل عندما تترك لإدارتها الخاصة رغم ما قد يبدو أنه على الحكومة أن تتدخل في الاقتصاد لأن التجارة هي فعل اجتماعي. لذلك فإن التدخل الحكومي ورغم أنه مسموح نظريًا، سيؤدي إلى نتائج عكسية. كما هاجم ميل الاقتصادات التي تديرها الحكومة ويصفها بالاستبدادية، واعتقد أنه إذا كانت الحكومة تدير الاقتصاد فإن جميع الناس سيسعون ليكونوا جزءًا من منظمة بيروقراطية ليس هدفها تعزيز مصالح أي طرف إنما فقط تعزيز مصالحها. ويرى جون ميل بوجود ثلاثة أسباب عامة للاعتراض على التدخل الحكومي وهي (كدة، 2022):

- إذا قام الناس بالأفعال بشكل أفضل من الحكومة؛
- إذا كان القيام بالفعل يعود بفائدة عامة بشكل أكثر من قيام الحكومة به، على الرغم من أن الحكومة قد تكون مؤهلة أكثر للقيام بذلك؛
- إذا كان هذا الإجراء سيزيد قوة الحكومة إلى حد كبير والتي قد تصبح مفرطة.

غير أنه وفي أواخر حياته نادى ميل بتطبيق المبادئ الاشتراكية وبضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

المحور الرابع: تقييم إسهامات المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي

نتناول فيما يلي تقييم المدرسة الكلاسيكية من حيث إسهاماتها في الفكر الاقتصادي وكذا الانتقادات الموجهة لها.

أولا: إسهامات المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي

للمدرسة الكلاسيكية العديد من الإسهامات الإيجابية في الفكر الاقتصادي أهمها ما يلي:

- دفع الكلاسيك الفكر الاقتصادي إلى الأمام مؤسسين بذلك علم الاقتصاد الذي أصبح علما قائما بذاته ومستقلا عن العلوم الأخرى؛
- ساهم الكلاسيك بشكل كبير في تغيير النظرة لمفهوم الثروة الاقتصادية وجعلها تتعلق بإنتاج القيم المضافة، كما أن ربطهم للقيمة بعنصر العمل ساهم بشكل كبير في التطور الصناعي في أوروبا؛
- ساهم المذهب الليبرالي (الحر) الذي تبناه الكلاسيك في تحرير المبادرة الفردية، الشيء الذي أدى إلى التطور الاقتصادي خاصة وأن ذلك تزامن مع الثورة الصناعية؛
- سمح المذهب الكلاسيكي بظهور الحرية والمبادلات التجارية الوطنية والدولية من خلال نظرية التجارة الخارجية عند سميث وريكاردو؛
- تعتبر النظريات الاقتصادية الكلاسيكية أساس علم الاقتصاد، ذلك لأن كل ما جاء بعدها من أفكار إنما جاء ليكمل ويطور الفكر الكلاسيكي.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية

بالرغم من كل الإيجابيات التي تميزت بها المدرسة الكلاسيكية إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات من طرف الاقتصاديين أو المدارس الاقتصادية اللاحقة، إلا أن هذه الانتقادات لا تنقص من مكانة المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي نظرا لأن جل النظريات التي جاءت بها تتلاءم مع الظروف التي ظهرت فيها المدرسة، وأهم هذه الانتقادات ما يلي:

- عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، فرغم اعترافهم بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية؛ فإن هذا حسبهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، حيث أن هذا التقدم يمكن تطبيقه في القطاع الصناعي فقط، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة؛

- عدم القدرة على تطبيق نظرية مالتيس في السكان على الدول المتقدمة، نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحدي الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة؛

- لقد اتبع الكلاسيك في بحثهم طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي للتطور، وذلك لاعتقادهم بوجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان وزمان، وكرد فعل لإهمال الجانب التاريخي للتطور الاقتصادي من طرف الكلاسيك جاءت المدرسة التاريخية الألمانية التي تقر بأن القوانين الاقتصادية نسبية ومتغيرة وليست مطلقة، أي أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات تخضع لقوانين خاصة بها؛

- بالنسبة لنظرية القيمة فقد انتُقدت من حيث أن العمل ليس بالعنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة بل هناك أيضا الأرض ورأس المال. وقد جاءت النظرية الحدية (النيوكلاسيك) فيما بعد لكي تنتقد هي الأخرى المفهوم الكلاسيكي للقيمة، من حيث إهمالها للجانب الشخصي (الذاتي) أي المنفعة التي يحصل عليها الأشخاص عند استعمالهم للسلع، والتي تدخل أيضا في تحديد قيمة هذه السلع (القيمة/المنفعة).

- تعرضت نظرية التوزيع للنقد من طرف الفكر الاقتصادي الحديث وخاصة منه النظرية الحدية التي تقول بأن ما يحصل عليه كل عامل من عوامل الإنتاج إنما يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لهذا العامل الإنتاجي؛

- بينما كان الكلاسيك يولون أهمية للنقود باعتبارها مجرد وسيط للمبادلة، ويؤمنون بفكرة حيادية النقود؛ نجد أن الفكر الاقتصادي الحديث وعلى رأسه كينز يؤكد على أهمية النقود كمخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط، كما أكد كينز على أن ميل الفرد للاحتفاظ بالنقود قد يزيد، فيقل بذلك الطلب الكلي فينقص الإنتاج وتنشأ البطالة، فالنقود إذا من خلال وظيفتها كمخزن للقيمة قد تؤدي إلى حدوث بطالة أي أنها تؤثر على مستوى البطالة ومن ثم فهي ليست مجرد وسيط للمبادلة؛

- في تحليلهم للتجارة الخارجية لم يأخذ الكلاسيك بعض العوامل في الحسبان مثل تداخل القطاعات في بلد معين، اندماج الاقتصاد، ظواهر الهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي، التخصص في إنتاج منتج واحد قد يجعل الاقتصاد في بلد ما تابعا للخارج؛

- انتقد كينز قانون المنافذ لساي وقال بأن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما يرى ساي؛

- بالرغم من تطوير نظرية الإنتاج على أساس التشغيل الكامل؛ إلا أن نظرية التوزيع الكلاسيكية كانت فيها العديد من السلبيات التي أدت إلى إحداث اختلالات جوهرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ما سبب العديد من الأزمات، أشهرها أزمة الكساد الكبير سنة 1929؛
- من الجانب المذهبي نجد أن المدرسة الاشتراكية انتقدت بشدة الفكر الكلاسيكي القائم على الليبرالية وذلك للأسباب الآتية (طالب، 2021، صفحة 28):
  - ✓ أن النظام الليبرالي قائم على استغلال الرأسماليين للطبقات الفقيرة؛
  - ✓ أن الدخل الإجمالي في البلاد الرأسمالية يتم توزيعه بصفة غير عادلة وغير متساوية، فيترتب عن ذلك وجود طبقات اجتماعية متفاوتة، كذلك أن الزيادة في الإنتاج (الفائض) لا تصرف كليا في الداخل بل تتطلب أسواق خارجية تضمنها المستعمرات في بعض الأحيان والتي تكون أيضا مصدرا للمواد الأولية؛
  - ✓ أن النظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية مثل أزمات فائض الإنتاج وهو ما يعرف بالكساد، البطالة، التضخم... ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الاشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل لليبرالية.

أسئلة الفصل الخامس:

- ما هي أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المدرسة الكلاسيكية؟
- اشرح مفهوم الثروة عند الكلاسيك؟
- كيف يتم تحديد قيمة السلعة من وجهة نظر الكلاسيك؟
- لماذا نادى الكلاسيك بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟
- كيف كانت نظرة الكلاسيك للنقود؟
- ما المقصود بقانون المنافذ لساي؟
- قارن بين التقسيم الدولي للعمل لدى كل من سميث وريكاردو.
- اشتهر ريكاردو بنظرية الريع، اشرح مضمون هذه النظرية.
- لماذا يوصف علم الاقتصاد عند بعض الكلاسيكيين بالتشاؤم والكآبة؟
- ما هي الإضافة التي جاء بها ميل بعد ريكاردو حول نظرية المزايا المقارنة من التجارة الدولية؟
- قارن بين نظرية الأجر الكلاسيكية بين كل من سميث ومالتيس وميل.
- ما هي أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

الفصل السادس:

الفكر الرأسمالي ومراحله

الفصل السادس: الفكر الرأسمالي ومراحله

أدى تطبيق كلا من المذهبين الحر والكلاسيكي في أوروبا إلى ازدهار الصناعة والتجارة ونمو رأس المال، كما زادت سطوة أصحابه ونفوذهم حتى سميت هذه الطبقة بطبقة الرأسماليين والنظام الاقتصادي السائد بالنظام الرأسمالي.

قامت الرأسمالية في الأصل على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر ذلك جليا من خلال امتلاكها القوة وبسط النفوذ والسيطرة، حيث أنها تطورت منتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية، فاكتسبت أفكارا ومبادئا مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية، غير أن هذه الأخيرة تمردت على سلطة الكنيسة وعلى كل قانون أخلاقي لأن هدفها هو تحقيق المنفعة الخاصة، إضافة إلى ذلك فإن للأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا دورا بارزا في تحديد ملامح النظام الرأسمالي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنظام الرأسمالي

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وسنحاول في هذا المحور التطرق للأساس النظري للنظام الرأسمالي من خلال التعريف بالنظام ونشأته ومراحل تطوره.

أولا: تعريف النظام الرأسمالي

استخدم تعبير الرأسمالية بداية للدلالة على مرحلة تاريخية معينة، وهي تلك المرحلة التي تلت النظام الحرفي ابتداء من القرن السادس عشر، وقد كانت الرأسمالية في مرحلتها الأولى تجارية في عهد التجاريين، وبسيطرة رأس المال الصناعي وظهور الثورة الصناعية تطورت إلى رأسمالية صناعية، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحولت إلى رأسمالية مالية وذلك بتداخل رأس المال الصناعي برأس المال المصرفي.

ويعرف النظام الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها متوسعا في مفهوم الحرية. وهو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق (عمارة، 2016، صفحة 102).

كما يعرف النظام الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمبادرة الفردية، والمنافسة الحرة، وتقسيم العمل، وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دول الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة.

وهو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى، وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحرة، حيث يتيح للفرد التمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن (فولتشر، 2011، صفحة 45). وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع.

يعرف بأنه ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية والتي تشمل حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الاستهلاك، حرية التصرف في الدخل والثروة. وتتحدد القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل (مرطان، 2004، صفحة 29).

فالنظام الرأسمالي يؤمن بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة والمخاطرة واستثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروة. ويقصد برأس المال كل الأموال التي يمكن استثمارها بقصد جني الأرباح، ولا يقتصر الأمر على النقود فقط بل يتعداها إلى كل

الأصول التي يمكن توظيفها في عملية الإنتاج من عقارات ومنقولات ومعدات وسلع ومواد أولية وأوراق مالية وحقوق ملكية فكرية وأصول سائلة.

ويعد النظام الرأسمالي هو النظام السائد في كل بلدان العالم تقريبا منذ انهيار الاقتصادات الاشتراكية والمخططة مع نهاية القرن العشرين، والتحاقها بركب الرأسمالية، غير أن هناك تفاوتا واضحا في الدول من حيث تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي، خصوصا فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد ودرجة تحرير الأسواق.

ثانيا: نشأة النظام الرأسمالي ومراحله

ساهمت عملية تراكم رأس المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا، وجمعهم للثروات عن طريق النشاط التجاري والحرفي بعد زوال النظام الإقطاعي بشكل كبير في ظهور نظام جديد سمي بالنظام الرأسمالي. وقد تجلت مراحله الأولى بتراكم رأس المال من التجارة فأطلق عليها الرأسمالية التجارية، لتعرف أوروبا بعد ذلك نهضة صناعية كبيرة ساهمت في ظهور الشكل الثاني من الرأسمالية وهي الرأسمالية الصناعية، لتصل بعدها بفضل التطور الكبير الذي شهده العالم إلى آخر وأحدث أشكالها وهي الرأسمالية المالية والتي أصبحت فيها المؤسسات المالية والمصرفية القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي. ونتناول فيما يلي مراحل تطور النظام الرأسمالي (الرأسمالية):

1. المرحلة الأولى: الرأسمالية التجارية

أخذت بدايات النظام الرأسمالي في الظهور في الدول الأوروبية بداية من القرن السادس عشر، وذلك بتحول اقتصاديات هذه الدول من النظام الإقطاعي (نظام الضيعة المغلقة) إلى الاقتصاد الرأسمالي القائم على نظام السوق والملكية الخاصة بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن (دويدار أ.، 2017، صفحة 20). وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا التحول أهمها (عبد الله و ابراهيم، 1998، الصفحات 35-36):

- حركة الكشوفات الجغرافية في القرن السادس عشر التي فتحت طرقا تجارية جديدة أمام التجار الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح ومراكمة الثروات؛
- تدفق المعادن النفيسة بعد اكتشاف القارة الأمريكية طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتزايد ثراء الطبقة البرجوازية الصاعدة، مما مكن من تمويل عدة مشاريع تجارية وصناعية؛
- ظهور الدول القومية الحديثة التي قضت على سلطة أمراء الإقطاع مما ساهم في اتساع رقعة الأسواق الوطنية والانفتاح الاجتماعي وإنشاء المشاريع الصناعية والتجارية والفلاحية؛
- تراكم الأموال في يد الصيارفة وكبار التجار، مما ساعد على القيام بالاستثمارات وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس الشركات؛
- الثورة الفكرية وتغير الذهنيات بأوروبا، لاسيما الثورة الدينية في الربع الأول من القرن السادس عشر التي أقرت حق الإثراء وأجازت معدل الفائدة واستعمال رأس المال وقرضه، وهو ما ساعد على ظهور "المنظم" كأحد عناصر الإنتاج، وهو العنصر الأساسي في نهضة النظام الرأسمالي في القرون المعاصرة، مما مكن الاقتصاد من تمويل المشاريع التجارية والصناعية.

2. المرحلة الثانية: الرأسمالية الصناعية

يمكن تعريف الرأسمالية الصناعية على أنها النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والإنتاجي سواء كان ذلك في صورة مصانع أو ورشات حديثة، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية (سي آلن، 2014، صفحة 34).

وقد تطورت الرأسمالية مع منتصف القرن الثامن عشر لتصبح صناعية، وذلك نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا وانتشرت لباقي دول العالم في فترات متفاوتة. وقد أدى انتشار المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي الطبقة البرجوازية، والتي لعبت دورا هاما في تطوير الإنتاج الصناعي والترويج للأفكار الرأسمالية.

وقد جمعت إنجلترا مختلف الخصائص والسمات التي طبعت هاته الفترة التاريخية، أهمها ظهور الاختراعات التقنية التي تعد من أبرز الظواهر التي عرفتها إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري، وقد مست مختلف القطاعات الصناعية وخاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة. كما مكنت هذه الاختراعات انجلترا من تصدير الإنتاج الصناعي مما ساهم في تطوير التجارة الخارجية فيها بشكل كبير وساهم في التقدم الاقتصادي بها. كما يعد اختراع الآلة البخارية سنة 1764 أهم حدث تقني وقع خلال القرن الثامن عشر (القزويني، 1981، صفحة 89).

3. المرحلة الثالثة: الرأسمالية المالية

مع نهاية القرن التاسع عشر دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة، التي تعرف بالرأسمالية المالية. حيث عرفت ظهور المؤسسات المصرفية الكبرى، وانتعشت أسواق الأوراق المالية، وأصبحت الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي (النجار، 1973، صفحة 32). لكن هذه المرحلة عرفت أيضا أزمات مالية متعاقبة نتيجة لتضخم نشاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية. وتتمثل أهم خصائص هذه المرحلة فيما يلي (بوقرة و خبابة، 2014، الصفحات 70-71):

- تطور المؤسسات البنكية والمالية التي أخذت تعلب الدور التسييري للحياة الاقتصادية، باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الصناعية الكبرى التي اضطرت لاستعمال القروض البنكية وإصدار الأسهم حتى تتمكن من جمع الموارد المالية استجابة لمتطلبات النمو، ولهذا وصفت هذه المرحلة بالرأسمالية المالية؛
- تزايد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي، مما مهد الطريق أمام البنوك للسيطرة والتحكم في النظام الرأسمالي؛
- ظهور الاحتكار بسبب تمركز الإنتاج والرأسمال، وما له من دور كبير في توجي الحياة الاقتصادية؛
- لعبت بعض القطاعات دورا هاما في التطور الاقتصادي وتصعيد إمكانيات النمو، فبعد أن كانت صناعة النسيج وصناعة التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي؛ انتقل هذا الدور إلى السكك الحديدية التي كانت سببا في اتساع الأسواق الداخلية سواء في الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى صناعات حديثة أخرى مثل السيارات والصناعات الميكانيكية والكيمياوية، حيث أنها أصبحت المقياس الأول للتطور الاقتصادي، كما وقع تغير كيفي فيما يتعلق بالطاقة واستعمالها حيث انتشرت طاقة البترول بسرعة على حساب طاقة الفحم التي كانت أساس النهضة في إنجلترا؛

- تسابق الدول الرأسمالية على المستعمرات والذي كان من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر، وهذا المد الاستعماري جاء من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث عن أسواق وأرباح جديدة ومصادر للمواد الأولية.

المحور الثاني: مبادئ النظام الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من المبادئ تمثل في:

أولا: مبدأ الملكية الخاصة

يقوم النظام الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة، فالفرد له الحرية في تكوين الثروة وتملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو إنتاجية، طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السائدة (حلمي، 2001، صفحة 96). وحق الملكية هذا يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية. كما لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فالدولة الرأسمالية تتملك جزءا من الثروة القومية كالمباني الحكومية وأراضي الدولة، والمناجم والغابات والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والجسور...

ثانيا: مبدأ الحرية الاقتصادية

يعد مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي نتاجا طبيعيا لمبدأ احترام الملكية الخاصة، فالنظام الرأسمالي يكفل الحرية الاقتصادية، أي حرية الفرد في استخدام موارده في المجالات التي يرغب فيها والتي يرى أنها تحقق له أكبر نفع أو عائد ممكن. كما تعترف الرأسمالية للفرد بحرية الاستهلاك، فهو حر في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار كما أنه حر في تحديد هيكل استهلاكه وفي استثمار ما ادخره من أموال في المجال الذي يراه مناسبا له، كما تعترف للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج فهم أحرار في اختيار نوع العمل والمجال الاقتصادي الذي يناسب مؤهلاتهم والفرص المتاحة لهم، كما يضمن النظام الرأسمالي حرية التبادل والتعاقد دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول وحرية التجارة والتي تعد من نتائج ازدهار النظام الرأسمالي (السيد، 1977، صفحة 110).

ثالثا: مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

ينحصر دور الدولة في ظل النظام الرأسمالي في تأمين النظام العام والاستقرار اللذان يسمحان بممارسة الحريات المذكورة سابقا، إذ يترك الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للدولة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع وأسعار السلع أو أنواعها. وينحصر دور الدولة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة واستمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كما ينحصر دور الدولة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها. وبصفة عامة يمكن القول أنّه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الدولة، إلّا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع (برعي، 1984، صفحة 117).

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في ظل النظام الرأسمالي هناك تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية في الواقع، وذلك لاعتبارات أساسية وهامة وذلك لتأمين النمو والتشغيل ومحاربة التضخم، كما تتدخل الدولة أيضا في حالة الأزمات الاقتصادية كما أقر ذلك الاقتصادي كينز عندما حدثت أزمة الكساد سنة 1929.

رابعا: مبدأ حافز الربح

يعتبر الربح الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في النظام الرأسمالي، وهو المحرك لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، حيث يحدد نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد عند اتخاذ القرارات الإنتاجية، فكل فرد في هذا النظام يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية وبما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة (عوض الله، 1998، صفحة 152)، وبذلك فهو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم، ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون للحصول على سلع أكثر وبأسعار منخفضة.

وقد أشار آدام سميث إلى وجود يد خفية تقف خلف مصلحة الفرد من تحقيق الربح وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن يتعين عليه إنتاج السلع ذات الطلب المرتفع، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع من هذه السلعة، كما أنه يحقق المزيد من الأرباح. فالربح إذا يعد أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي ويعمل على تنميته.

خامسا: مبدأ المنافسة الحرة

إن حرية الإنتاج والاستهلاك في ظل النظام الرأسمالي تقودنا مباشرة إلى المنافسة في السوق، فالمنافسة هي من أهم مبادئ هذا النظام، كما تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، مما يؤدي بهم إلى ضرورة تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، وهو ما يعني خروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة فلا يبقى في السوق إلا المنتجون الأكفاء، مما يسمح بالاستخدام الأفضل للموارد (كمال، 1990، صفحة 31).

سادسا: مبدأ آلية السوق والأثمان

تتم عملية الإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي بطريقة تلقائية من خلال قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب، وجهاز الثمن، فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، فالمنتج يتحصل على عناصر الإنتاج مقابل ثمن، وهو يبيع أيضا مقابل ثمن منتجاته في الأسواق، والمستهلك يقدم قوى عمله من أجل الحصول على دخل وهو ثمن عمله، ويحصل على احتياجاته من الأسواق لغرض إشباع حاجاته مقابل ثمن (ويلسون، 2001، صفحة 53).

وبالتالي فالسوق تعتبر نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة فيها دورا هاما في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، ويكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة، ويترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، وبذلك فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج، فعند تفاعل قوى العرض والطلب تتحدد الأسعار وتتحدد كمية كل منتج في السوق.

المحور الثالث: مزايا وعيوب النظام الرأسمالي

للنظام الرأسمالي العديد من المزايا أو الإيجابيات التي جعلت منه النظام المعتمد في اقتصاديات أغلب دول العالم في عصرنا الحالي، وبالمقابل له العديد من العيوب والانتقادات التي وجهت له.

أولا: مزايا النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بالعديد من المزايا نذكر منها ما يلي (طلبة، 2007، صفحة 52):

- المساهمة في تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج، حيث أدت الثورة الصناعية وما نتج عنها من تطور أساليب الإنتاج إلى ظهور النظام الرأسمالي وتحسين العملية الإنتاجية، وهو ما أدى إلى حدوث طفرة إنتاجية كما ونوعا؛
- تحسن مستوى المعيشة، فقد نتج عن التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة؛ ارتفاع في مستوى المعيشة بالرغم من التفاوت الملحوظ بين طبقات المجتمع؛
- ضمان الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية، بما غاية النظام الرأسمالي تحقيق أقصى ربح ممكن، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستغلال الجيد لعوامل الإنتاج وبأفضل طريقة ممكنة تكفل تخفيض التكاليف وتحقيق أكبر قدر من الأرباح في ظل المنافسة؛
- الحرية الاقتصادية التي ساهمت في الإبداع والتوسع الهائل في الإنتاج والمؤسسات؛
- تلبية رغبات الأفراد والمستهلكين والاستجابة للتغيرات التي تحدث في تفضيلات المستهلكين مع مرور الوقت، فبفعل عامل التحفيز في الأرباح يتم العمل على طرح سلع وخدمات جديدة لتلبية الطلب المتزايد؛
- تشجيع الابتكار، فإذا لم تقم الشركات بالابتكار في سوق تتسم بالمنافسة؛ فإن هذا سيجعل منها شركة غير فعالة وستخرج من السوق؛
- المساهمة في زيادة الدخل القومي بسبب زيادة الإنتاج وزيادة الأيدي العاملة.

ثانيا: عيوب النظام الرأسمالي

ظهرت العديد من العيوب على النظام الرأسمالي عند تطبيقه كما وجهت له العديد من الانتقادات، نذكر أبرزها فيما يلي:

1. نمو ظاهرة الاحتكار:

من الآثار السلبية للنظام الرأسمالي ظهور الاحتكارات الكبيرة بحيث يحل الاحتكار محل المنافسة، ويقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية. ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية، واستغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال (مرطان، 2004، صفحة 29)، مما جعل الكثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين تمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

2. سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتبط النظام الرأسمالي بطبيعته بوجود الاستغلال الناجم عن امتلاك القلة فيه لوسائل الإنتاج وحرمان معظم أفراده من هذه الملكية، فيضطرون للعمل كطبقة كادحة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فيظهر الانقسام الطبقي في المجتمع وتزداد حدة التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد.

وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ونتيجة لهذا الوضع يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثماره مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل

من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يتمكن من امتلاك عناصر الإنتاج (الأنصاري، 2008، صفحة 23).

3. ظهور الأزمات الاقتصادية وتزايد البطالة:

من المفترض في ظل النظام الرأسمالي أن جهاز الثمن؛ في إطار من الحرية الاقتصادية؛ كفيل بتحقيق الاستخدام الكامل والكفء للموارد، والتي من بينها عنصر العمل، إلا أن الواقع يشير إلى أن ظاهرة البطالة تعد مألوفة في ظل هذا النظام، وتزداد حدة إذا كان الإنتاج أكبر من الاستهلاك. بالإضافة إلى الأزمات المتلاحقة التي يتعرض لها النظام الرأسمالي نتيجة عجزه عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، فمع توسع النشاط الاقتصادي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، التي لا يقابلها عادة زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى حدوث تكدس للمنتجات، ويتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن عدد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة (عمارة، 2016، صفحة 107).

كما أن التقلبات الاقتصادية والأزمات التي يعرفها النظام الرأسمالي قد تحدث نتيجة للتنبؤات غير الدقيقة للمنتجين بالكميات المطلوبة، إذ قد لا يتوقع المنتجون بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، فيحدث الانقلاب من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي. وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

4. عدم توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر أهمية:

في ظل مبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن في النظام الرأسمالي؛ فإن آلية السوق عاجزة عن توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر أهمية ونفعا لأفراد المجتمع، والتي يمكن أن تتمثل في المجالات التي تلبي احتياجاتهم الأساسية، وبالذات ما هو ضروري منه لعيش الفرد واستمرار ممارسته لعمله ونشاطاته، حيث أن الموارد تتجه وفقا لهذه الآلية نحو المجالات التي تحقق أكبر ربح ممكن، وهذه المجالات قد لا تكون بالضرورة المجالات الأكثر أهمية وضرورة، بل قد تكون مجالات كمالية أو حتى ضارة منها كما هو الحال في إنتاج السجائر والمشروبات الكحولية وغيرها لمجرد أنها تحقق ربحا أكبر، وبالتالي لا تتجه الموارد وفقا لآلية السوق نحو المجالات الأكثر أهمية وضرورة لتطوير المجتمع.

5. عدم التطبيق الفعلي للحرية الاقتصادية:

إن الحرية التي ينادي بها النظام الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد، وهي فئة ملاك عناصر الإنتاج، فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة المعاملة التي تكوِّن غالبية المجتمع، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد. أما حرية الاستهلاك فليست مطلقة كذلك، وإنما يحد منها الدخل الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع، ويترتب على ذلك أن طبقة العمال التي تحصل على دخل منخفض؛ لا تحصل إلا على الضروريات.

6. التعامل بالربا:

يعتبر سعر الفائدة أو الربا أساس قيام الاستثمارات في النظام الرأسمالي وترتكز عليه سوق النقد وسوق رأس المال، وقد أسر هذا النظام الأفراد والمؤسسات وحتى الدول بفعل الديون التي تروج لها البنوك التقليدية، فقد أثبتت الحقائق أن سعر الفائدة يؤدي إلى تفاقم البطالة ويولد الأزمات الاقتصادية ويؤدي إلى تدهور النقود وارتفاع الأسعار، وسوء تخصص الموارد وسوء توزيع

الدخل (عمارة، 2016، صفحة 108)، كما يخفض معدل نمو الاقتصاد القومي ويكرس الطبقية ويؤدي للاستغلال بين الطبقات ويعيق التنمية ويسلب الدول حريتها وإرادتها ويراكم مديونيتها.

كل هذه العيوب التي ظهرت في النظام الرأسمالي وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد معارض تماما للنظام الرأسمالي وهو النظام الاشتراكي.

أسئلة الفصل السادس:

- ما هي أهم التطورات التي حدثت مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر والتي ساهمت في ظهور الرأسمالية التجارية؟
- تعتبر الحرية الاقتصادية من مبادئ النظام الرأسمالي والمصلحة الخاصة تتحقق في إطار المصلحة العامة، اشرح ذلك
- ما هي أهم الوقائع التي ارتبطت بظهور الرأسمالية الصناعية؟
- اشرح مبدأ الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي.
- ما هي أهم المزايا التي يتميز بها النظام الرأسمالي؟
- اشرح كيف ساهم النظام الرأسمالي في ظهور الأزمات الاقتصادية.

الفصل السابع:

الفكر الاشتراكي

الفصل السابع: الفكر الاشتراكي

مع بداية القرن التاسع عشر وبعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض الإطار الإنتاجي الجديد لهجوم شديد وانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، أصبح يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، وهم الذين شككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوكيات التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات، والسعي إلى إحراز الثروة. كما أدى ظهور طبقة العمال الكادحة من جهة وتعدد الأزمات الاقتصادية من جهة أخرى؛ إلى قيام تيار فكري معارض للنظام الرأسمالي ينادي بتقوية دور العمال وضرورة تدخل الدولة بشكل مطلق في الحياة الاقتصادية وهو التيار الاشتراكي، وقد اشترك جميع المعارضين في هذا التيار في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وظهرت أخطر وأهم صور المعارضة للنظام الرأسمالي مع أفكار الفيلسوف الألماني كارل ماركس.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفكر الاشتراكي

نتناول في هذا المحور المفاهيم المختلفة للاشتراكية وكذا نشأتها وتطورها.

أولا: مفهوم الاشتراكية

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا موضوع الفكر الاشتراكي بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض التعريفات للاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين.

تعني الاشتراكية لغة المشاركة بين طرفين أو أكثر في أمر معين، وهي لفظ يحمل مدلولا سياسيا ويشير إلى اتجاه سياسي متطرف، كما أن لها مدلولا اقتصاديا مختلفا يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وخاصة طبقة العمال. كما يستخدم مصطلح الاشتراكية للدلالة على نظام اقتصادي مطبق في مجتمع ما.

تعرف الاشتراكية على أنها نظام سياسي اقتصادي شعبوي، يقوم على مفهوم الملكية العامة الجماعية أو المشتركة، التي تلغي حق الفرد في امتلاك وسائل الإنتاج، وتقر حق الجماعات بامتلاكها، وتشمل وسائل الإنتاج هذه المصانع والأدوات والآلات المستخدمة في إنتاج السلع المختلفة، بهدف توفير احتياجات الإنسان كافة. (الأشوح، 2010، صفحة 200)

كما يقصد بالاشتراكية النظام الذي بمقتضاه تقوم الدولة بامتلاك أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتزول في ظله الملكية الفردية وتحل محلها الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج، ويدار وفقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع.

ويمكن تعريف الاشتراكية بأنها مذهب اجتماعي وسياسي واقتصادي، رأى النور مع بداية القرن التاسع عشر في أوروبا، كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويعسى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع، وتتخذ القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط بدلا من جهاز الأثمان في النظام الرأسمالي.

ومن الطبيعي أن يتبادر مصطلح الشيوعية؛ الذي يتضمن معنى شيوع الملكية؛ إلى الذهن عند الحديث عن الاشتراكية فهما مصطلحان شاملان يتشاركان في كونهما النقيض المعارض للرأسمالية، والجدير بالذكر أن الاشتراكية سبقت الشيوعية، إذ أرسى كل من كارل ماركس وفردرك أنجلز أسسها في عام 1848.

وقد تحقق التطبيق الفعلي للفكر الاشتراكي في القرن العشرين عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 لتطبق الاشتراكية العلمية أو الماركسية (نسبة إلى كارل ماركس)، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي. (مرطان، 2004، صفحة 31). كما ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه بدأ يتعرض لهزات عنيفة منذ سبعينات القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهار الاتحاد السوفييتي وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر.

ثانيا: تطور الفكر الاشتراكي من الاشتراكية المثالية إلى الاشتراكية العلمية

من المعروف أن الفكر الاشتراكي ظهر كمعارض للرأسمالية الكلاسيكية، غير أنه في الواقع قد كانت له جذور تاريخية ما قبل الميلاد منذ عهد الحضارات القديمة، خاصة عند كل من أرسطو وأفلاطون، وفي القرن السادس عشر ظهر عند بعض الفلاسفة والمفكرين أمثال الإنجليزي توماس مور. ومع نهاية القرن الثامن عشر ظهرت الأفكار الاشتراكية الخيالية لدى العديد من الفلاسفة والمفكرين غير أنها لم تكن واقعية بالقدر الكافي. ولكن الفكر الاشتراكي تأصل بشكل واضح في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث ظهر مصطلح الاشتراكية، والتي تعني الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في الاقتصاد، الذي تعرض للعديد من المشكلات بسبب النتائج العكسية للفكر الرأسمالي الكلاسيكي، ويعود الفضل إلى كارل ماركس الذي جعل من الاشتراكية علما من العلوم، ووضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض الرأسمالية.

وبالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات؛ إلا أنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين هما الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية، وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات والسبل التي يقترحونها لترجمة غاياتهما على أرض الواقع، فيما اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجامعية لوسائل الإنتاج. كما يؤمنون بمنح الدولة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية. وعلى هذا يمكن القول أن الاشتراكية كفكر مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

1. الاشتراكية الخيالية أو المثالية:

تعتبر نشأة الاشتراكية المثالية منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتكون فيه الملكية جماعية، وقد ظلت هذه الأفكار مضمورة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أين ولدت هذه الاشتراكية من جديد كصرخة ضد البؤس والمظالم التي يعرفها المجتمع، حيث أدى التفاوت الطبقي وتطور النظام الرأسمالي بعدد من المفكرين الأوروبيين بطرح مبادئ تهدف إلى نبذ الرأسمالية، وإقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وقد انتقد هؤلاء المفكرين تناقضات المجتمع الرأسمالي وانعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان. (البلاوي، 1995، صفحة 77)

وتعرف الاشتراكية المثالية بأنها نوع من الاشتراكية الخيالية القائمة على التخيلات والأحلام وغير المستندة إلى المنطق والتحليل العلمي، فهي تعبر عن آراء بعض البشر نتيجة لمعاناتهم من شرور ومساوئ في مجتمعاتهم، فدأبوا على تخيل مجتمعات مثالية تقوم على أسس خيالية جذابة المواصفات، ولكن لا وجود لها في الواقع العملي. ومن هذا المنطلق اعتبرت كلمة الاشتراكية نظاما يرمي بعض المفكرين إلى تحقيقه كأفضل وسيلة للوصول إلى المجتمع المتكامل.

ويؤمن الاشتراكيون المثاليون بالطرق السليمة وغير الثورية لبلوغ مرادهم، وتحقيق أملهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، لأن الإنسان في نظرهم كائن عقلاني مجبول على الطيبة، ولا حاجة إلى العنف الثورية لإقناع المجتمع بتبني أفكارهم.

ويأتي في مقدمة مفكري الاشتراكية الخيالية الفرنسيان سان سيمون (1760-1825) وشارل فوريه (1772-1837) والإنجليزي وروبرت أوين (1771-1858)، حيث اعتقدوا أنه بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي واستطاعوا التنبؤ ببعض ملامح هذا النظام المستقبلي. ونادوا بإلغاء بواعث الصراع البشري القائم على أساس تعظيم الملكية الخاصة، والسعي نحو الربح المفرط والتنافس المؤدي إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. (أمين، 1986، صفحة 77) وقد ظلت اشتراكيتهم خيالية لأنهم كانوا مثاليين ولم يتمكنوا من اكتشاف العلاقة الموضوعية بين المجتمع الذي ينتقدونه والمجتمع الذي يحلمون به.

ومن الأفكار الاشتراكية الخيالية التي وضعت موضع التنفيذ، تلك التي ناد بها الإنجليزي روبرت أوين حيث أسس مستعمرة نموذجية في قرية أمريكية بولاية إنديانا، حيث أسسها على قواعد اشتراكية مثل الملكية الجماعية والعمل الجماعي وتوزيع الناتج الكلي على جميع السكان، وقد عاشت هذه المستعمرة عدة سنوات ناجحة، إلا أنها انتهت بالفشل، ولقد تكررت نفس التجارب مع نفس النتيجة. (الأشوح، 2010، صفحة 203)

2. الاشتراكية العلمية (الماركسية):

ظل الفكر الاشتراكي لفترة طويلة في مرحلة الخيالية إلى أن حدثت طفرة نوعية على المفاهيم الاشتراكية، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تأسست الاشتراكية العلمية واقعيا نتيجة للتفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال، الذين تكدست بهم المدن الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وساعات العمل الطويلة وتدني الأجور، وكرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها المذهب الاقتصادي الحر.

ويرجع الفضل في تأسيس الاشتراكية فكريا إلى كارل ماركس (1818-1883) المهتم بفلسفة هيجل (1770-1831) -المدرسة الألمانية- والذي ينتقد القانون الطبيعي في التطور، ويرى أن أساس التطور هو الصراع بين المتناقضات، حيث وقد وقع كارل ماركس تحت تأثير أفكار هيجل، ومن أهم هذه الأفكار أن الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية تكون دائما في حال تحول مستمر. وعندما يبرز كيان اجتماعي أو طبقة اجتماعية وتحتل الموقع الأول اجتماعيا؛ لا يلبث أن يظهر كيان أو طبقة اجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال البارز لهذه الفكرة هو بروز طبقة الرأسماليين أو الصناعيين الجديدة مكان طبقة مالكي الأرض، هذه الطبقة الجديدة تعرضت بدورها لتحد كيان اجتماعي جديد هو طبقة العمال. (شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، 1996، صفحة 93)

وقد وضع كارل ماركس أسس الاشتراكية العلمية وعارض بذلك الرأسمالية، كما ساهم معه صديقه المفكر الانجليزي فريدريك إنجلز الذي التقى به في إنجلترا؛ في تطوير النظرية الاشتراكية العلمية. وسميت بالاشتراكية العلمية في محاولة لتمييزها عن الاشتراكية الخيالية، لأن كارل ماركس حاول عن طريق التحليل العلمي أن يظهر أن النظام الرأسمالي سيقضى عليه نتيجة للتطور التاريخي وستحل محله الاشتراكية (البطراوي، 2017، صفحة 80).

انتقد كارل ماركس الفكر الرأسمالي الكلاسيكي، وقال بأن سبب الأزمات الاقتصادية كلها هو تبني هذا الفكر خاصة نظرية التوزيع غير العادلة، والتي يرى ماركس أنها مجحفة في حق طبقة العمال، الذين دعاهم إلى إحداث ثورة وانقلاب على الرأسماليين الاستغلاليين، وإقامة نظام اشتراكي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

لتصحيح أخطاء الرأسماليين الفادحة. كما يرى منظرو الاشتراكية العلمية وعلى رأسهم كارل ماكس؛ أن الرأسمالية ماهي إلا مرحلة من التاريخ، والذي سيتجاوزها كما تجاوز غيرها كالعبودية والاقطاعية، وستتحول المجتمعات إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي وهو المجتمع الاشتراكي، ويعتقدون ان نشر الوعي لدى طبقة العمال بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود، (شيحة، 1973، صفحة 61) عكس ما كان يؤمن به أنصار الاشتراكية الخيالية باتباع الطرق السلمية وغير الثورية.

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون استثناء، وتأميم كل المقاولات المملوكة للخواص. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في الاقتصاد الرأسمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاشتراكي طُبق عمليا منذ نجاح الثورة البلشفية في روسيا بتاريخ 17 أكتوبر 1917، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الاشتراكية نظاما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في الاتحاد السوفييتي، ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية. غير أنه وبعد انهيار الدول التي كانت تطبق ما أطلق عليه الاشتراكية الماركسية العلمية تباعا، بداية بانهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1991؛ بدأت أغلب الدول التي كانت تتبنى هذا النظام في التخلي عنه، وتبين أن الاشتراكية أو الشيوعية هي نوع واحد فقط هو الخيالية التي لا وجود لها ولا خلود لها إلا في أرض الخيال والأحلام وليس في أرض الواقع.

المحور الثاني: الأفكار الاقتصادية للتحليل الاشتراكي الماركسي (كارل ماركس)

تنطوي النظرية الاشتراكية الماركسية على فلسفة أكثر مما تتناول قضايا اقتصادية، والمسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها إلى حد بعيد لنظريته الفلسفية، وتتصل كلها بفكرة أساسية واحدة هي بيان التناقضات في النظام الرأسمالي وتصوره لانهيار هذا النظام. ونتطرق فيما يلي لأهم الأفكار الاقتصادية التي تناولها كارل ماركس.

أولا: قيمة العمل وفائض القيمة

وافق كارل ماركس الكلاسيك في أن قيمة أي سلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من ساعات عمل، وأن العمل يعتبر سلعة كبقية السلع. غير أن ماركس اختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل، حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراة لعدد من الساعات أكبر من عدد الساعات التي دفع قيمته في الأصل. وأن الفرق بين قيمة السلعة التي ينتجها العامل ومقدار الأجر الذي يحصل عليه في المقابل؛ والذي يطلق عليه فائض القيمة أو الربح عند الرأسماليين؛ فيأخذه الرأسمالي وهذا هو عين الاستغلال للعمال كما يراه ماركس. (جاسم محمد، 2018، صفحة 31)

غير أن هذا التعليل الذي قدمه ماركس، ليس صحيحا بشكل مطلق، فالربح الذي يحصل عليه أرباب العمل (فائض القيمة)-كمبدأ- يعتبر ضروريا لاستمرار النشاط الاقتصادي في النمو، كما أن عنصر العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد، فهناك عنصر رأس المال، الذي اعتبره ماركس بمثابة عمل ميت وغير منتج، وعنصر الأرض أو موارد الطبيعة التي تستحق عائدا مقابل مساهمتها، كما أن سعر السلعة عادة يتحدد بقوى العرض والطلب، وبالتالي فلا يمكن تحديد سعر السلعة بالنظر إلى التكاليف فقط (عدد ساعات العمل).

ثانيا: قانون تراكم رأس المال

يرى ماركس أن الأرباح التي يحصل عليها الرأسمالي من جهد العامل وعرقه، تدفعه إلى التفكير في تنمية رأسماله عن طريق تطوير أدواته الإنتاجية وزيادة عدد الآلات والمصانع، فجشع الرأسماليين يدفعهم دائما لتخفيض نفقة الإنتاج، ولا يتأتى ذلك إلا إذا رفع الرأسمالي إنتاجية عماله بالنسبة لإنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين، ومن أجل ذلك فإنه يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الإنتاج وزيادة حجم المشروع، حتى يمكن أن يستوعب العدد المتزايد من الآلات، وكل ذلك يتطلب زيادة الاستثمارات. (الأشوح، 2010، صفحة 211) وهكذا تتكون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي نتيجة زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح، وهذا ما أطلق عليه كارل ماركس قانون تراكم رأس المال، والذي سيكون مفتاحا لمرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وهي تركز رأس المال.

ثالثا: قانون تركز رأس المال

يرى ماركس أن العلاقة بين الرأسماليين هي علاقة صراعية أكثر منها علاقة تنافسية، ويبدو ذلك من خلال الصراع على امتلاك السوق، فالمشروعات الكبيرة فقط هي التي يمكنها الاستمرار، أما المشروعات الصغيرة فلا يمكنها الصمود في وجه المنافسة وستخرج من السوق، وبالتالي سيحول الرأسماليون الصغار إلى عمال بسبب عجزهم عن المنافسة، ويتجه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار، وهنا ستتركز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين هم الرأسماليين الكبار، وهذا ما أطلق عليه كارل ماركس قانون تركز رأس المال، (البلاوي، 1995، صفحة 101) والذي من نتائجه زيادة نسبة الفقر وانهيار المستوى المعيشي، الأمر الذي ينبئ بثورات اجتماعية على النظم الرأسمالية في ذلك الوقت حسب كارل ماركس.

رابعا: أزمة النظام الرأسمالي

يرى ماركس أن الرأسمالية تحمل بذور فنائها في ذاتها، وذلك لوجود التناقضات داخلها والتضاد بين طبقتي العمال والرأسماليين الذي ينتهي بالأزمات الاقتصادية والصراع الطبقي. ولا يتوقف هذا الصراع إلا بزوال النظام الرأسمالي وقيام الاشتراكية.

وضع ماركس عدة نظريات لتفسير الأزمات الاقتصادية، فمن جهة يرى أن سبب الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك خاصة مع تراكم رأس المال وضعف الأجور، ومن جهة أخرى يرى بأن النظام الرأسمالي يتجه نحو الركود نظرا لانخفاض معدل الربح فيه عن المعدل الذي يعتبره الرأسماليون تعويضا ومقابلا مناسبا، وبالتالي لا تنشأ استثمارات جديدة، وهو ما يؤدي إلى ظهور البطالة وانخفاض الإنتاج (السيد أحمد، 2009، صفحة 248). كما يرى ماركس أن تقدم تقنيات الإنتاج وما ينجم عنه من ضرورة تغيير الآلات والأدوات يؤدي إلى اضطراب في النشاط الاقتصادي. ويشير ماركس أيضا إلى أن الفوضى في النظام الرأسمالي وعدم معرفة حاجات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة، وقد ينجم عنها إفراط في إنتاج بعض السلع.

إلا أن تحليل ماركس هذا مبني على النظرية الجدلية التي تأثر بها والتي مفادها أن "الفكرة تحمل نفيا في ذاتها"، ولكن لماذا لا تولد الاشتراكية نقيضها كما تتنبأ النظرية؟ ويصر ماركس على أن الاشتراكية هي المرحلة الأخيرة لتطور المجتمعات، غير أنه لم يقدم دليلا لذلك.

خامسا: التفسير المادي الاقتصادي للتاريخ

يرى ماركس أن الإنتاج المادي هو أساس تطور المجتمع، وأن العمل أساس الحياة، وحسب النظرية المادية التاريخية لماركس فإن المجتمع الإنساني الذي بدأ بالنظام الشيوعي لا بد وأن ينتهي حتما بالنظام الشيوعي، فالعامل الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحرك التاريخ، وهذا ما يعرف بالتفسير المادي للتاريخ (عبد الرحمان، 2003، صفحة 51). فالنظام الاقتصادي وظروف الإنتاج والعلاقات المتبادلة في المجتمعات هي أساس النظم الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات، وهي المؤثر الرئيسي في النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية. أي أن كل العادات والمعتقدات والنظم هي من صنع النظام الاقتصادي، وتطور المجتمعات لا يعود للبيئة الجغرافية ولا لأعمال الأفراد مهما بلغت عبقريتهم، وإنما يتم التطور نتيجة لتطورات اجتماعية أخرى.

كما يرى ماركس أن أوضاع الحياة المادية هي التي تقر التغيرات التي تطرأ على التفكير الإنساني، وأن نظام الإنتاج هو وحده الذي يقرر القوانين المتبعة ونظام الحكم المعمول به ومكانة الأفراد في الكيان الاجتماعي السائد. وبالتالي يرى أن التاريخ قام على أسس اقتصادية ومادية بحتة. ومن الواضح هنا بُعد النظرية الماركسية عن الدين وإنكارها للغيبيات، فالأحوال الاقتصادية لأي جماعة إنسانية هي التي تحدد صورة نظامها وحضارتها، وليست المشيئة الإلهية أو إرادة الفكر حسب ماركس. (عطاء فرج، 2008، صفحة 55)

المحور الثالث: مزايا وعيوب النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة من المميزات التي تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. غير أنه عرف الكثير من الانتقادات والنقائص التي غلبت على مميزاته.

أولا: مزايا النظام الاشتراكي

تتمثل أهم مزايا النظام الاشتراكي فيما يلي: (ساقور، 2004، صفحة 69)

- أظهر الفكر الاشتراكي الماركسي عيوب الرأسمالية مما دفع هذه الخيرة إلى التطور ومعالجة العيوب
- حصر الموارد الاقتصادية وتنظيم طرق استغلالها لتحقيق حاجيات المجتمع من خلال أسلوب التخطيط المركزي؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادلة، كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته؛
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أي تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، مع توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة...؛
- القضاء على البطالة بتوفير أماكن العمل عن طريق إنشاء مشاريع جديدة من طرف الدولة؛
- يترتب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد؛
- قدم الفكر الاشتراكي إضافة فيما يخص نظرية القيمة، حيث تحدث عن فائض القيمة الذي اعتبره أساس تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي؛
- عارض ماركس نظرية التوزيع التي تناولها الفكر الرأسمالي الكلاسيكي، ويكون بذلك قد سلط الضوء على الإجحاف الذي كانت تتعرض له طبقة العمال.

ثانيا: عيوب النظام الاشتراكي

على الرغم من المزايا التي ظهرت في النظام الاشتراكي، إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، وذلك بسبب المساوئ والعيوب التي ظهرت على هذا النظام. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي: (دويدار أ.، 2017، صفحة 62)

- انعدام الحرية الفردية وتعطيل دور القطاع الخاص؛
- تقليل فرص التنافس بين المنتجين؛
- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار؛
- غياب نظام كفء للحوافز، وهو ما يؤدي لضعف الحافز لإنجاز الأعمال المختلفة نظرا لحرمان الأفراد من حق الملكية؛
- انعدام الدور الفعال للسعر نظرا لتحكم الدولة في مستوى الأسعار، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، وذلك رغبة من الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فتبالغ الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها؛
- عدم كفاءة ومرونة أسلوب التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد القومي؛
- انخفاض إنتاجية العمال، فالعامل عندما لا يجد نظاما فعالا للحوافز لا يجتهد ولا يطور من مردوديته، وهذا لعلمه بأن كل عامل يستلم أجرا محددا بغض النظر عن إنتاجيته؛
- قلة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في تخصيص الموارد وسيادة التعقيد والبيروقراطية نظرا لتركز السلطة بيد مجموعة قليلة من صانعي القرار؛
- عدم تحقيق الكفاية والعدل، فقد عجزت الاشتراكية الماركسية عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة والرفاهية للمجتمع، بل قهرت حرية الأفراد وقتلت فيهم الحافز وروح الإبداع؛
- عدم قدرة الاقتصاد الاشتراكي على مواجهة التغيرات الطارئة لا سيما تلك التي يصعب التنبؤ بها ومواجهتها بسرعة؛
- عدم اتسام الفكر الاشتراكي بالعلمية الكافية كما ادعى كارل ماركس مقارنة بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية الرأسمالية؛
- بقيت الاشتراكية نظرية وخالية أكثر منها عملية وواقعية، حيث كشف الواقع فشل النظام الاشتراكي وسقوطه في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بما حمله من تناقضات، وعدم قدرة الدول الاشتراكية على مواجهة التحديات المختلفة.

أسئلة الفصل السابع:

- ما هي أهم المبادئ التي يقوم عليها الفكر الاشتراكي؟
- قارن بين الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية.
- ما هو مضمون نظرية التفسير المادي الاقتصادي للتاريخ التي جاء بها ماركس؟
- ما هي أهم التفسيرات التي قدمها كارل مارس لتفسير الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي؟
- ما المقصود بقانون تركز رأس المال عند ماركس؟
- ماهي أهم إيجابيات وسلبيات النظام الاشتراكي؟
- ما هو المفهوم الذي قدمه ماركس لفائض القيمة؟

الفصل الثامن:

فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا

الفصل الثامن: فكر المدرسة التاريخية في ألمانيا

لقد صاحب التطور الكبير للثورة الصناعية تدهور شديد في وضع العمال، الذين لم يكن لديهم بطبيعة الحال إطار مؤسساتي وتشريعي لحماية حقوقهم. ومع تزايد موجات العاطلين عن العمل مع كل أزمة اقتصادية رأسمالية، يتأرجح في وسط الفقراء لهيب البؤس، الأمر الذي أفرز طبقة من المفكرين التي بدأت تعيد النظر بالدور الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالية الصاعدة. وبدأت التيارات الإصلاحية بالظهور مع منتصف القرن التاسع عشر. وظهرت المدرسة التاريخية التي لم يكن روادها معجبين كثيرا بالمنهج الكلاسيكي في دراسة الاقتصاد، ولا معجبين بحقيقة سيطرة النكهة الإنجليزية على هذا العلم.

المحور الأول: نشأة المدرسة التاريخية الألمانية

ظهرت هذه المدرسة سنة 1840 مع بداية كتابات "فريديريك لِـيست" و"روشر"، وكما هو الحال مع الاشتراكيين فإن الاقتصاديين التاريخيين الألمان كانوا ناقدين للاقتصاد الكلاسيكي، ولم يكن غريبا ظهور إيديولوجية اقتصادية مختلفة في ألمانيا، حيث أن بعض المؤسسات الاقتصادية الرئيسية في ألمانيا كانت تختلف في القرن التاسع عشر عما هو موجود في بريطانيا، فالإجراءات التجارية المركنتيلية بقيت في ألمانيا من تأسيس الإمبراطورية عام 1871، أي بعد اختفائها من بريطانيا بفترة طويلة. (جاسم محمد، 2018، صفحة 33)

إن المدرسة التاريخية هي في الحقيقة مدرسة ألمانية، وهي مدرسة قومية بامتياز وروادها ورموزها جميعهم ألمان. إلا أن تأثيرها اللاحق تجاوز حدود ألمانيا. بدأت هذه المدرسة بالتشكل في أربعينيات القرن التاسع عشر في الفترة 1843-1853، وبلغت أوجها بوصفها تيارا فكريا هاما بعد سنة 1870. وعن الظروف التي صاحبت نشأتها فقد عرفت ألمانيا عددا من الثورات في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، لكن القوى الإقليمية سحقتها الواحدة تلو الأخرى. وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن الألمان من الالتفاف حول القائد التاريخي بسمارك لبناء ألمانيا قوية. يعد هذا السياق التاريخي تربة خصبة لنشوء التيار القومي وتعاظم قوته، كما يظهر تأثيره في الفلسفة الألمانية لعدد من المفكرين الذين دعوا من أجل ألمانيا، والذين لم يروا رابطا بين الألمان إلا أنهم يسكنون الوطن الألماني ويشكلون "الجماعة الألمانية" الوفية للوطن.

وتطبيقا لمبادئ هذه المدرسة التي تعتبر أن التاريخ هو مفتاح المعرفة الاقتصادية؛ يمكننا أن نقول أنه في ظل هذا الجو، من الصعب أن تنشأ مدارس فكرية على غرار النموذج البريطاني، فالفرق كبير في الوضع الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي بين الدولتين. البيروقراطية الألمانية كانت كبيرة الحجم وتتدخل في سائر شؤون الحياة، والاقتصاد كان زراعيا ومستوى التطور التقني كان متخلفا بشكل واضح عن بريطانيا. لذلك وجد رواد المدرسة التاريخية مبررا لاستمرار التدخل الحكومي الأبوي لمساعدة الاقتصاد الألماني على اللحاق بركب الدول الأكثر تقدما.

يقسم البعض تاريخ تطور هذه المدرسة التي لم تعش طويلا إلى ثلاثة أجيال: الشيوخ (روشر وكنيس وهيلدربراند) والشباب (بزعامة شمولر) واليافعين (بزعامة سومبارات وعضوية عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر)، ويبقى الجد الأكبر للمدرسة ورائدها الأبرز هو "فريديريك لِـيست".

المحور الثاني: أهم مفكري المدرسة التاريخية الاقتصادية

من أبرز مفكري المدرسة التاريخية الألمانية نجد:

أولا: فريديريك لِيست (1789–1846)

يعتبر من أبرز رواد المدرسة التاريخية، ولد في ألمانيا، آثر العمل موظفا حكوميا على المتابعة في مجال عمل أبيه الناجح بالدباغة، شغل منصب أستاذ جامعي في الإدارة والسياسة، وكان ناشطا في الدعوة للإصلاح الإداري. هاجر إلى الولايات المتحدة سنة 1825 واستقر بها، وعاد بعد سنوات إلى أوروبا ليتنقل في أرجائها صحفيا وناشطا، وفي سنواته الأخيرة تدهورت أموره بشكل متسارع إذ فقد جزء كبيرا من ثروته في أمريكا، وساءت صحته كثيرا وانتهى به الأمر للانتحار. (الشرفاوي، 2020، صفحة 134)

نادى بالتجارة الحرة داخل ألمانيا، لكنه دعا إلى الحماية من خلال تعريفة جمركية مرتفعة ضد المستوردين من السلع المصنعة، وذلك لحماية الصناعات المحلية الناشئة، وأن الفكرة التي تؤيد الحماية الجمركية عرفت فيما بعد بالصناعة الناشئة. ورأى أن لابد من الاستعداد الداخلي قبل الانفتاح التجاري على العالم. وعلى نقيض سابقيه؛ لم يكن لِيست من أنصار علم الاقتصاد ذي الصفة العالمية، بل كان يسعى وراء علم اقتصاد ينطلق من الوطن. فالفرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة أما الدولة فتعمل على تحقيق الرفاه لكل مواطنيها. وأما على المستوى العالمي "فمصائب قوم عند قوم فوائد"، فتجارة العبيد مثلا تثري أمة وتذل أمة. وهكذا فالمنطلق عند لِيست يجب ألا يكون الفرد أو العالم بل النظام الوطني.

ثانيا: ويليام روشر (1817–1894)

وهو أول اقتصادي في المدرسة التاريخية، درس التاريخ والعلم السياسي وأخرج كتابه "تخطيط لإقامة الدولة وفق المنهج التاريخي"، ومن أهم مؤلفاته أيضا "نظام الاقتصاد الوطني".

ثالثا: غوستاف شمولر (1838–1917)

ويعتبر من المؤسسين لرابطة السياسة الاجتماعية، وان مثل هذا التنظيم يؤيد التشريعات الاجتماعية وساعد في تشجيع فكرة توسيع النشاط الحكومي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: ماكس فيبر (1864–1920)

وهو من اقتصاديي المدرسة التاريخية، ومن أشهر علماء علم الاجتماع الألمان، كان يحب تجاوز حدود التخصص العلمي الواحد، وقد شملت أبحاثه مجالات التاريخ، الثقافة، الاقتصاد وعلم الاجتماع. حاول أن يثير جدلا حول العلاقة بين البروتستانتية وظهور الرأسمالية. نجح في تحويل علم الاجتماع إلى علم عصري حديث، حيث مازالت أفكاره سارية وصالحة حتى الآن.

المحور الثالث: نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي

وجهت المدرسة التاريخية الألمانية نقدا حادا للمدرسة الكلاسيكية، وكان أشبه بنقب الأساسات، فالمدرسة التاريخية لم تر أن هناك قوانين أزلية تحكم الحياة الاجتماعية، بل رأت أن القوانين الاقتصادية إن وجدت فوجودها مؤقت ومشروط بتوفر الظروف المناسبة لفعل فعلها. وبالتالي لكل مرحلة قوانينها وشروطها وظروفها، ولا بد من إعادة النظر فيما يحدث تبعا للتطور والحركة في الأحداث والوقائع.

من جهة ثانية، أخذت المدرسة التاريخية على الكلاسيكيين إغراقهم في محاولة الاستفادة من منهج التجريد، ورأت أن التحليل المبني على المشاهدة هو المنهج الأصح في دراسة الاقتصاد والمجتمع.

وأخيرا فقد انتقدت المدرسة التاريخية تصوير الشخص الاقتصادي على شكل كينونة تسعى وراء المصلحة الذاتية، في حين أن الدوافع الإنسانية التي يمكن أن تبنى عليها دراسة السلوك الإنساني متنوعة. والمدرسة التاريخية الألمانية تتمتع بنزعة لتفضيل الواقع بأبعاده الاقتصادية والتاريخية والسياسية على النموذج الرياضي الأصم.

المحور الرابع: طريقة التحليل الاقتصادي للمدرسة التاريخية الألمانية

ترجع التسمية التي أطلقت على المؤلفين الذين يمثلون هذه المدرسة (التاريخيين)؛ إلى الأهمية البالغة التي كانوا يضيفونها على التاريخ في دراسة العملية الاقتصادية.

لقد كانت المدرسة الكلاسيكية تأخذ بالطريقة الاستنباطية، ثم ظهر اتجاه جديد تأثر بفلسفة هيجل، ويرى أن تقام القوانين الاقتصادية والتطور الاقتصادي على أسس من التجارب والتاريخ، وهذا المنهج في البحث هو الذي يعرف بالطريقة الاستقرائية، وأخذت به المدرسة التاريخية.

ومن وجهة نظر لِيست فالمجتمع يمر بمراحل من التطور، تبدأ بالمرحلة الرعوية، فالزراعية، فالزراعية–الصناعية، ثم أخيرا المرحلة الزراعية–الصناعية– التجارية. والدولة هي المسؤولة عن تأمين شروط الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أرقى. في البداية على كل دولة أن تسمح بالتجارة الحرة مع البلدان الغنية بهدف الحصول على التكنولوجيا وتطوير الزراعة مقابل المواد الأولية. وعندما يرتفع مستوى التكنولوجيا والمعرفة الفنية إلى مرحلة تسمح للصناعات الوطنية بالبدء بالإنتاج بنفسها، لابد من تأمين الحماية الوطنية لهذه الصناعات الناشئة أو الوليدة، أي لابد من فترة حضانة لهذه الصناعات ريثما يشتد عودها وتصبح قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

المحور الخامس: منهج المدرسة التاريخية الألمانية

اتفق رواد المدرسة التاريخية على أن التاريخ هو مفتاح فهم الاقتصاد، واعتبار أن علم الاقتصاد علم وثيق الصلة بالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة، ولكنهم تباينوا في فهم الوقائع التاريخية، وعلى كل حال يمكن إيراد مجموعة من النقاط التي تلخص المذهب التاريخي: (الشرفاوي، 2020، الصفحات 138-139)

أولا: المنهج الداروينى

ترى المدرسة التاريخية أنه لا يمكن دراسة الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن المحيط المكاني والسياق الزماني، وبالتالي فإن التحليل الكلاسيكي للحياة الاقتصادية ناقص وقاصر عن فهمها لأنه تجرد عن السياق التاريخي لتطور الظاهرة الاقتصادية. فالمجتمع مثل الكائن الداروينى ينشأ ويتطور من طور إلى طور ولا ينفك يتغير بحكم ارتباطه العضوي بالواقع المتبدل. وقد استند "لِيست" إلى هذا المبدأ عندما قال بأن ما ينطبق على بريطانيا لا ينطبق بالضرورة على غيرها. فتاريخ ألمانيا مختلف عن تاريخ بريطانيا. وإذا كان من المناسب لبريطانيا أن تكون عالمية لتحصد منافع التجارة التي نادى بها سميث وريكاردو، فإن الأنسب لألمانيا أن تكون قومية. وهذا يفسر عندهم الحمائية البريطانية في فترة صعود الرأسمالية والليبيرالية في فترة قوتها.

ثانيا: المنهج الاستقرائي

انتقدت المدرسة التاريخية المدرسة الكلاسيكية في التنظير المبني على التجريد والاستنتاج، ورأت أن الأدوات التحليلية الكلاسيكية منفصلة عن الواقع. فكل تحليل عندهم ينبغي أن ينطلق من الوقائع والبيانات التاريخية. ويعد تأثير هذه النظرة بعيدا جدا وقويا، فالانتشار المعاصر والكثيف لنماذج الاستدلال القياسي المبني على البيانات التاريخية؛ ما هو إلا تطبيق لهذا المبدأ، على أن التطبيق المعاصر للمنهج التاريخي غالبا ما يظل ضمن إطار نموذج نظري.

ثالثا: المنهج التدخلي

إن محور اهتمام المدرسة التاريخية هو الأمة، عكس الاقتصاد الكلاسيكي الذي يرى أن محور الاهتمام هو الفرد المحتاج الساعي وراء مصلحته الشخصية، فالأمة أهم من الفرد حسب المدرسة التاريخية، ولا يمكن الاعتماد على الفرد في تحقيق مصلحة الأمة تلقائيا، لأنه لا يعقل أن تتفق مصلحة الفرد الأنانية مع المصلحة العامة. وبالتالي لابد أن تتدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة، وقد كان النظام السياسي القائم في ألمانيا آنذاك يرحب بذلك.

رابعا: المنهج الإصلاحي

لم تدع المدرسة التاريخية الألمانية إلى انتفاضة على الواقع، ولم تبشر بتغيير قادم إلى الأفضل بشكل حتمي. بل طالبت بأن تقوم الدولة من خلال "مؤسساتها الحكيمة"، بالعمل على الإصلاح بصورة مستمرة. فالحاجة إلى الإصلاح دائمة، والتغيير الأمثل هو التغيير الأبوي البطيء المتدرج والمدروس. أما الثورة فهي كارثة مهما كان الواقع صعبا. ومن الواضح أيضا أن هذا المنهج كان مناسبا جدا للطبقة الحاكمة في ألمانيا ولأثريائها.

وخلاصة القول أن وجود المدرسة التاريخية في كليات الاقتصاد قد بدأ يتضاءل منذ ثلاثينيات القرن العشرين، لكنها لا تزال بالتأكيد تمتلك بعض الاهتمام من أقسام التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع. ويرى البعض أن أعمال "شومبيتر" تعد امتدادا لهذه المدرسة، لما انطوت عليه من تأثر بالمنهج التاريخي، رغم نقده للمدرسة التاريخية.

أسئلة الفصل الثامن:

1. ما هي الظروف المصاحبة لنشأة المدرسة التاريخية الألمانية؟
2. يعد ليست من أبرز رواد المدرسة التاريخية، ما هي أهم الأفكار التي نادى بها؟
3. وجهت المدرسة التاريخية العديد من الانتقادات للمدرسة الكلاسيكية، أذكر أهم هذه الانتقادات.
4. أعطت المدرسة الألمانية أهمية بالغة للتاريخ في دراسة العملية الاقتصادية، اشرح ذلك من وجهة نظر لِيست.
5. أذكر أهم المناهج التي اعتمدتها المدرسة التاريخية الألمانية في تحليلها الاقتصادي.

الفصل التاسع:

الفكر النيوكلاسيكي (المدرسة الحدية)

الفصل التاسع: الفكر النيو كلاسيكي (المدرسة الحدية)

يرى عدد من المؤرخين الاقتصاديين أن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر شهد ثورة في تاريخ الفكر الاقتصادي هي الثورة الحدية، التي قادت إلى إعادة توجيه الاقتصاد الكلاسيكي باتجاه جديد، حيث أدى التوفيق بين النظريات الكلاسيكية وبين الفكر الحدي إلى نشوء تيار جديد يسمى النظرية النيو كلاسيكية (الكلاسيكية الحديثة) تمييزا لها عن الاقتصاد الكلاسيكي، وبما يعطي الإيحاء بأنها امتداد كلاسيكي بنفس الوقت، وأصبحت نظرية العرض والطلب محور الفكر الاقتصادي للمدرسة الجديدة، وأصبح الاهتمام بالاستهلاك بدلا من الاهتمام بالإنتاج. كما برزت في هذه المدرسة عدة اتجاهات تعيد النظرة الشخصية للدراسات الاقتصادية وبوجه خاص الاعتماد على المنفعة في تحديد القيمة، بعد أن غلبت عليها النظرة الموضوعية خاصة في نظريات القيمة التي تربط قيمة السلعة بالعمل، لذلك تسمى المدرسة **النيو كلاسيكية** أيضا بالمدرسة **الحدية** لأنها أقامت تحليلها على فكرة المنفعة الحدية، وتسمى أيضا بالمدرسة الرياضية لأنها طبقت الرياضيات في البحث.

المحور الأول: نشأة المدرسة النيو كلاسيكية

مع أواخر القرن التاسع عشر (سنة 1871)، ظهر نمط جديد من التفكير الاقتصادي ينظر إلى علم الاقتصاد نظرة رياضية، وقدم مذهبا اقتصاديا جديدا أطلق عليه اسم "**المذهب الحدي**". لقد ظهرت المدرسة الحدية في وقت واحد تقريبا في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا، على يد ثلاثة من الكتاب المستقلين عن بعضهم البعض، دون أن يتأثر أحدهم بالآخر، ومع ذلك فقد اجتمعوا على نفس المبادئ وخرجوا بنفس النتائج، وهم العالم الرياضي والاقتصادي ستانلي جيفونز William Stanley Jevons في إنجلترا، وكارل منجر Carl Menger في النمسا، وليون فالراس Léon Walras في سويسرا. وبالتالي ظهر المذهب الحدي عند مجموعة من الأعلام الذين توافقت نتائج أبحاثهم بالرغم من عدم اللقاء المباشر بينهم، أو التعاون في وضع أفكار هذا المذهب، ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد، حيث توجت كافة هذه الجهود مع ألفرد مارشال الذي يمثل خلاصة الفكر التقليدي في ثوبه القديم والحديث معا. (السيد أحمد، 2009، صفحة 257)

لم ينشأ المذهب الحدي تلبية لإلحاح تاريخي لفتح نمط جديد في التفكير الاقتصادي أو لانسداد في آفاق السياسة الاقتصادية تستدعي حلا؛ وإنما نشأ هذا المذهب نوعا من الترف الفكري الاقتصادي، لذلك لا عجب أن يكون مؤسسو هذا المذهب كلهم تقريبا علماء رياضيات، أما المفكرون الذين جاؤوا بعدهم فقد تنوعت توجهاتهم الفكرية.

جاءت الأفكار النيو كلاسيكية بشكلها الحدي نتيجة التركيز على الجانب الذاتي للقيمة المتمثل في المنفعة بدلا من التركيز فقط على الجانب الموضوعي للسلعة (العمل، التكاليف...). كما تعتبر المدرسة النيو كلاسيكية امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن بالحرية كمنطلق للنشاط الاقتصادي، ولكنها تختلف عنها أساسا في طريقة التحليل وفي نظرية القيمة، لذا يَعتبر الاقتصاديون المدرسة الحدية بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة New Classics.

الواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة، لكنها لم تكلل بالنجاح، إلى أن تم اكتشاف فكرة التحليل الحدي، ومن ثم ربط القيمة بالمنفعة الحدية، فهذا التحليل لا ينظر إلى المنفعة الكلية ولا المتوسطة، بل المنفعة الحدية أو الأخيرة، والتي قد تكون قليلة مقارنة بمنفعة الوحدات السابقة. وهكذا أمكن إدخال المنفعة وهي علاقة شخصية، في تحديد القيمة دون الاصطدام بالعقبات المتمثلة في

انخفاض قيمة بعض السلع ذات المنافع الظاهرة الكبيرة، أو ارتفاع قيمة سلع أخرى لا تبدو لها منفعة ظاهرة، فالمنفعة علاقة شخصية، وهي أيضا تتوقف على الندرة. (البلاوي، 1995، صفحة 106) وقد ساعد على نمو النظريات الشخصية ما حدث من تطور في الدراسات النفسية، فالاهتمام بهذا النوع من الدراسات قد زاد في تلك الفترة بشكل واضح.

وبذلك بيّن مفكرو المدرسة الحدية أن قيمة كل سلعة إنما تتوقف على منفعتها الحدية، ويقصد بالمنفعة ما تقوم به السلع من إشباع للحاجات بسبب ما يوجد بهذه السلع من صفات، ويقصد بالحدية ما يتصل بالوحدة الأخيرة، فالمنفعة الحدية إذا هي المنفعة الذاتية المتأتية من استهلاك وحدة واحدة إضافية من سلعة معينة، وقيمة أي سلعة إنما تتوقف على منفعتها الحدية.

المحور الثاني: المبادئ الفكرية المدرسة الحدية

يتفق الحديون على مجموعة من الأسس والمبادئ الفكرية تتمثل فيما يلي:

1. التركيز على النقطة الحدية:

يقوم التحليل الحدي على معرفة معطيات آخر الوحدات، أي التركيز في التحليل على نقطة التغير والتي على أساسها يتخذ القرار، حيث أن كفاءة الاختيار تتطلب التوقف –سواء في الإنتاج أو الاستهلاك– عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية، أي عندما يصبح الفارق بينهما صفرا. ويتحقق التوازن عند تساوي هذه الأوضاع الحدية. (البلاوي، 1995، صفحة 109)

وقد استعمل رواد المدرسة الحدية الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، وهو الأسلوب الذي استعمله ريكاردو في النظرية المتعلقة بالريع، واعتبر أن الأرض الحدية أي الأخيرة أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، ويتعلق البحث الحدي بما يعرف بالوحدات الأخيرة، فالأجر الحدي هو أجر آخر عامل، والسعر الحدي هو سعر آخر وحدة إنتاجية من سلعة معينة، ورأس المال الحدي هو آخر قدر مستثمر في رأس المال.

2. ارتباط مفهوم القيمة بمفهوم المنفعة:

ذهب الحديون للبحث عن العوامل المقررة للقيمة، وأصروا على أن المنفعة هي العنصر المقرر للقيمة. حيث يعتبر الحديون أن قيمة السلع تصدر عن منفعتها لا عن العمل المبذول فيها، فقيمة سلعة ما تزيد عن قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلك أكبر من منفعة السلعة الثانية، وأن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة، إذ يكون الاحتياج لها شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى، ويقل احتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره.

وهكذا يحل التحليل الذاتي محل التحليل الموضوعي، فيرى الحديون أن المستهلك لسلع ما يهدف إلى تحقيق أقصى إشباه لاحتياجاته مستخدما دخلا محدودا، فهو يهدف لتحقيق أقصى منفعة. فتصورا أن اكتشافهم لمفهوم المنفعة الحدية قد أوصلهم إلى الحقيقية الكبرى لعلم الاقتصاد وهذا ما انتبه إليه كل من مارشال وفالراس. (الهرمزي، 2012)

3. مبدأ تناقص المنفعة الحدية:

المنفعة الحدية هي منفعة آخر وحدة يتم استهلاكها من طرف الشخص ومدى اشباعها لحاجته، فهي تكون في تناقص مستمر في حالة السلع الاستهلاكية، بمعنى أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة، فالكوب الأول من الماء أكثر

نفعا للظمآن من الكوب الرابع أو الخامس. (حسن منصور، 2007) ومن ناحية الإنتاج، فإن الفرض الأساسي هو مبدأ تزايد النفقات الحدية، وذلك أنه بعد حد معين من حجم الإنتاج الأمثل تؤدي زيادة الإنتاج إلى ضرورة تحمل تكاليف أكبر لإنتاج الوحدات الجديدة بما يجاوز العائد الحدي منها، فالتكلفة الحدية هي تكلفة آخر وحدة يتم استعمالها في الإنتاج ومدى كفاءتها بالنسبة للعائد.

4. استعمال الرياضيات في التحليل الاقتصادي:

استعمل الحديون الرياضيات في تحليلهم الاقتصادي فكانوا أول المطبقين لنظرية الاقتصادي الفيلسوف الفرنسي (كورنو)، الذي دعا في مؤلف له حول المبادئ الرياضية لنظرية الثروات إلى استعمال أساليب التحليل الرياضي في الاقتصاد السياسي.

5. التركيز على التحليل الجزئي:

الفرد والمؤسسة هي مركز الاهتمام في تحليل الحديين وليس المجتمع، فللمدرسة الحدية نظرة جزئية للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة. ولذلك فالبناء النظري لتحليل المجتمع يبدأ من تحليل سلوك الفرد بوصفه المجرد ككائن له حاجات ورغبات تدفعه للتفاعل مع بقية الأفراد في إطار أسواق متشابكة.

6. نظرية التوازن:

من أشهر نظريات الاقتصاد السياسي النيو كلاسيكي نظرية التوازن، تهدف هذه النظرية في صياغاتها المختلفة إلى إثبات أن القوى الاقتصادية تتجه بشكل عام نحو التوازن، وأن السوق الحرة المتروكة لقوانينها الخاصة سوف تصل إلى استقرار ما في الأسعار وتوازن بين العرض والطلب، وبين الموارد المتاحة والقدرة على تعبئتها وتشغيلها، وبين أرباح المجالات الصناعية المختلفة، وبين قدرة المجتمع على العمل وقدرة رأس المال على تحقيق الربح. فالتوازن سواء بشكل جزئي أو عام (شامل) لا يتحقق إلا بتساوي العرض والطلب في جميع الأسواق (سوق السلع، سوق رأس المال، سوق العمل...) وعندها فقط تتحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين. (بن أشنهو، 2003، صفحة 366)

7. نظرية "الطلب هو المحدد للسعر":

كان الكلاسيك يعتبرون التكاليف كمحدد للقيمة التبادلية (السعر)، لكن الحديين خصوصا الأوائل منهم، خرجوا عن هذا السياق واعتبروا أن الطلب هو الذي يحدد السعر، وقد استمر هذا الوضع حتى قام ألفرد مارشال بإدخال التكاليف ضمن محددات القيمة، فقال أن العرض والطلب كلاهما له نفس الأهمية في تحديد القيمة (السعر) وقال بأنهما يشبهان فكي المقص، فلا يمكن أن يعزى قص القماش أو الورق لأحدهما دون الآخر. (حروش، 2011، صفحة 161)

8. دمج الأرض ضمن السلع الرأسمالية:

يرى الحديون بدمج الأرض ورأس المال جميعا في تحليلهم وحديثهم عن الفائدة والريع والأرباح، فهي جميع عائد لملكية الموارد، وهذا الرأي بالنسبة لهم يقاوم الاتجاه الذي ينظر إلى أن ريع الأرض ليس دخلا مكتسبا ولا يجب أن يدفع لكي تستخدم الأرض، فهم يدمجون ريع مالك الأرض في نظرية الفائدة. (الحمادي، 2010، صفحة 64)

9. أدنى حد من تدخل الدولة:

وافق الحديون (النيو كلاسيك) الكلاسيكيين في فكرة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، وان التدخل في القانون الطبيعي سوف يبعد عند تحقيق الفائدة الاجتماعية العظمى.

10. البعد اللااجتماعي للمدرسة الحدية:

لا تهتم هذه المدرسة بالمفاهيم الاجتماعية كالطبقية الاجتماعية وتناقض مصالح الطبقات، فهي تنظر للناس من منظور اقتصادي بحت، فالمجتمع في نظرها مقسم إلى منتجين ومستهلكين، وليس إلى طبقات اجتماعية (عمال، ملاك أراضي، أصحاب رؤوس أموال)، أما التوزيع الاجتماعي فيخضع للتحديد في السوق، فالعمل ورأس المال والأرض هم عوامل إنتاج ينظر إلى عوائدهم (أجور، ربح وريع) كأسعار، فالريع هو سعر خدمة الأرض، والأجر هو سعر خدمة العمل، والفائدة هي سعر خدمة رأس المال. (بوخريسة، 2012، صفحة 65)

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الجزئي للحديين تحول تدريجيا إلى ما نسميه اليوم الكلاسيكية الجديدة، والتي تعني الصيغة الجديدة للتقليدية، فالكلاسيك الجدد هو الحديون من حيث المبدأ حيث انهم ركزوا على مسألة اتخاذ القرار وتحديد السعر عند الحد (نقطة التغير).

ولكن هناك ثلاث فروق بين أوائل الحديين والكلاسيك الجدد هي:

- الكلاسيكيون الجدد أكدوا على أن الطلب والعرض يشتركان في تحديد أسعار السوق للسلع والخدمات والموارد (أفكار مارشال)، بينما الحديون الأوائل أكدوا على الطلب فقط.
- أبدى الكلاسيكيون الجدد اهتماما أكبر بالنقود في الاقتصاد بخلاف الحديين الأوائل.
- الكلاسيكيون الجدد سحبوا التحليل الحدي على هيكل السوق والمنافسة والاحتكار المطلق وغيرها.

المحور الثالث: أهم رواد المدرسة النيو كلاسيكية

يمكن تقسيم أهم رواد المدرسة النيو كلاسيكية إلى رواد الجيل الأول وهم الحديون الأوائل، ورواد الجيل الثاني وهم الذين طوروا النظرية الحدية إلى ما يعرف بالنظرية الكلاسيكية الجديدة أو النيو كلاسيك، ونتطرق فيما يلي لأهم هؤلاء الرواد:

أولا: رواد الجيل الأول: الحديون الأوائل

من بين أهم رواد الجيل الأول نذكر:

1. وليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons(1835-1882):

ولد ستانلي جيفونز بإنجلترا، عمل بالأرصاد الجوية والجيولوجيا والاقتصاد في أستراليا، عاد لاحقا لإنجلترا ليعمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة ليفربول ثم إلى جامعة لندن. (الحمادي، 2010، صفحة 64)

سطع نجم جيفونز مع نشره كتاب "مشكلة الفحم" سنة 1865، والفحم آنذاك كان بمثابة النفط في وقتنا الحاضر، ويمكن القول أن جيفونز يعد أول من كتب في اقتصاديات الطاقة، الفرع الحديث نسبيا من علوم الاقتصاد، ولم يتخيل بديلا للفحم. (الشرفاوي، 2020، صفحة 175)

وتعود شهرته أيضا إلى كتاب نظرية الاقتصاد السياسي الذي نشره سنة 1871، أراد جيفونز أن يجعل من علم الاقتصاد علما ذا أسس راسخة شبيهة بتلك التي تقوم عليها الفيزياء، لذلك كان مصرا على أنه لتأهيل علم الاقتصاد إلى علم محترم لابد من التوجه إلى الرياضيات والفيزياء.

استخدم جيفونز في دراسته الاقتصادية التحليل الرياضي واهتم بالاستهلاك بالدرجة الأولى قبل الإنتاج والتوزيع، وبالتالي حظيت فكرة المنفعة بجانب كبير من تحليله، وربط القيمة بالمنفعة وليس بالنفقة كما فعل التقليديون. ويعتبر أحد مكتشفي المنفعة الحدية وتناقصها.

هاجم جيفونز النظرية الكلاسيكية في القيمة، ورأى أن قيمة السلعة ليست بكمية العمل المبذولة في إنتاجها بل بالدرجة الأخيرة من المنفعة، يقصد المنفعة الحدية للسلعة، وهذه المنفعة الحدية هي في الواقع مقدار ذاتي يختلف من مستهلك لآخر حسب حاجات وتفضيلات كل مستهلك. وهذا المفهوم بعيد جدا من المفهوم الموضوعي للقيمة في الاقتصاد الكلاسيكي.

2. ليون فالراس Léon Walras (1834–1910):

يمثل الاقتصادي الفرنسي ليون فالراس المدرسة الحدية الرياضية في مدينة لوزان السويسرية Lausanne، ويعد أحد أبرز مؤرخي الفكر الاقتصادي الذين أسهموا في تطبيق الرياضيات في الاقتصاد. وأول اقتصادي تمكن بشكل هادف من بناء نموذج رياضي للتوازن العام، نشره على جزأين في عامي 1874 و1877 تحت عنوان عناصر الاقتصاد البحت. من كتبه نظرية التوازن العام، والدراسات الاجتماعية في الاقتصاد سنة 1896، دراسات في الاقتصاد التطبيقي سنة 1898، نظرية تقسيم الثروة الاجتماعية سنة 1896. (السيد أحمد، 2009، صفحة 259)

إلى جانب اشتراكه في اكتشاف فكرة المنفعة الحدية؛ فإنه واضع فكرة التوازن الشامل (العام) للاقتصاد. وبالرغم مما حققه فالراس من مكانة علمية ومن قدرة على الابتكار، فإنه لم يستطع أن يجد مكانا في الجامعات الفرنسية، وظل أستاذا للاقتصاد في جامعة لوزان السويسرية، التي استقبلته ومنحته الفرصة لتأسيس مذهب جديد في علم الاقتصاد، سمي بمدرسة التوازن العام.

أوضح فالراس من خلال فكرة التوازن الشامل للاقتصاد، وبشكل لم يعرض من قبل مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات العرض والطلب لجميع السلع، وقد استخدم في هذا العرض نظاماً من المعادلات الرياضية، فبين كيف يتحقق التوازن في الاقتصاد عندما يتساوى طلب وعرض جميع السلع. (البلاوي، 1995، صفحة 115) كما اعتبر أن عامل الندرة الذي تكلم عنه ريكاردو ما هو إلا مشتق من المنفعة المتأتية من جراء زيادة الاستهلاك، أي هي معدل التغير في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الوحدات المستهلكة من السلعة.

وقد تعرض فالراس لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع، وأطلق شعارا هو "مساواة الشروط أو الظروف وعدم مساواة المراكز"، وبذلك كان فالراس ليبراليا يدافع عن المساواة القانونية في توفير الفرص المتساوية، ولكنه لا يتطلب بالضرورة المساواة الفعلية، فالمطلوب هو المساواة عند نقطة البداية وليس عند نهاية السباق.

3. كارل منجر Carl Menger (1840–1921):

نشر الاقتصادي النمساوي كارل منجر سنة 1871 كتابه في "مبادئ الاقتصاد" الذي اشتهر به وعُين على أساسه أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا، كما استطاع بكتابه "مبادئ الحدية" أن يكون مدرسة وتيارا كبيرا في النمسا. وقد حاول منجر

بجهد كبير الدفاع عن المنهج الاستنباطي في الدراسات الاجتماعية، حيث أنه عاش في وقت سيطرت فيه المدرسة التاريخية والمنهج التاريخي على الدراسات الاجتماعية. (السيد أحمد، 2009، صفحة 260)

تدور أفكار منجر في الاقتصاد حول فكرة المنفعة والحاجة، فأقام نظرية عامة للسلع الاقتصادية، فحتى يكون لشيء وصف السلعة، لابد أن يكون قادرا على إشباع حاجة إنسانية، أي أن تكون له منفعة، وقدر منجر أن المنفعة الناتجة من استهلاك سلعة ما تتناقص مع كل زيادة في الاستهلاك، وهو مبدأ تناقص المنفعة الحدية. واهتم منجر بوجه خاص بالسلع الاستهلاكية التي يتوقف عليها الطلب على السلع الأخرى. فأوضح أن الطلب على السلع الاستثمارية إنما هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

رواد الجيل الثاني: النيو كلاسيك

قامت المدرسة التقليدية الجديدة أو النيو كلاسيكية بإعادة صياغة النظرية الاقتصادية باستعادة أساسيات الاقتصاد كما أرساها التقليديون، وإضافة التعديلات اللازمة من أفكار المدرسة الحدية التي تعتني بالمنفعة. ومن أهم رواد هذه المدرسة نجد ألفريد مارشال الذي جمع بين أفكار المدرسة الحدية والمدرسة التقليدية ووفق بينهما. كما نجد أرفنج فيشر الذي تحدث عن النظرية الكمية للنقود.

1. ألفرد مارشال Alfred Marshall (1846–1924):

يعد الاقتصادي البريطاني ألفرد مارشال من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في مسار الاقتصاد منذ عصره وحتى الآن. درس الرياضيات في جامعة كمبريدج، كما درس الفيزياء الجزئية بعد تخرجه، وانشغل بالفلسفة ثم الاقتصاد السياسي من خلال دراسته لأعمال جون استورت ميل التي وجد فيها غايته، تتلمذ على يده أشهر الاقتصاديين في العالم لعل أهمهم "جون ماينارد كينز".

بدأ مارشال بتدريس الرياضيات في جامعة كمبريدج ثم عين أستاذا للاقتصاد سنة 1885. صدر كتابه "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890، وظل هذا الكتاب هو أساس تدريس الاقتصاد في الجامعات الإنجليزية والأمريكية لوقت طويل. وقد خرج مرشال على التسمية المعرفة للاقتصاد السياسي إلى "علم الاقتصاد". ورغم دراسة مارشال للرياضيات وتعمقه فيها؛ إلا أنه لم يغلب عليه استخدامها في شروحاته، بل كانت معالجته الرياضية تتأخر للملاحق والحواشي، ولم ير مارشال في الاقتصاد مشابهة للفيزياء، بل إنه كان يميل إلى النظر إلى الاقتصاد باعتباره أقرب إلى العلوم الطبيعية.

كان هدف مارشال من دراسة الاقتصاد هو إعادة صياغة الأفكار الاقتصادية التقليدية مع أدوات التحليل المستحدثة، وهو نفس الهدف الذي شغل جون ستيوارت ميل.

استخدم مارشال أسلوب تحليل التوازن الجزئي، وبذلك اختلف عن فالراس الذي اعتمد على أسلوب التوازن الشامل. فيرى مارشال أنه لا يمكن دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في تعقدها الواقعي لأنها متعددة ومتداخلة، لذلك لابد من عزلها بافتراض "بقاء الأشياء الأخرى على حالها"، وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي، وهذا الأسلوب في العلوم الاجتماعية هو المقابل للعزل واستخلاص النتائج من التجارب المعملية في العلوم الطبيعية.

لم ينفصل مارشال عن ميراثه من الكلاسيكيين، واعتبر أن المنهج الكلاسيكي في التركيز على العرض من جهة، والمنهج الحدي في التركيز على الطلب من جهة أخرى؛ كلاهما وقعا في نظرة جزئية للاقتصاد، ورأى أن العرض والطلب هما شفرتا المقص، بمعنى أن التحليل العام أو المتكامل للمجتمع يجب أن يضم كليهما. وبذلك نجد أن مجال علم الاقتصاد تغير بشكل كبير على يد مارشال.

2. إرفنج فيشر Irving Fisher (1867–1947):

يعتبر الكثيرون أن الاقتصادي الأمريكي فيشر أعظم اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. التحق فيشر بجامعة ييل الأمريكية Yale وتخصص في دراسة الرياضيات والاقتصاد، لكن تعليمه لم يكن مقصورا على هذين المجالين مما سمح له بالانفتاح على الأدب والفلسفة وعلم الفلك.

توج فيشر دراسته بحصوله على إجازة عام 1888، كما نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 1891. وكان فيشر أول من يحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ييل. عمل فيشر أستاذا للرياضيات في جامعة ييل خلال 1892-1895، ثم التحق بأسرة التدريس في قسم الاقتصاد بنفس الجامعة عام 1895. وبقي يدرس الاقتصاد حتى تقاعده سنة 1935. (Pressman, 2013, p. 91) شغل مناصب أكاديمية رفيعة أهمها رئاسة جمعية الاقتصاديين الأمريكية الشهيرة (AEA)، كما عُين فيشر عام 1933 مستشارا اقتصاديا للرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، في إطار مساعيه لإنعاش اقتصاد الولايات المتحدة بعد أزمة الكساد العظيم.

ألف فيشر عدة كتب ونشر مقالات في مجاليْ الاقتصاد والإحصاء، منها: "استقصاء رياضي في نظرية القيمة والأسعار" (1892)، "طبيعة رأس المال والدخل" (1906)، "القوة الشرائية للنقود" (1911)، "صياغة الأرقام الاستدلالية" (1922)، "نظرية سعر الفائدة" (1930)، "ازدهارات وانهيارات" (1932).

استخدم مهارته الرياضية في تطوير نظرية التوازن العام في أطروحته في الدكتوراه، وعلى الرغم من تنوع مساهمته الاقتصادية، إلا أنه اكتسب شهرته بين الاقتصاديين من تأثيره العميق في الفكر النيو كلاسيكي من خلال مساهمته في "النظرية الكمية للنقود"، والتي اعتمدتها المدرسة النقدية في الاقتصاد (من أهم روادها ميلتون فريدمان) كمنطلق وأساس نظري. كما كانت له عدة إسهامات في مجال الإحصاء، أهمها مؤشره للأسعار الذي يحمل اسمه.

وتقوم هذه النظرية على معادلة رياضية تعرف بـ"معادلة فيشر"، وتنص على أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها (متوسط عدد المرات التي يتم استعمال وحدة نقدية فيها خلال فترة محددة) تساوي الحجم الكلي للمبادلات مضروبا في متوسط الأسعار. وتفيد هذه المعادلة أن هناك علاقة ترابطية موجبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار (بمعنى أنه كلما ارتفع الأول زاد الثاني والعكس بالعكس). (مبارك و يونس، 1996، صفحة 259)

المحور الرابع: الأفكار الاقتصادية للمدرسة الحدية

بالرغم من اشتراك الحديين في العديد من المبادئ الاقتصادية إلا أن الأفكار الاقتصادية التي جاؤوا بها قد تنوعت، لاسيما بين أوائل الحديين الذين يمثلون المدرسة الحدية، والرواد الأواخر الذين طوروا العديد من الأفكار وأصبحوا يمثلون المدرسة النيو كلاسيكية (خاصة أفكار ألفرد مارشال)

1. نظرية القيمة:

إن نقطة انطلاق المذهب الحدي تكمن في نظرتهم إلى القيمة والآلية التي يجب أن تقاس بها أو تحدد بها. يرى الحديون أن قيمة أي سلعة إنما تحدد بالمنفعة الحدية التي تحققها للمستهلك، وأن المنفعة الحدية هي المنفعة التي تحققها الوحدة الأخيرة من السلعة أي التي تحقق الإشباع للمستهلك.

وبذلك تتحدد القيمة عند المدرسة الحدية بعوامل أساسية تتمثل ثلاث عناصر هي: (السيد أحمد، 2009، الصفحات 260-263)

أ. **المنفعة الحدية المتناقصة:** كلما زاد الفرد في عدد الوحدات التي يستهلكها من السلعة كلما قلت قيمتها عنده، لأنه مع كل إشباع لحاجته منها قل إلحاحه في طلبها وتناقص تدريجيا مقدار المنفعة التي يحصل عليها من هذه الحاجة أو السلعة. وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية.

ب. **درجة الإشباع والندرة:** توصل الحديون إلى أن هناك علاقة وثيقة بين درجة الإشباع ومدى توافر الحاجات أو السلع. فكلما كانت الحاجات متوافرة بكثرة أكبر كانت قيمتها أقل، وكلما كانت نادرة الوجود كانت قيمتها أكبر وبالتالي تبقى منفعتها الحدية مرتفعة لأن درجة إشباعها قليلة.

ج. **قانون الإحلال:** صاغ الحديون هذا القانون لتفسير سبب اعتبار الوحدة الأخيرة هي الأساس في تحديد قيمة السلعة، بالرغم من أن الوحدات الأولى تقوم بتحقيق منفعة مرتفعة للمستهلك، وغالبا أكبر مما تقدمه الوحدة الأخيرة من المنفعة.

يقول هذا القانون أن الوحدات المتجانسة من السلع التي تكون لها الخصائص ذاتها، أي التي تحل أي وحدة منها محل وحدة أخرى تكون لها القيمة ذاتها. مما يعني أن السلع متشابهة الوحدات يكون لها كلها القيمة ذاتها عند الفرد، لأن أي وحدة منها تحل محل الوحدات الأخرى. وبما أن القيمة تتحدد على أساس منفعة الوحدة الأخيرة؛ فإن القيمة في مثل هذه السلع القابلة للإحلال (للتبادل) تكون واحدة لكل الوحدات، وتتساوى فيها الوحدة الأولى مع الوحدة الأخيرة.

إن التحليل الذي قدمه الحديون حول القيمة هو وحده الذي استطاع تفسير ظاهرة ظلت دون تفسير لزمن طويل وهي أن الهواء والشمس وربما الماء... على الرغم من المنفعة الحدية الهائلة لها فإنها لا قيمة لها في السوق، ولا أحد يطلب ثمنها على الرغم من ان منفعتها تفوق أي منفعة لأي سلعة أو حاجة أخرى. والسبب وفقا للتفسير الحدي هو أن الهواء والشمس على الرغم من منفعتهما الهائلة إلا أنهما ليسا على شيء من الندرة، ويتوافران بكميات متاحة لكل إنسان من دون قيد أو شرط، ولذلك فإن المنفعة الحدية لهما تساوي الصفر وبالتالي لا قيمة لهما في السوق، لأن السوق لا يحدد إلا ما له منفعة حدية.

القيمة عند مارشال:

حاول ألفرد مارشال أن يوفق بين النظرة الذاتية للقيمة التي نادى بها الحديون والنظرة الموضوعية التي نادى بها الكلاسيك، فجمع بين المنفعة والنفقة (نظرية القيمة في العمل) في تحديد مفهوم القيمة، فالقيمة تتحدد عنده بكل من العرض والطلب وليس أحدهما فقط. وبذلك يكون مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق.

وقد اهتم مارشال؛ كما فعل الحديون، بدراسة المنفعة، ودرس منحنى الطلب بشيء من التفصيل، وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي والغرض منه، واستحدث في هذا الصدد فكرة "فائض المستهلك" (البلاوي، 1995، صفحة 124) التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى هو الفرق بين ما كان يتوقع المستهلك ان يدفعه كثمن للسلعة مقابل منفعة معينة، وبين ما يدفعه فعلا مقابل هذه المنفعة.

2. التوازن العام والتوازن الجزئي:

يعتبر كل من فالراس ومارشال أهم من تحدث عن نظرية التوازن في الاقتصاد ضمن المدرسة النيو كلاسيكية، حيث ركز فالراس تحليله على التوازن الكلي (الشامل)، أي التداخل في التأثير الذي يفترض حدوثه بين الأسواق المختلفة، فقد قرر فالراس أن العوامل التي تحدد التوازن للسعر والكمية في السوق تتركز أساسا في تدخل التبعية بين النواحي المختلفة للنظام الإجمالي لكل من الإنتاج والاستهلاك، فيتحقق التوازن في الاقتصاد عندما يتساوى الطلب والعرض في جميع الأسواق. (صقر، 2000) فالمستهلك الرشيد يوزعه استهلاكه (طلبه) وفقا لأقصى منفعة ممكنة بناء على جهاز السعر القائم. والمنتج الرشيد يقدر عرضه للكميات بناء على مدى توفر عناصر الإنتاج وتكلفتها، وبذلك يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب الكلي على السلعة وبين عرضها.

فالتوازن في الاقتصاد ككل عند فالراس مترابط يشمل مختلف المنتجات، حيث تعتبر الأسعار في الأخير هي المتغير الذي يؤدي أساسا إلى تحقيق التوازن (سعر التوازن العام). وبذبك يكون فالراس قد اتبع تحليل التوازن العام الذي يشمل السوق الشاملة للسلع المختلفة.

أما ألفرد مارشال فقد اتبع أسلوب تحليل التوازن الجزئي، عكس فكرة فالراس المعتمدة على مقاربة التوازن العام للأسواق. فقد استبعد مارشال فكرة النظر لجميع المتغيرات دفعة واحدة، واقتصر على دراسة ظاهرة بمتغير واحد خلال فترة زمنية معينة، مع فرض ثبات المتغيرات الأخرى عند دراسة الطلب الفردي وطلب السوق لسلعة ما، كما طبق نفس المبدأ عند دراسة منحنيات العرض، بمعنى أن مارشال قام باستخدام وسيلة التحليل الجزئي الذي يتضمن استبعاد تأثير العوامل الأخرى التي قد تبدو بعيدة في أثرها على تحديد سعر سلعة ما أو الطلب عليها وذلك بعزل تلك العوامل من التحليل محل الدراسة.

3. من القيمة إلى السعر:

ميز الحديون، وخاصة كارل منجر بين القيمة والسعر، فالقيمة تتحدد كما سبق الإشارة إليه على أساس المنفعة، أما السعر فهو مفهوم عرضي يتحدد على أساس العرض والطلب، وبسبب الحاجة إليه في المبادلة، لذلك فإن السعر يختلف باختلاف الزمان والمكان وحاجات الأشخاص المتبادلين ومدى مهاراتهم في البيع والشراء. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين القيمة والسعر؛ إلا أن الحديين لم يقدموا نظرية وافية في الأسعار، وذلك نظرا للأساس الذاتي الذي يحكم عملية تحديد القيمة، والذي جعل من الصعوبة بمكان تقديم دراسة موضوعية علمية في السعر. ولكن الحديين كان لهم مدخل آخر للسعر، وهو قانون الإحلال، فعمموا الإحلال من الوحدات في السلعة ذاتها إلى إحلال سلعة محل أخرى، والسعر وفق هذا القانون يقابل السلعة التي يتم إحلالها واستبدالها بسلعة أخرى تقوم بإشباع الحاجة ذاتها أو ما يعادلها. (السيد أحمد، 2009، صفحة 264)

4. نظرية الأجور:

طبق الحديون مفهوم القيمة على الجور، فاعتبروا أن الأجر الذي يحصل عليه أي عنصر من عناصر الإنتاج تتحدد بالإنتاجية الحدية التي يقدمها هذا العنصر. والإنتاجية الحدية وفق المذهب الحدي هي الإنتاجية التي نحصل عليها من كل عنصر، بإضافة وحدة أخيرة من وحدات هذا العنصر، فيتحدد أجر العمال مثلا على أساس الإنتاجية الحدية للعمل، أي بإنتاجية آخر عامل تمت إضافته إلى الإنتاج. (السيد أحمد، 2009، صفحة 265)

وبهذا المفهوم ذهب الحديون كما فعل الكلاسيك؛ إلى حد ما في نظرية الأجور الحديدية، إلى أن الأجور غير قابلة للتفاوض وإنما أجور مكومة بالعملية لإنتاجية، فلن يحصل العمل إلا على ما تسمح به طبيعة الإنتاج وقدرته، ولن تقل الأجور أكثر مما يجب أن تكون عليه، لأن التنافس بين العمال على فرص العمل وقدرتهم الإنتاجية ستعيده إلى وضعه. وعلى هذا الأساس تابع الحديون نظريتهم في الأجور في مجال العمل الصناعي آخذين بالاعتبار الآلة ورأس المال ومستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية.

5. نظرية النقود:

اعتبر الحديون، لاسيما فالراس النقود مقياسا للقيمة ووسيطا للتبادل فقط، وبالتالي ليست لها منفعة ذاتية، فحسب نظرية التوازن العام؛ النقود ليس لها دور أساسي في الاقتصاد سوى قياس القيم المختلفة. فالطلب على النقود حسب فالراس هو طلب مشتق من معادلة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ليس لها منفعة ذاتية مستقلة، كما اعتبر أن النقود هي التي تنقل الأثر من سوق لأخرى، وأن الأسعار في الأجل القصير ترتبط بالطلب، وفي الأجل الطويل ترتبط بعامل التكلفة.

وبهذا المفهوم يكون الحديون قد أخطأوا في تحديد دور النقود في الاقتصاد، حيث أن دورها ليس ساكنا بل هو دور حركي، والطلب على النقود لا يكون بالضرورة مشتقا من الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بها، بل قد يكون طلبا أساسيا يتم اشتقاق الطلب على السلع والخدمات منه.

غير أن فيشر ومارشال كان لهما رأي مغاير حول النقود، حيث صاغ فيشر النظرية الكمية للنقود والتي قام مارشال بإعادة صياغتها (سيتم التفصيل في هذه النظرية ضمن هذا الجزء لاحقا)، واعتبرا أن النقود تلعب دورا أساسيا في تحديد الأسعار.

6. الاستهلاك والادخار:

ذهب الحديون إلى أن الفرد يميل إلى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات التي يرغب فيها، وذلك ضمن ما هو متاح بين يديه من دخل. غير أنه يقوم بتوزيع هذا الدخل على إشباع حاجات الحاضر والمستقبل، أي أنه يقوم باستهلاك جزء من الدخل وادخار الجزء الآخر منه للإشباع المستقبلي للحاجات والرغبات. وبهذا نجد أن الحديين التجأوا إلى مفهوم القيمة على أساس المنفعة لفهم الاستهلاك والادخار.

فالإنفاق على الاستهلاك حسبهم، هو ما ينفقه المرء للحصول على أفضل أو أعلى فائدة ممكنة، أو أفضل وأكبر إشباع لمختلف الاحتياجات التي يحتاج إليها في الحاضر.

أما الادخار فهو حجز جزء من الدخل الحاضر لإنفاقه على إشباع حاجات مستقبلية. والمستقبل نسبي بالتأكيد فهو يتضمن في أدنى الاحتمالات توزيع الدخل الشهري على مدار الشهر، فيكون بقية الشهر مستقبلا بالنسبة للفرد، وقد يصل المستقبل إلى سنة أو أكثر تبعا للشخص والدخل والحاجات.

7. نظرية التوزيع:

تطرق رواد المدرسة النيو كلاسيكية لاسيما ألفرد مارشال؛ إلى تحليل نظرية التوزيع، وكان محور اهتمامهم هو تحليل عناصر الإنتاج وبوجه خاص أسعار تلك العناصر، فبدأوا بتحديد تلك العناصر فقسمها بعضهم إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض، العمل، ورأس المال، وأضاف آخرون عنصرا رابعا هو عنصر التنظيم. وتوصلوا إلى لكل عنصر من عناصر الإنتاج عائدا يتم دفعه من قبل من يستخدمه إلى من يقدمه.

هذا العائد يختلف في تسميته وفي مضمونه من عنصر لآخر، فعائد الأرض هو الريع، وعائد العمل هو الأجر، والعائد على رأس المال هو الفائدة، بينما يسمى العائد على التنظيم بالربح. (الأشوح، 2010، صفحة 187) والواقع أن الأرباح كعائد على عنصر التنظيم، لم تحظ باهتمام يذكر في كتابات مارشال وغيره من النيو كلاسيك، ويرجع السبب إلى إهمال التنظيم كأحد عناصر الإنتاج. فأصحاب المدرسة النيو كلاسيكية يعتبرون الجزء الأكبر من الدخل الناتج عن العملية الإنتاجية يمنح نظير عنصر العمل، ومن ثم فهو يوزع على أجور العمال، أما الأرباح المعطاة للمنظم نظير مساهمته في العملية الإنتاجية، فلا تمثل عادة إلا نسبة ضئيلة من الدخل المتولد من الإنتاج في الحالات العادية، باستثناء بعض الحالات التي يمكن للأرباح التي تمنح للمنظم أن تمثل نسبة مرتفعة من الدخل، وذلك يحدث في الظروف غير العادية او في حالة الاحتكار.

وقد اتبعت نظرية التوزيع في الفكر النيو كلاسيكي التحليل "الوظائفي" وليس التحليل "الطبقي"، بمعنى أن النظرية لم تتعامل مع العمال على أنهم أحد طبقات المجتمع، بل على أساس "الإنتاج" الذي ساهم به كل منهم في العملية الإنتاجية.

8. المرونة وعامل الزمن:

تعد فكرة المرونة من الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي، وذلك لبيان العلاقات بين المتغيرات. وتتمثل أهمية هذه الفكرة في كونها تعطي تحديدا لخصائص التغير دون أن تتوقف على وحدات القياس المستعملة، وبذلك تعتبر مقياسا مستقلا ومطلقا عن وحدات القياس لبيان شكل التغير في العلاقات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال تعبر مرونة الطلب عن مدى حساسية التغير في الكمية المطلوبة نتيجة لتغير سعر السلعة. وهذه المرونة تعطي مقياسا لا يتأثر بوحدة القياس التي يتم بها قياس الكمية المطلوبة، كما لا تتأثر بوحدة النقد. (البلاوي، 1995، صفحة 124)

وقد ميز مارشال بين الفترة القصيرة والطويلة عند التحليل، ففي الفترة القصيرة لا تتغير ظروف الإنتاج بشكل كبير، والتغير في العرض يكون أساسا مرتبطا بالتغير في الكميات المخزنة، أما في الفترة الطويلة فهي التي تسمح بالتغير في عناصر الإنتاج وعوامله، غير أن مارشال لم يعط تفسيرا للانتقال من وضع التوازن في الفترة القصيرة إلى وضع التوازن في الفترة الطويلة.

9. المنافسة الكاملة:

تطرق مارشال لفكرة التوازن في سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار، وأشار لفكرة الإيراد الصافي التي أعطت مزيدا من الوضوح والانضباط للتوازن في سوق الاحتكار. غير أنه لم يتطرق بالتفصيل لتفسير مفهوم المنافسة الاحتكارية التي تكون بين سوق المنافسة التامة والاحتكار التام، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى اهتمامه بدراسة الاقتصاد بشكل وحدوي وتركيزه على تحليل جهاز الأثمان، وكيفية تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وقد أيد مارشال فكرة قانون المنافذ لساي لفترة طويلة، وأن العرض يخلق الطلب بالرغم من قوله بأن الاستهلاك هو أساس النشاط الاقتصادي.

10. النظرية الكمية للنقود:

تعود هذه النظرية إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث نشر فيشر كتابا كان له بالغ الأثر في النظرية الاقتصادية سماه "القوة الشرائية للنقود". حاول فيشر النظر في الرابط بين مجمل كمية النقود المتاولة في الاقتصاد (عرض النقود M) وبين مجمل كمية المبادلات أو الصفقات (T) التي يتم إجراؤها خلال سنة واحدة. بدأ فيشر تحليله من منطلق أن النقود هي مجرد وسيط لتسهيل المبادلات، وأن أيه مبادلة تتم بين طرفين لابد ان تنطوي على استبدال كمية من النقود بكمية من السلع أو

الخدمات أو ربما أوراق مالية، الأمر الذي يعني أن القيمة الاسمية لتلك السلع تتحدد بقيمة النقود التي دفعت مقابلها، وهذا ما قاده إلى صياغة المعادلة التالية: (Besson, 1993, p. 102)

$$MV=PT$$

حيث V تمثل سرعة دوران النقد (أي عدد المرات التي يتم فيها استخدام وحدة النقود في إجراء المبادلات خلال سنة واحدة)، وتعبر P عن متوسط الأسعار. وتعني معادلة فيشر وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار.

وتفترض هذه المعادلة أن سرعة دوران النقود تتحدد تبعا لعادات المجتمع في الإنفاق بغض النظر عن كمية النقود المعروضة، وأنها بالتالي تبقى شبه ثابتة ولا تتغير إلا ببطء. ويسري الأمر ذاته على حجم المبادلات الذي يرى فيشر أنه لا يتأثر بكمية النقود.

استنتج فيشر بناء على هذه الفرضيات أن العلاقة بين طرفيْ المعادلة يمكن اختزالها لكي تبقى كمية النقود في جهة ومستوى الأسعار في جهة أخرى. واستنتج تبعا لذلك أن أي تغير يلحق بكمية النقود يؤدي بالضرورة إلى تغير مستوى الأسعار.

وقد دأب أنصار المذهب النقدي على توظيف هذه النظرية من أجل تحذير الحكومات من الإفراط في استعمال السياسة النقدية عبر ضخ المزيد من النقود في الاقتصاد، لأن ذلك وفقا لرأيهم يؤدي في النهاية إلى التضخم. وكان فيشر أول من ميز بين سعر الفائدة الاسمي (الملاحظ في الواقع)، وسعر الفائدة الحقيقي الذي يعادل الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع.

قام مارشال بإعادة صياغة معادلة التبادل لفيشر، حيث أصبحت تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية، وتعني أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخولهم النقدية في شكل أرصدة نقدية، ولهذا ارتكز تحليل مارشال على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، وذلك لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات ومعاملات وهو ما يسمى عنده "التفضيل النقدي" (إلمان، 1994، صفحة 132). وتوصل مارشال إلى أن كمية النقود المطلوبة لمبادلة السلع والخدمات وكذلك لغرض حيازة النقود كأصل من الأصول يتناسب طرديا مع الدخل النقدي ولهذا اعتبر أن معادلة الطلب على النقود هي كما يلي: (Humphrey, 2004, pp. 6-7)

$$Md=KPY$$

حيث: Md تمثل الطلب على النقود، K هي مقلوب سرعة دوران النقد، وهي نسبة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية، Y الدخل الحقيقي، P متوسط الأسعار. مع افتراض ثبات سرعة دوران النقدV.

ورغم أن صيغة مارشال تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر للمعاملات، إلا أننا نجد في كلتا الحالتين أن الأسعار تتغير بنفس التغير في كمية النقود وفي نفس الاتجاه، حتى وغن اختلف أسلوب التحليل، فالأولى (صيغة فيشر) تهتم بتلك العوامل التي تحدد عرض النقود وتأثيرها على كمياتها، في حين تركز النظرية الثانية (صيغة مارشال) على العوامل التي يتوقف عليها الطلب على النقود، كما أن النقود تعتبر في نظر الكلاسيك حيادية ووسيلة لتسهيل المبادلات، وبالتالي حيادية السياسة النقدية. (قريصة، 1984، صفحة 271)

المحور الخامس: الانتقادات الموجهة للمدرسة النيو كلاسيكية (الحدية)

بالرغم من الأهمية التي جاءت بها المدرسة الاقتصادية الحدية والنيو كلاسيكية في تطوير علم الاقتصاد، والانتقال به إلى التحليل الحركي متعدد الأبعاد، وإدخال الجانب الرياضي في التحليل الاقتصادي، حيث لا يزال تأثير المدرسة الحدية مستمرا حتى وقتنا الحاضر، وما زال الاقتصاديون المعاصرون يطبقون أفكار هذه المدرسة في البحث الاقتصادي، ويبذلون المحاولات في إمكان تصحيح ما علق بها نواقص؛ إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات من قبل المفكرين الاقتصاديين، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر ما يلي:

1. انتُقِد الفكر النيو كلاسيكي كونه حسب الكثير من المؤرخين؛ بقي يسير تحت لواء الفكر الكلاسيكي لآدام سميث، واستوحى نظرياته في التوزيع من النظرية الكلاسيكية، التي تسببت في الكثير من الاضطرابات والأزمات الدورية؛
2. التركيز على الجانب الوحدوي الجزئي (الفرد، المستهلك) وإهمالهم للجانب الكلي (الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي...)، حيث تبين فيما بعد لاسيما مع النظرية الكينزية، أن التوازن الاقتصادي الكلي لا يتحقق من مجرد تحديد آليات التوازن في الوحدات والأسواق الجزئية، بل هو أشمل من ذلك ويتعلق بسياسات الدولة المالية والنقدية، فما ينطبق على الجزء قد لا ينطبق بالضرورة على الكل؛
3. انتقد البعض المدرسة الحدية في منهج بحثها التجريدي، حيث أن الظواهر يجب أن تدرس بمحيطها الخارجي وليس بمعزل عنه؛
4. انتقدت في استخدام الرياضيات والكم، فالمنفعة الحدية ذات طابع نفسي غير قابلة للقياس وهي متعلقة بإحساس الفرد ولا يمكن قياسها كميا؛
5. انتقدت لمناداتها بالحرية الاقتصادية المطلقة؛
6. انتقدها كينز من حيث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، فحسب كينز قد يتحقق التوازن عند مستوى التشغيل غير الكامل؛
7. انطلاقا من نظرية المنفعة الحدية فإن النيو كلاسيك (الحديون) كانوا يخلطون مجال الإنتاج مع مجال التوزيع، فهذه النظرية يمكن أن تكون صحيحة ونافعة لتاجر التجزئة، لكنها لا تصلح أساسا لصياغة نظرية اقتصادية. فهي تصلح لتفسير سلوك البقال، لكنها لا تصلح لتفسير سلوك المنتج، فصحيح أن فائدة الوحدات المتتالية لنفس السلعة تتناقص، لكن هذا لا ينطبق إلا على المستهلك وفي حالات خاصة، ولا ينطبق على المنتج؛
8. عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي، حيث أن هناك أمورا تعتبر قيودا مهمة على قانون تناقص المنفعة الحدية، كافتراض أن الأشياء الأخرى تبقى على حالها افتراض تضمنه ولكنه لا يتحقق دائما في واقع الحياة، كما لا يبدوا أن أي مستهلك حكيم يهتم في واقع الأمر بإجراء التعديلات الطفيفة عند الحد في صدد تنفيذ خطة إنفاقه لدخله النقدي، فالطبيعة الإنسانية لا تهتم عادة بالأشياء الصغيرة جدا، يميل المستهلك إلى وضع قائمة بمشترياته المعتادة كل أسبوع أو دوريا، ولا يغير منها إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واضح؛
9. هناك من الاقتصاديين من يرى أن نظرية المنعة الحدية تبقى قاصرة حتى لو استعملت المنطق الرياضي لأن منطلقاتها الفكرية مهزوزة، لأنها تفترض منذ البدء أن القيمة تتحدد على أساس المنفعة الحدية، ولكن النظرية ذاتها اهتمت بدراسة الطلب وأهملت جانب العرض، وهو أمر يؤول بنا إلى عدم الاقتناع بهذه النظرية ويتعين على الدارس الوحدوي تحديد القيمة من خلال الجمع بين الطلب والعرض؛

10. لا يتأثر الفرد في سلوكه الاقتصادي بالرغبة في إشباع حاجاته الذاتية، بقدر ما يتأثر بالعادات الاستهلاكية للأفراد الآخرين في مجتمعه أو المجتمعات الأخرى، مما يعكس رغبة المستهلك في التقليد عن طريق الاستهلاك المظهري.

بالنسبة لمارشال وأفكاره، فقد جاء بعده تلميذه كينز وأظهر تطويرا في النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الكلي، وقام بالربط بين النظرية الاقتصادية العينية وبين الاقتصاد النقدي، وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

أسئلة الفصل التاسع:

1. اشرح بدقة وإيجاز المبادئ الاقتصادية التالية للمدرسة الحدية:

مبدأ التركيز على النقطة الحدية، مبدأ تناقص المنفعة الحدية، التركيز على التحليل الاقتصادي الجزئي.

2. ما هي العوامل المحددة للقيمة حسب مفكري المدرسة الحدية؟
3. كيف تتحدد القيمة عند ألفرد مارشال؟
4. تطرق رواد المدرسة النيو كلاسيكية لاسيما مارشال لنظرية التوزيع، اشرح ذلك.
5. ما هي العلاقة بين القيمة والمنفعة الحدية التي توصل إليها الحديون؟
6. ما هو مضمون النظرية الكمية للنقود التي جاء بها فيشر؟
7. كيف يتحدد التوازن العام لسوق حسب ليون فالراس؟
8. ما هي برأيك اهم الاسهامات التي جاءت بها المرسة الحدية (النيو كلاسيكية) في الفكر الاقتصادي؟
9. ما هي أهم الانتقادات الموجهة للفكر النيو كلاسيكي (الاكتفاء بذكر أربع عناصر)؟

الفصل العاشر:

الفكر الاقتصادي الكينزي

الفصل العاشر: الفكر الاقتصادي الكينزي

أثبتت التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين عجز النظام الرأسمالي على تحقيق أهداف المجتمع. فقد أدت أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوربية خلال الفترة 1929-1933؛ إلى تعطل الملايين من العمال وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات، والركود الاقتصادي على مستوى العالم، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في مسلمات ومبادئ المذهب الكلاسيكي الحر وفي مزايا جهاز الأثمان، بحيث أصبح تدخل الدولة أمرا ضروريا لإصلاح هذا الخلل الاقتصادي.

لقد تبلورت هذه الوقائع والأفكار في كتاب "النظرية العامة للتشغيل (العمالة) والفائدة والنقود" للاقتصادي البريطاني كينز والذي نُشر سنة 1936، حيث قدم من خلال هذا الكتاب تفسيرا للأزمة، وحلولا لظواهر اقتصادية كان يُعتقد سابقا أنها عابرة كالبطالة، بالإضافة إلى المبررات النظرية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال تبني السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المحور الأول: كينز...رائد المدرسة الكينزية

تكونت المدرسة الكينزية من رائد واحد هو الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز JOHN MAYNARD KEYNES (1883-1946)، الذي يعتبره الكثيرون أهم اقتصادي في القرن العشرين. كان كينز من عائلة غنية بورجوازية فوالده جون نيفيل كينز أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج، وشغلت والدته منصب عمدة كامبردج لبعض لوقت (غريسي، 2011، صفحة 26). تلقى كينز أفضل الفرص المتاحة للتعليم، فذهب إلى مدرسة إيتن (Eton) المشهورة بتدريس أبناء رجال الدولة والنبلاء. أظهر كينز فيها تميزا واضحا خاصة في الرياضيات، وكان من السهل أن ينتقل؛ وهو في سن صغيرة؛ إلى "كلية الملك" بكامبردج، حيث ظهر نبوغه بشكل واضح. درس الرياضيات في بداياته الأولى، التقى خلال سنوات الجامعة بالعديد من العقول الفذة في مختلف المجالات. وبعد تخرجه أقنعه والده بدراسة الاقتصاد، كما أبدى أستاذه الفرد مارشال اهتماما به.

اشتغل بعدة مناصب، حيث عمل في بريطانيا بوزارة المستعمرات (مكتب الهند سنة 1905)، كما اشتغل بالصحافة والتأمين، ومسيرا بمطعم فاخر، ومحررا بمجلة وكاتبا...، ولم يلبث أن ملّ العمل بالحكومة وعاد لجامعة كامبردج حيث قبل عرض ألفرد مارشال لتدريس الاقتصاد. ومع قيام الحرب العالمية الأولى عاد للحكومة حيث عمل بوزارة الخزانة، وبدأ بعدها يوجه اهتمامه لدراسة النقود. (البلاوي، 1995، صفحة 130) وخلال الثلاثينيات وأزمة الكساد مستعرة في الدول الصناعية، ظهرت الحاجة لفكر جديد يسمح بتفسير الاختلال الاقتصادي وإعطاء وسائل لعلاجه، وهذا بالضبط ما فعله كينز في مؤلفه "النظرية العامة" حيث قدم تفسيرا للتوازن والاختلال، وأعطى بذلك دفعة جديدة للرأسمالية مكنتها من مجاوزة مشاكلها وأزماتها.

وضع كينز العديد من المؤلفات تناولت القضايا العامة للنظرية الاقتصادية، فكان من أول مؤلفاته "الآثار الاقتصادية المترتبة على السلام" سنة 1919، الذي أبدى فيه استياءه من العقوبات الاقتصادية الكبيرة التي فرضت على ألمانيا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وأنها ستؤدي إلى أذى شديد في الاقتصاد الألماني يمتد أذاه إلى أوروبا. وفي سنة 1923 نشر مؤلفا بعنوان "مقترح في الإصلاح النقدي" الذي أظهر من خلاله معرفة عملية واضحة حول الأسواق المالية. وفي سنة 1930 قدم كينز تحليلا اقتصاديا متطورا في كتابه "أطروحة

في النقود" بين فيه أن النظام الاقتصادي إذا ما ترك دون أي تدخل، فإنه لا يوجد سبب يدعو لافتراض أنه سيسير تلقائيا باتجاه التشغيل الكامل. غير أن كينز لم يقدم حينها تحليلا متكاملا لتفسير أزمة الكساد الكبير أو تقديم مقترحات لتجاوز الأزمة. وبعد سنوات من العمل خرج كينز بنظريته التي اشتهر بها في كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936 (لكحل، 2017، صفحة 145)، الذي حاول فيه إعطاء نظرة مغايرة للفكر الكلاسيكي، حيث نادى كينز بنظرية الرأسمالية الموجهة التي تهدف إلى محاولة بعث القدرة على الحياة في النظام الاقتصادي الرأسمالي، عن طريق توجيه الاقتصاد من طرف الدولة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية عمل الحلفاء على وضع نظام للاقتصاد العالمي، لعب كينز دورا رئيسيا في الإعداد لمؤتمر بريتون وودز سنة 1944، كما شارك في مشروع إنشاء صندوق النقد الدولي مع مسؤول الخزانة الأمريكي هاري وايت Harry White. وأصبح كتابه "النظرية العامة" يمثل الفكر المعتمد لمعظم الدول الصناعية لما بعد الحرب، واكتسب كينز اعترافا دوليا وأهمية كبرى.

المحور الثاني: عوامل وظروف ظهور النظرية الكينزية

ظهرت النظرية الكينزية في ظل مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية أهمها ما يلي:

1. صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع بداية الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك بالخصوص في عيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات)، الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب لأغراض تمويل الحرب، فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي؛
2. فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير ظاهرة البطالة التي حدثت مع نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي في أوروبا وأمريكا، وظهرت بوضوح خلال أزمة الكساد الكبير، حيث كانت النظرية الكلاسيكية تعتبر أن البطالة دائما عامل عارض ومؤقت لا يلبث أن يزول حتما، (بن عصمان، 2003، صفحة 86) غير أن الواقع أثبت أن معدلات البطالة لم تنخفض رغم استعداد العمال المتعطلين للعمل بأجر منخفض، ففي إنجلترا مثلا لم تنخفض نسبة البطالة عن 10% من مجموع العمال، خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية؛
3. عدم فعالية ألية السوق وجهاز الأثمان في احتواء الاضطرابات الدورية التي كانت تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية، وذلك وفقا للنظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية؛
4. رفض المذهب الليبيرالي الكلاسيكي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في حين أثبت الواقع ضرورة تدخل الدولة لضمان التشغيل الكامل ورفع مستوى الطلب؛
5. انهيار قانون ساي للمنافذ الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الموازي له، وهو ما تجلى بوضوح خلال أزمة الكساد الكبير أين لم يجد العرض منفذا له، وأصبح الطلب هو المحفز الأساسي للعرض وليس العكس؛
6. الركود الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد العالمي بداية من العشرينيات من القرن الماضي، والذي تحول إلى أزمة الكساد الكبير سنة 1929، نتيجة لانخفاض الطلب على سلع الاستثمار وعلى اليد العاملة، حيث أصبح النظام الرأسمالي عاجزا عن تحقيق التشغيل الكامل؛ (السيد أحمد، 2009، صفحة 276)
7. عدم وجود آليات لتوجيه السوق والاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى، بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التعاون الدولي والمصالح المتبادلة بين الدول؛
8. تزامن ظهور الفكر الكينزي مع أزمة الكساد العالمية 1929، والتي أبانت على فشل النظرية الاقتصادية القائمة آنذاك، وعدم قدراها على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي الحاد الذي شهده العالم، وعدم القدرة على تقديم حل لإنعاش الإنتاج والتوظيف.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لأفكار كينز مساحتها المنتظرة من النجاح ولتوجه ضربة قوية للرفض الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المحور الثالث: خصائص التحليل الاقتصادي عند كينز

يتميز التحليل الكينزي بالخصائص التالية:

أولا: تحليل قصير المدى:

يعتمد كينز في تحليله الاقتصادي على الفترة قصيرة الأجل (فترة لا تتعدى سنتين)، حيث افترض ثبات السكان ورأس المال والفن الإنتاجي، ونظر إلى المتغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة، أما بالنسبة للفترة الطويلة فإن كينز يقول "إنه في المدة الطويلة فإننا سنكون جميعاً أمواتا". ونتيجة لذلك فقد نظر إلى الاستثمار باعتباره جزءاً من الإنفاق والطلب الكلي، وأهمل دور الاستثمار باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية، وكمغير لحجم رأس المال في الأجل الطويل. إن اعتماد كينز على الفترة القصيرة جعله يربط بين التغير في الدخل القومي من جهة وبين العمالة من جهة أخرى. (جهان و محمود، 2014، صفحة 54) وبالتالي فهو يبحث في محددات التشغيل والدخل القومي، وأدت نظرية كينز في الواقع إلى تطور ما يعرف باسم الحسابات القومية.

ثانيا: تحليل على المستوى الكلي:

تحليل كينز هو تحليل كلي ويتعامل مع معطيات كلية أو إجمالية ولا يناقش السلوك الفردي، أي أن كينز نظر للاقتصاد الكلي (الدخل القومي، الاستثمار القومي، الاستهلاك القومي، البطالة، التضخم...)، (عزمي، 1977، صفحة 118) لأنه بصدد حل أزمة اقتصادية عامة. ويعتبر تحليل كينز هو الأساس لظهور التحليل الكلي.

ثالثا: تحليل نقدي:

انتقد كينز تقليص دور النقود من طرف الكلاسيك الذين حصروه فقط في وظيفة التبادل، واعتبروا أن إدخال النقود في التحليل الاقتصادي لا يغير شيئا سوى تحديد المستوى العام للأسعار، فإذا زادت كمية النقود في الاقتصاد ارتفع المستوى العام للأسعار والعكس صحيح (النظرية الكمية للنقود). غير أن كينز يعتبر أن النقود لها دور كبير في الاقتصاد ولا يمكن فصلها عن الاقتصاد العيني، (ساكر، 2006، صفحة 19) وهذا يرتبط بافتراض هام تجاهلته المدرسة التقليدية وهو "الخداع النقدي"، الذي يمكن حسب كينز أن يقع فيه الأفراد، وأنهم ليسوا دائما بهذا القدر من الرشادة كما ادعى الكلاسيك. فالعامل يفكر بالأجور الإسمية وليس الأجور الحقيقية (الأجر الإسمي هو الأجر النقدي الذي يتلقاه العامل، أما الأجر الحقيقي فيشير للقوة الشرائية للأجر، وهو عبارة عن الأجر الاسمي منسوبا إلى المستوى العام للأسعار)، إذ يقبل الفرد الزيادة في الأسعار ولا يقبل إطلاقاً انخفاض الأجور الإسمية، حتى ولو كانت النتيجة واحدة على المقدرة الشرائية. (البلاوي، 1995، صفحة 135) هذا الخداع جعل كينز يفترض أن الأجور النقدية جامدة لا تعرف المرونة والقدرة على التغيير، وهذا لعدة أسباب منها ما هو نفسي ومنها ما يرتبط بالنقابات وغيرها. ونتيجة لذلك اعتبر كينز أن وجود فائض في عرض العمل إذا رافقه عدم تغير في الأجور لن يزيد من الطلب على العمل في سوق العمل، وبالتالي لا يمكن القضاء على البطالة إلا إذا توفرت شروط أخرى، ترتبط بزيادة الطلب الكلي الذي يدفع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي في زيادة في طلب العمال.

رابعا: في حالة الاختلال يكون التعديل الاقتصادي بواسطة الكميات:

كلما كانت الفترة المعنية بالتحليل قصيرة كلما أصبحت فرضية ثبات الأسعار معقولة، ففي ظل النموذج الكينزي تكون الأسعار جامدة في الأجل القصير، بحيث أن المشتريات المرغوبة (الكميات المطلوبة) والتي تفوق الإنتاج المخطط (الكميات المعروضة) تدفع المؤسسات للزيادة في الكميات المنتجة بدون الرفع في الأسعار. وفي نفس الوقت إذا كانت المشتريات المرغوبة أقل من الإنتاج المخطط، فإن المؤسسات تقوم بتقليص حجم الإنتاج بدون تخفيض السعر، لأن تكاليف إنتاجها تكون ثابتة في الأجل القصير. (تومي، 2013، صفحة 182) ولهذا نقول بأن النموذج الكينزي المبسط هو نموذج تعديل بواسطة الكميات عوضا عن الأسعار.

المحور الرابع: الأفكار الاقتصادية عند كينز

عند الحديث عن النظرية الكينزية فإنه لا يمكن استعراض كافة الأفكار الاقتصادية لكينز، نظرا للثراء الفكري الذي تميز به خلال حياته الفكرية، لذلك فإن عرض الأفكار الاقتصادية لكينز ينصب في الواقع على الأفكار التي عرضها في كتابه الشهير "النظرية العامة"، الذي يعد ثورة في الفكر الاقتصادي. وقد تناولت النظرية الكينزية في هذا الكتاب الأفكار الاقتصادية المتعلقة بنظرية التشغيل والطلب الكلي الفعال والنظرية النقدية ودور الدولة وبالتالي السياسة الاقتصادية، ونتناول فيما يلي أهم هذه الأفكار.

أولا: التشغيل والطلب الكلي الفعال

رأينا سابقا أن النظرية الكلاسيكية استندت في نظرية التشغيل والتوزان الاقتصادي على قانون الأسواق لـ"ساي"، والذي مفاده أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، ويتحقق بالتالي التشغيل الكامل للموارد وللعمالة. وتستند المساواة بين العرض والطلب إلى أن كل دخل ناجم عن الإنتاج سوف يتحول إلى طلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع الاستثمارية، أي أن كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار، نظرا لأن النقود كان ينظر إليها على أنها وسيلة للتبادل. وإذا حدثت بطالة فإن تغيرات الأثمان كفيلة بالقضاء عليها، نظرا لأن انتشار البطالة يترتب عليه ازدياد عرض العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، مما يرفع معدل الربح ويؤدي إلى تنافس أرباب الأعمال في تشغيل العمال، ويظل الأجر ينخفض والإنتاج يرتفع تلقائيا، والطلب على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الكامل للعمال ويقضي على البطالة. (شقير، 1988، صفحة 224)

وبالتالي، فإن نموذج الفكر التقليدي هو نموذج للتوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل، الذي يستبعد البطالة الإجبارية أصلا، وقيام البطالة عند التقليديين، إنما يرجع إلى أوضاع مؤقتته لن تلبث أن تزول، وإلى قيود مفروضة على السوق وإزالتها كفيلة بإعادة التوازن.

وعلى العكس من ذلك فقد رفض كينز في كتابه "النظرية العامة" التحليل الكلاسيكي السابق، ورفض بذلك قانون ساي للمنافذ، وقال أن العرض لا يخلق الطلب بل العكس تماما "الطلب هو الذي يخلق العرض"، لأن المنتجين يبدؤون بالإنتاج إذا توقعوا أن هناك طلبا على سلعهم، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب. فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي. وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل. ويفسر كينز ذلك بالنظرة المغايرة للنقود، فليس صحيحا أن النقود مجرد وسيط للتبادل، وأن كل دخل نقدي لابد أن يتحول إلى طلب على السلع والخدمات؛ بل إن للنقود دورا آخر هي أنها مخزن للقيم، فالنقود قد تطلب لذاتها، وأن جزء من الدخل الكلي يتحول إلى ادخار نتيجة للطلب على النقود غير المشتق من الطلب على السلع، وهو ما عبر عنه كينز بفكرة "تفضيل السيولة" (هاشم،

1975، صفحة 125)، وبالتالي يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، وحتى يتحقق التوازن يجب أن يتم تحفيز الطلب الكلي الفعال وهو "ذلك الطلب على مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية المدعم أو المصحوب بقوة شرائية"، وذلك عن طريق تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية.

وبذلك وصل كينز إلى أن الذي يحدد مستوى التشغيل هو الطلب الكلي الفعال على السلع، فإذا زاد الطلب الكلي الفعال على السلع ازداد عدد العاملين، وإذا انخفض الطلب الكلي الفعال على السلع انخفض عدد العاملين. ومن هنا لم يعد يظهر مفهوم التشغيل الكامل، (بلعزوز، 2006، صفحة 35) لأن التشغيل مرتبط بالطلب الفعلي على السلع، والذي غالبا ما يكون دون مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فإن التوازن الاقتصادي قد يحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل.

وهكذا يتضح أن تحليل كينز يعترف بأن البطالة ليست أمرا استثنائيا ومؤقتا، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعال غير كافية لتشغيل كافة الموارد. ومن هنا تأتي أهمية تحليل مكونات هذا الطلب الفعلي أو الفعال، وهي عند كينز الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.فإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين فإن الاقتصاد يجد توازنه دون مستوى التشغيل الكامل أي مع وجود بطالة.

ثانيا: الاستهلاك والاستثمار عند كينز

وصلنا إلى أن كينز يقسم الطلب الكلي الفعال إلى نوعين: طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية، ومستوى التشغيل يتحدد على مدى الطلب الكلي الفعال على هذين النوعين:

1. **الطلب على السلع الاستهلاكية:** يمثل الاستهلاك ما يتم إنفاقه على السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها الناس في حياتهم اليومية، وهو أيضا الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات (ساحلي، 2022، صفحة 190)، ويحكم حجم الطلب الكلي الفعال من أفراد المجتمع على هذه السلع عاملان أساسيان هما:
   أ. **الدخل:** يرى كينز أن الدخل هو المحدد الأول والرئيسي للاستهلاك، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك لكن بنسبة أقل، ذلك أن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك بالضرورة، ولكن ليس بمقدار زيادة الدخل تماما، لأنه سيبقى من الدخل ما يتم ادخاره، وكلما زاد الدخل أكثر زاد الادخار أكثر، وقل الانفاق على السلع الاستهلاكية أكثر. (السيد أحمد، 2009، صفحة 279) وبذلك ربط كينز بين الاستهلاك والادخار باعتبار أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لا ينفق أو هو الامتناع عن الاستهلاك.
   ب. **عوامل ذاتية وموضوعية:** لم ينكر كينز دور العوامل والمحددات الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك رغم اعتباره للدخل المحدد الرئيسي للاستهلاك، ولكنه أوضح بأن دورها أقل من الدخل، كما أنها تتميز بالثبات في الأجل القصير، وقد قسمها إلى **عوامل ذاتية أو شخصية** والتي تمارس تأثيرا في إقبال الفرد على السلع الاستهلاكية بقوة أو بتردد، ويختلف أثر العامل النفسي تبعا للمعطيات والظروف المرافقة، ومنها على سبيل المثال الإسراف والبخل، التحوط للمستقبل، العمر، الأذواق... **وعوامل موضوعية** تنطلق من أسباب اقتصادية مثل الثروة، الكسب المالي، مستوى الائتمان، سعر الفائدة، الإجراءات الضريبية... (رشدي، 2014، صفحة 3)

2. **الطلب على السلع الاستثمارية**: سلع الاستثمار هي الآلات والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية. وقد أولى كينز أهمية كبيرة للاستثمار باعتباره إنفاقا يضاف للطلب الإجمالي. ويرى أن الاستثمار متغير مستقل عن الدخل، حيث تحدد دالة الاستثمار متغيرات أخرى يتوقف عليها حجم الاستثمار، والتي تتمثل أساسا في **الكفاية الحدية لرأس المال** (العائد على الاستثمار) **وسعر الفائدة** (تكلفة النقد)، فإذا كانت الكفاية الحدية أكبر من التكاليف التي سيدفعها المستثمر؛ فإنه سيُقبل على الاستثمار، والعكس صحيح. كما عرّف كينز الكفاية الحدية لرأس المال على أنها "سعر (معدل) الخصم الذي يساوي بين تكلفة الاستثمار والقيمة الحالية للإيرادات المتوقعة من استخدامه"، (البلاوي، 1995، صفحة 144) حيث تتم مقارنة معدل الخصم (والذي يطلق عليه الآن معدل العائد الداخلي للاستثمار) مع سعر الفائدة، فإذا كان سعر الخصم أو معدل العائد أكبر من سعر الفائدة فإن المستمثر يجد من مصلحته في القيام بالاستثمار وإلا فلا.

وبعد هذا العرض حول الاستهلاك والاستثمار يتضح أن محددات الدخل القومي والعمالة عند كينز تنحصر في ثلاثة أمور هي: (Hayes, 2008, p. 56)

- الميل للاستهلاك؛
- الكفاية الحدية لرأس المال؛
- سعر الفائدة.

فهذه العناصر تحدد حسب كينز الطلب الكلي الفعال من استهلاك واستثمار، فالميل للاستهلاك يحدد الطلب على الاستهلاك، وسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال يحددان معا الاستثمار.

ثالثا: المساواة بين الادخار والاستثمار

يصدر قرار الادخار عن القطاع العائلي بينما يصدر قرار الاستثمار عن قطاع المشروعات أو القطاع الإنتاجي، وبالتالي إمكانية التفاوت والاختلاف بين قرارات الادخار وقرارات الاستثمار المخطط لها. وقد أوضح كينز أنه إذا كان من الممكن أن تختلف قرارات الادخار والاستثمار المخطط لها، إلا أنه في نهاية كل فترة لابد أن يتساوى الادخار والاستثمار المتحققين، (الموسوي، 2009، صفحة 121) ويزول التفاوت بين الكميات المخطط لها وتلك المحققة عن طريق التباين بين التوقعات والإنجازات.

وبالتالي فإن الاستثمار يؤدي تلقائيا للادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل، وهو ما عبّر عنه كينز "بمضاعف الاستثمار" والذي يقصد به "ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني والتي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل" (بلعزوز، 2006، صفحة 43). فإذا كانت هناك زيادة في الاستثمار الحكومي أو الخاص فإن الدخل سيزيد، وهذه الزيادة في الدخل تولد إدخارا في نهاية الدورة يكون مساويا للاستثمار الأولي، نظرا لأن الادخار متغير تابع للدخل.

ووفقا للتحليل الكينزي إذا كان الاستثمار مساويا للادخار بقي الإنتاج والتشغيل ثابتين عند المستوى ذاته. أما إذا قل الاستثمار عن الادخار فإن جزءا من السلع المنتجة سيبقى من دون تصريف، وسيتجه الاقتصاد بالضرورة إلى الانكماش الذي يعني تقليل الإنتاج ومن ثم تقليل عدد العاملين، أي بدء أزمة البطالة. وبالمقابل إذا زاد الاستثمار عن الادخار ستكون هناك حاجة إلى زيادة التشغيل ومن ثم

زيادة الإنتاج، ذلك أن زيادة الطلب على سلع الاستهلاك المعروضة في السوق والمتبقية جراء الادخار تؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب الفعلي الكلي القائم فعلا، الأمر الذي يتطلب زيادة التشغيل لزيادة الإنتاج. (السيد أحمد، 2009، صفحة 284)

وقد خلص كينز من هذا التحليل إلى نتيجة مهمة مفادها أن تحقيق مستوى التشغيل الكامل لم يعد ممكنا. فحسبه ليس من الضروري أصلا أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل مساويا تماما دائما لمستوى الإنتاج والاستثمار، وليس من الضروري أن يستمر التزايد في التشغيل حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل، لأن التشغيل الكامل حتى يتحقق يتطلب أن يكون طلب الاستثمار مساويا للادخار الذي يقوم به المجتمع كله عند مستوى التشغيل الكامل. ويرى كينز أن تحقق هذه المعادلة لم يعد ممكنا، حيث بيّن أن الطلب على سلع الاستثمار المتوقعة للدول الرأسمالية أقل من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الشامل، أي أن الاستثمارات ستقل عن مستوى الادخار المتحقق، ولذلك سينخفض الإنتاج وينخفض معه التشغيل.

رابعا: وظيفة النقود

يعتبر كينز من بين أهم الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماما كبيرا للنقود في النظرية الاقتصادية من البداية، فقد رفض مبدأ حيادية النقود في النشاط الاقتصادي، وربط بذلك الاقتصادي النقدي بالاقتصاد الحقيقي (العيني)، وبين أن التغير في كمية النقود يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة. ويعود هذا التداخل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي إلى ترجيح كينز لدور النقود بوصفها مخزنا للقيمة، (ساكر، 2006، صفحة 19) فعندما يعلق الأفراد أهمية خاصة على النقود بوصفها حافظة للقيمة في ظل التشاؤم من مستقبل الأصول المالية الأخرى؛ فإن تفضيلهم العالي للسيولة سيؤدي إلى تراجع الإنفاق، وهذا له تأثير واضح على الاقتصاد الحقيقي، لأن قدرة المنشآت على بيع إنتاجها ستكون أقل، وربما تضطر إلى تسريح بعض العمال وما إلى ذلك من سياسات انكماشية.

وقد استخدم كينز مصطلح "الكمية النقدية" للدلالة على عرض النقود، وهو متغير خارجي يتوقف على قرارات السلطات النقدية، وهو الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي، والنقد الكتابي أو نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية. كما استخدم مصطلح "تفضيل السيولة" للدلالة على الطلب على النقود، (هاشم، 1975، صفحة 124) الذي يمثل تجديدا من ناحية كينز، فلم يقتصر فيه كينز على الطلب على النقود لباعث المعاملات والاحتياط، وإنما أظهر الطلب على النقود لباعث المضاربة، واعتبره دالة في سعر الفائدة.

وقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، فأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة. وبذلك توصل كينز إلى أن النقود ليست وسيطا للمبادلة فقط؛ كما زعم الكلاسيك، بل إن لها وظائفا أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- **وظيفة التبادل والمعاملات**: فالنقد يلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري، ويتوقف الطلب على النقود لغرض المبادلات على الدخل، فكلما زاد الدخل زادت الحاجة للمعاملات وبالتالي زاد الطلب على النقود باعتبارها وسيطا في المبادلات.
- **مستودع (معيار) للقيمة**: يصلح النقد أن يكون كمعيار لقيمة النقد، أي أنه يحمل قيمة ذاتية.

- **المضاربة (مخزن للقيمة)**: أكد كينز على هذه الوظيفة، حيث يمكن استخدام النقد في الأسواق المالية من خلال شراء الأسهم والسندات. وهنا تعتبر النقود مخزنا للقيم وتتم المقارنة بين الاحتفاظ بالنقود سائلة أو توظيفها في أصول مالية (خاصة السندات)، فإذا زاد سعر الفائدة على الأصول المالية فإن الأفراد لا يحتفظون بنقودهم سائلة ومعطلة إلا في الحدود الدنيا. أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة بانتظار أن تتحسن أسعار الفائدة في المستقبل، فهنا يميل الأفراد إلى تفضيل السيولة نظرا لانخفاض أسعار الفائدة (قريصة، 1984، صفحة 206). ومن هنا فإن الطلب على النقود لباعث المضاربة باعتبارها مخزنا للقيم يتوقف على أسعار الفائدة السائدة ويتغير معها عكسيا.
- **وظيفة الاحتياط**: بمعنى أن النقد يطلب كسيولة يحتفظ بها للطوارئ والمشاريع المستقبلية.
- **إعادة التوازن الاقتصادي**: أكد كينز على أن للنقد دورا هاما في إعادة التوازن للاقتصاد في حالة الانكماش أو في حالة التضخم.

خامسا: نظرية تفضيل السيولة

رأينا سابقا أن كينز عبّر عن الطلب على النقود بتفضيل السيولة وأنه هذا الأخير يعرف بأنه "الدوافع التي تحمل الأفراد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)"، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة. (بلعزوز، 2006، صفحة 50)

وقد بنى كينز نظريته في تفضيل السيولة من خلال طرح سؤال بسيط: لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود؟ وقد أجاب عن هذا السؤال من خلال تحديد ثلاثة دوافع لاحتفاظ الأفراد بالنقود هي:

1. **دافع المبادلات**: وهو الدافع الرئيسي الذي يحفز الأفراد على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، حيث يتناسب حجم المبادلات مع مستوى الدخل.
2. **دافع الحيطة والحذر**: رأى كينز أن الأفراد يحتفظون بالسيولة أيضا لمواجهة الحالات الطارئة أو غير المتوقعة، ويتوقف الطلب الأفراد على النقود لغرض الاحتياط على توقعاتهم بخصوص المبادلات التي قد يضطرون لإجرائها. (صخري، 2005، صفحة 229) ولذلك فقد رأى كينز أن الطلب على النقود بدافع الحيطة يتبع أيضا لمستوى الدخل.
3. **دافع المضاربة**: المضاربة عند كينز هي إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية، ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول. ويعد الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة من ابتكار كينز، حيث يعبر عن توفر أرصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الأرباح. فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدية. وتكون العلاقة عكسية ما بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وبين سعر الفائدة. (الشمري، 2007، صفحة 306) فعند ارتفاع سعر الفائدة يتجه الأفراد إلى استثمار أموالهم في شراء السندات نظرا لانخفاض أسعارها (حيث أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وقيمة السندات)، وينخفض بذلك الطلب على النقود بغرض المضاربة. والعكس صحيح،

فعند انخفاض سعر الفائدة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة نقدية نظرا لارتفاع أسعار السندات، فيزيد الطلب على النقود بغرض المضاربة. ويمكن تبسيط الشرح السابق كما يلي:

سادسا: التفسير الكينزي للبطالة

اعتقد الكلاسيك بإمكانية النظام الرأسمالي تجاوز أزمات الركود الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة إذا ما ترك حرا بدون تدخل الدولة ونقابات العمال في تحديد الأجور، إلا أن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أبطلت هذه المزاعم، اذ ارتفعت نسبة البطالة إلى مستويات عالية رغم انخفاض الأجور.

يرى كينز على عكس الكلاسيك، أن انخفاض الأجور يؤدي إلى نقص طلب العمال على السلع والخدمات، الأمر الذي يضطر المنتجين إلى تخفيض إنتاجهم وتقليص عدد العمال الذين يشغلونهم، كما يدفع هذا المستثمرين إلى تخفيض استثماراتهم، مما يعني زيادة معدلات الادخار، وبما أن الادخار عنصر انكماشي يؤدي إلى تقلص الطلب الاستهلاكي، فلا يمكن تعويض النقص في الاستهلاك إلا من خلال زيادة الطلب الاستثماري. (بوزار و كسيرة، 2014، صفحة 45)

وهكذا فإن مستوى الإنتاج والتشغيل يتحددان بمستوى الطلب الكلي على السلع، فزيادة الطلب الكلي على السلع يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين، وهو ما يدفعهم إلى زيادة التشغيل والعكس صحيح. إضافة إلى أن الادخار يؤدي إلى عدم القدرة على تصريف مجموع الإنتاج، ولا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يستمر إلا إذا تم تصريف مجموع الإنتاج، وهذا الأمر لا يتم إلا إذا تحول الادخار إلى استثمار يمتص الفائض من السلع التي تزيد عن حاجة المستهلكين، فإذا كان الاستثمار يساوي الادخار، بقي الإنتاج والتشغيل ثابتين عند نفس المستوى، أما إذا زاد الاستثمار عن الادخار فإن مستوى الإنتاج والتشغيل سيزيد، أما لو قل الاستثمار عن الادخار فإن ذلك سيسبب تناقص الإنتاج والتشغيل. (بن حمزة، 2013)

ويرى كينز أيضا أن مستوى التشغيل الذي يتحقق داخل المجتمع لن يكون بالضرورة هو مستوى التشغيل الكامل (الذي يتحقق عندما يكون الاستثمار مساويا للادخار)، لأن الادخار لا يتحول بالضرورة بكامله إلى استثمار، بسبب ضيق مجالات الاستثمار، نتيجة للمنافسة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة كما رأينا سابقا، وكذلك بسبب تشاؤم المستثمرين، ومن ثم فإن مستوى الإنتاج والتشغيل سيتحددان عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، ويكون حتما هناك مستوى معين من البطالة.

ولحماية النظام الرأسمالي من الآثار السلبية التي ترتبط بالبطالة يطالب كينز بالتنازل عن جزء من الحرية الاقتصادية والدعوة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من أجل الرفع من مستوى الطلب الكلي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري.

سابعا: تدخل الدولة والسياسة الاقتصادية عند كينز

يرى كينز أن البطالة ناشئة عن عدم كفاية الطلب الكلي الفعال على السلع، ولهذا يرى بضرورة رفع مستوى هذا الطلب بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري. ومن أجل ذلك نادى بضرورة التخلي عن سياسة الحرية الاقتصادية المطلقة، وحتمية تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية من أجل معالجة الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي، وامتصاص ما يمكن امتصاصه من البطالة.

وقد عمل كينز على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبعها الدولة لتحقيق التوازان الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وقد قسمها إلى **سياسة مالية وسياسة نقدية**، وتجدر الإشارة إلى أن كينز كان أقل اهتماما بالسياسة النقدية مقارنة بالسياسة المالية، فبالرغم من أن الفضل يرجع له في إدماج النقود في النظرية الاقتصادية ورفض فكرة حيادية النقود؛ فقد كان يرى أن اعتماد سياسة نقدية قائمة على تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، إما عديم الجدوى أو قليل الفعالية، ذلك أن أسعار الفائدة في ذلك الوقت –ثلاثينيات القرن الماضي– كانت شديدة الانخفاض بحيث أن أي تخفيض لم يكن مشجعا على الاستثمار، خاصة مع تشاؤم المستثمرين حول مستقبل الاقتصاد، فكل تخفيض في أسعار الفائدة أو زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة اكتناز النقود، وليس إلى تشجيع الاستثمار، الأمر الذي عرف في ذلك الوقت "بمصيدة السيولة".

ولكنه رأى بالمقابل أن السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية أكثر فعالية في محاربة البطالة وتحريك الطلب الفعال (خاصة سياسة زيادة الإنفاق الحكومي). وقد أخذ الرئيس الأمريكي سابقا "روزفلت" بسياسة مماثلة فيما يتعلق بالمشروعات العامة فيما عرف بسياسة العهد الجديد، وكان لها أثر واضح في القضاء على البطالة في ذلك الوقت.

ولذلك يقترح كينز جملة من الإجراءات من أجل رفع الطلب على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار من أجل زيادة الطلب الفعلي الكلي، الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي لزيادة الطلب على اليد العاملة ويخفض من معدل البطالة، وتتمثل أهم هذه الأجراءات فيما يلي:

1. **في مجال رفع الطلب الاستهلاكي**: ينصح كينز بالإجراءات التالية: (عمارة، 2016، صفحة 24)
   - إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة بقصد تخفيف التفاوت بين طبقات المجتمع الرأسمالي، من خلال فرض الضرائب التصاعدية التي تتزايد الضريبة بموجبها على أصحاب الدخول الكبيرة (الأغنياء وأصحاب الثروة)، وتقل الضرائب المقتطعة من أصحاب الدخول الصغيرة.
   - قيام الدولة بنقل الجزء المقتطع من الأغنياء وأصحاب الثروة إلى الفقراء بطرق مختلفة، تبدا من الإعانة النقدية المباشرة والخدمات العينية المجانية، والخدمات التي تباع للفقراء بأسعار زهيدة تكون أقل من نفقاتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية لأن ما سيوفره الفقراء من خلال هذه الخدمات سينفقونه على سلع استهلاكية أخرى.
   - ضرورة تحمل الدولة جزء من عبء الخدمات الضرورية من تعليم وصحة وغيرها، وتقديمها مجانا أو على الأقل تقديمها بأسعار اسمية أو رمزية تشجع الناس على الاقبال عليها، ومن ذلك على سبيل المثال أن تفتتح المشافي التي تشرف عليها الدولة وتنفق عليها، وكذلك المدارس الحكومية المجانية. وهذا ما سيؤدي إلى رفع الطلب على ما تتطلبه هذه الخدمات من سلع.
2. **في مجال رفع الطلب الاستثماري**: ينصح كينز بالإجراءات التالية: (السيد أحمد، 2009، صفحة 289)
   - قيام الدولة بإنشاء مشروعات استثمارية لتوظيف العمال العاطلين.

- تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة تستوعب العمال العاطلين، وتسمى هذه السياسة بسياسة النقود الرخيصة المشجعة للاستثمارات.
- محاربة الاحتكارات عامة لمنع ارتفاع أسعار السلع وانخفاض الطلب عليها، وهذا الإجراء يعمل على سيادة المنافسة الحرة في السوق وبقاء الأسعار منخفضة ويكون الطلب على السلع كبيرا، مما يعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل.

المحور الخامس: الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي

كان لفكر المدرسة الكينزية أكبر الأثر في إدخال أدوات تحليل جديدة لدراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، فكان هذا الفكر محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاؤوا بعده. لذلك تعتبر أفكار كينز بمثابة ثورة على مبادئ وقوانين الكلاسيك والنيو كلاسيك، وثروة لما قدمه من جهد فكري وعلمي استطاع من خلاله أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي، فوصف تفسيره وتحليله للأزمة بالواقعية والعلمية، كما عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، واستطاع بذلك أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل.

على الرغم من كل الاسهامات الإيجابية التي قدمها كينز للفكر الاقتصادي؛ إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التركيز على جانب الطلب الفعال وإهمال جانب العرض من التحليل الاقتصادي؛
- عدم الاهتمام بالتحليل طويل الأجل، والاقتصار على الأجل القصير؛
- عدم الاهتمام بالتحليل الجزئي للاقتصاد؛
- تمكن النموذج الكينزي من تفسير ومعالجة حالة الكساد آنذاك، إلا أنه قد لا يكون صالحا في غير تلك الظروف باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم؛
- إهمال فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد والتركيز على السياسة المالية فقط؛
- يرى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيًا في التأثير على الطلب، بينما يرى كثير من الاقتصاديين الآن أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تشكيل منحنيات الطلب؛
- يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق، وقد يدخرون تحسبًا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية قد لا تكون فعالة كما ينبغي لها؛
- أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية اللاحقة عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جدا عن سعر الفائدة، فيصعب القول أن سعر الفائدة يمكن أن يكون محددا للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تنخفض الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جدا بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة، وذلك نظرا للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتشاؤم ولا تدفع للاستثمار.

وفي الأخير يجب التنويه إلى أن ما تم لتطرق له في هذا الفصل ليس كل ما قدمه كينز من فكر اقتصادي، وليست هذه هي كل نظرياته الاقتصادية، ولكن ما تم تقديمه هو محور مذهبه الاقتصادي الذي أسهم إسهاما كبيرا في الخروج من أزمة الكساد الكبير وحماية النظام الرأسمالي من الانهيار أمام الثورة العمالية التي تنبأ بها كارل ماركس.

وقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سبعينيات القرن العشرين، عندما عانت العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم «الركود التضخمي»، وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك، حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة. وهنا ظهرت أفكار جديدة تجمع ما بين التحليل الكينزي والتحليل النقدي، ظهر على إثرها نظريات اقتصادية معاصرة، وهو ما سنتطرق له في الفصل القادم.

أسئلة الفصل العاشر:

1. ما هي أهم الانتقادات التي وجهها كينز للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية؟
2. تطرق كينز بشكل بارز لفكرة الطلب الكلي الفعال، اشرح هذه الفكرة
3. ما هي أبرز ظروف نشأة النظرية الكينزية؟
4. من بين خصائص التحليل الكينزي أنه تحليل كلي ونقدي، اشرح ذلك
5. ما هي العلاقة التي استخلصها كينز بين الطلب الكلي الفعال وبين التشغيل؟
6. ما هي محددات الاستثمار حسب كينز؟ اشرحها
7. لماذا كانت نظرة كينز للنقود مغايرة عن نظرة الكلاسيك؟
8. اشرح نظرية تفصيل السيولة عند كينز
9. ما هي الاقتراحات التي قدمها كينز لامتصاص البطالة؟
10. ما هي أبرز الانتقادات التي وجهت للفكر الكينزي؟

الفصل الحادي عشر:

النظريات ما بعد الكينزية

الفصل الحادي عشر: النظريات ما بعد الكينزية

تعد التيارات والمدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة في الفكر الاقتصادي حصيلة انعكاس تفاعلات نشأت عن الثورة التي أحدثها كينز في مسار تطور النظرية الاقتصادية. فإذا كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية قد واجهت مشكلة البطالة ونقص الطلب الفعلي، فقد عرف العالم بعد الحرب المشكلة العكسية لزيادة الطلب الفعلي وظهور موجات التضخم. وكان الاعتقاد السائد أن العلاج الكينزي لمشكلة البطالة يصلح معكوسا لعلاج مشكلة التضخم، الأمر الذي لم يتحقق دائما بنفس السهولة واليسر. كما لم تلبث أن ظهرت أعراض جديدة لم تكن معروفة من قبل، حيث اجتمعت البطالة مع التضخم في نفس الوقت، وهو ما عرف باسم "الركود التضخمي". لذلك تعددت الدراسات والمحاولات الاقتصادية في تفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع العلاج وإعطاء التفسير المناسب لها، فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية التقليدية وعلى النظرية الكينزية.

وبذلك لا يمكن القول أن علم الاقتصاد قد تجمد عند كينز والنيوكلاسيك، بل إن ثمة إسهامات أساسية قد أضيفا للفكر الاقتصادي خلال نصف القرن التالي على ظهور مؤلف كينز في "النظرية العامة". ولعل أهم الاتجاهات التي ظهرت تتمثل في "المدرسة النقدية أومدرسة شيكاغو" بزعامة ميلتون فريدمان، و"المدرسة الكينزية الجديدة أو الكينزيون الجدد" خلال السبعينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى "مدرسة التوقعات الرشيدة أو ما يعرف بالكلاسيكيون الجدد"، و"مدرسة اقتصاديات جانب العرض".

المحور الأول: المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريبا، أعاد الحياة لهذه النظرية في عام 1956 الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 "ميلتون فريدمان" (1912-2006)، فقد أعاد صياغة النظرية الكمية التقليدية للنقود في صورة حديثة أطلق عليها "النظرية الحديثة لكمية النقود"، والتي ظهرت بعد عجز الفكر الكينزي في معالجة أزمة الركود التضخمي. وقد أطلقت تسمية "المدرسة النقدية المعاصرة" أو "مدرسة شيكاغو" على رواد هذه المدرسة بعد أزمة الركود التضخمي خلال السبعينات.

وعلى عكس كينز الذي بدأ حياته متأثرا بأفكار التقليديين عن النقود وشارحا لنظرية كمية النقود وفقا لمعادلة ألفرد مارشال، ومنتهيا بمعارضته لها؛ فإن فريدمان بدأ حياته كينزيا ثم انتهي مدافعا عن نظرية كمية النقود في ثوب جديد. وقد هاجم فريدمان أفكار كينز في نقطتين أساسيتين هما:

- أن الاقتصاد القومي أكثر استقرارا مما افترضه كينز، لذلك فهو يرى أن مرونة الأسعار والأجور قادرة على توليد ما يسمى بقوى التصحيح الذاتي، وعدم الاستقرار غالبا ما يأتي نتيجة التدخل الحكومي فهو يرى ضرورة ترك الاقتصاد حرا وعدم تدخل الدولة.
- أن النقود لها أهمية أكبر مما افترضه كينز، فهي أهم المتغيرات الاقتصادية إذ تستطيع التأثير في معدل التضخم في الأجل الطويل، فكينز وإن اهتم بدراسة الطلب على النقود (السيولة النقدية)، فقد اعتبر أن عرض النقود متغير مستقل يتوقف على السلطات

النقدية، وأنه لم يوجه اهتماما كافيا لمسألة عرض النقود، تاركا السلطات النقدية دون توجيهات محددة، وأفرط في استخدام السياسة المالية (الإنفاق الحكومي).

أولا: ظروف نشأة المدرسة النقدية

تتمثل ظروف نشأة المدرسة النقدية أساسا في ظهور مشكلة الركود التضخمي مع أواخر ستينيات القرن الماضي، والذي تصاعدت معه معدلات البطالة، الأمر الذي شكل تحديا أمام الفكر الكينزي، حيث لم تنفع السياسات الكينزية التدخلية حتى بشكل عكسي في معالجة هذه المشكلة. الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر وهو فكر المدرسة النقدية –بزعامة فريدمان من جامعة شيكاغو– قائم في أساسه ومنهجه على طروحات المدرسة التقليدية بوجه خاص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية. وقد لاقت أفكار ميلتون فريدمان رواجا بعد أن كانت أفكاره خلال الأربعينيات الخمسينات من القرن الماضي غير رائجة وغير محبذة، نظرا لفعالية الأفكار الكينزية في معالجة اقتصاد أوروبا وأمريكا من مسببات الأزمة الكساد وتحقيق نوع من الاستقرار والازدهار للاقتصاد آنذاك.

ثانيا: مبادئ المدرسة النقدية

تتمثل أهم مبادئ وفرضيات المدرسة النقدية فيما يلي:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات؛
- محددات الطلب على النقود تتمثل في الطلب على الثروة، التغير في مستوى الأسعار، التغير في سعر الفائدة؛
- للنقود دور هام جدا في الاقتصاد، فالنقود من محددات التوازن في الناتج الكلي والأسعار؛
- الحرية الاقتصادية المطلقة ورفض تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- مبدأ الرشادة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية والسلوك الأمثل للسوق مقارنة بسلوك الحكومات.

ثالثا: الأفكار الاقتصادية للمدرسة النقدية

إن من أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية كمية النقود الحديثة (المدرسة النقدية) وعلى رأسها فريدمان؛ تتمثل أساسا فيما يلي: (السيد علي و العيسى، 2004، الصفحات 255-256)

- النظرية الكمية هي نظرية للطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة؛
- للنقود دور كبير في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى التأثير على الإنفاق، فالزيادة في عرض النقود تدفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من خلال زيادة الإنفاق من طرف رجال الأعمال والأسر، وبالتالي رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي؛

- النقود تمارس أثرا مباشرا وهاما على الانفاق الكلي، ومن ثم على الدخل في الفترة القصيرة؛
- إذا كان الطلب على النقود مستقرا فإن مستوى السعر سيتحدد بعرض النقود؛
- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛
- تتحدد الكمية الاسمية للنقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين حسب تصرف السلطات النقدية؛
- يتبنى النقديون مقياس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي؛
- إن أي كساد في اقتصاد ما سببه سياسة نقدية غير ملائمة، فالتغير في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات مباشرة في الناتج المحلي؛
- إن الأسعار والأجور الفعلية تكون دائما مقاربة لمثيلتها التنافسية في الأمد البعيد، والمنافسة في النهاية تولد منتجات جديدة وتكنولوجيا من شأنها أن تحطم الاحتكارات؛
- لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع لحالة عدن التوازن في سوق العمل وسوق السلع، وأن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعالا في الاقتصاد؛
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم؛
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كتلة النقود أكبر من نمو الإنتاج وهذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود، غير أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار هي علاقة سببية وليست علاقة تناسبية؛ (عزي، 2013، صفحة 66)
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي في الأجل الطويل؛
- أفضل سياسة منتهجة من طرف الحكومة هي المحافظة على معدل توسع نقدي مستقر مع نمو اقتصادي غير تضخمي؛
- وجود معدل طبيعي للبطالة الذي لا يتبع الشروط الهيكلية للاقتصاد، وبالتالي لا يمكن الابتعاد عنه طويلا عن طريق سياسات ظرفية؛
- إن الحكومة في نظر النقديين، بطبيعتها غير كفأة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد؛
- يحاول الناس تعظيم رفاهيتهم، وأن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الأساسية، والأفراد يجتمعون لتحقيق منافع من التخصص والتبادل. والناس يتخذون خيارات عقلانية، وأن المستهلكين والعمال والشركات يستجيبون للمحفزات إيجابية كانت أو سلبية.

رابعا: النقود في النظرية النقدية المعاصرة (المدرسة النقدية)

تعتبر نظرية ملتون فريدمان إحدى أعمال مدرسة "شيكاغو"، والتي ظهرت بعد عشرين عاما من ظهور النظرية العامة لكينز، ويرى العديد من الاقتصاديين أن هذه النظرية ما هي إلا محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود، لتتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، ولتستطيع تقديم حلول واقعية للظواهر الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها كانت تهدف أساسا إلى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة التضخم، بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة.

1. عرض النقود:

يعتبر فريدمان أن عرض النقود متغير خارجي، كما يرى أن التغير في المعروض النقدي لابد أن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي، بمعنى ضرورة ضبط معدل التغير في كمية النقود المعروضة بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج كشرط أساسي لاستقرار الأسعار، وهو إجراء معناه الاهتمام بالسياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، حيث أن عرض النقود ليس له أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي، بل له أثر فقط على مستوى الأسعار، وفي المدى القصير يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق ومنه على الدخل، (أبدجمان، 1999، صفحة 331) وعلى هذا الأساس يتبين الدور الفعال للسياسة النقدية. ويجب على السلطات النقدية التحكم في المعروض النقدي عن طريق استخدامها للوسائل المؤثرة على السيولة، وذلك لأن التغيرات الخاصة بالعرض النقدي هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

2. الطلب على النقود:

في سنة 1956 طور فريدمان نظرية الطلب على النقود، وذلك بعد إعادة صياغة نظرية كمية النقود وطرحها في قالب جديد. ورغم اعتماده على فكر سابقيه (مارشال وفيشر) في طرح هذه النظرية إلا أنه اختلف عنهم، حيث افترض فريدمان حالة التشغيل غير الكامل للاقتصاد، بالإضافة إلى إضافات جديدة. كما تعتبر نظرية فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبردج منه إلى تحليل فيشر، أي أن النظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي.

وفي هذا الشأن يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، والأذواق أو ما يطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

ومن ثم فقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال. والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين المشروعات (رجال الأعمال) الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون. (بني هاني، 2002، صفحة 92)

وحسب فريدمان فإن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التالية:

أ. **الثروة الكلية:** والتي يمكن أن تحوزها الوحدات الاقتصادية وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود وتشمل جميع العناصر البشرية وغير البشرية، ولقد ميز فريدمان بين خمسة أشكال من الأصول المكونة للثروة وهي: النقود، الأصول النقدية (السندات)، الأصول المالية (الأسهم)، الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)، رأس المال البشري. ويرتبط الطلب على النقود بتوزيع الثروة على أشكالها هذه وفقا للعائد المحقق من كل نوع من هذه الأصول والمفاضلة بينها.

ب. **الأسعار والعوائد:** يوزع الفرد ثروته على الأشكال السابقة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها بالشكل التالي: (شيحة م.، 1985، صفحة 312)

- **النقود:** تعطي عائدا غير نقدي يتمثل في الراحة والسهولة والأمان، كما يمكن للنقود أن تحقق عوائد نقدية عند إيداعها في البنوك من خلال سعر الفائدة.
- **الأصول النقدية (السندات):** تعطي عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة الممنوح على السندات ويتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار ومعدل التغير في سعر الفائدة.

- **الأصول المالية (الأسهم)**: تعطي عائدا يتمثل في في الأرباح السنوية، ويتوقف هذا العائد على مدى تغير هذه الأرباح وعلى المستوى العام للأسعار، بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية، ويطلق فريدمان على الدخل المتحصل من حيازة الأسهم بسعر فائدة الأسهم في السوق.
- **الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)**: وهي أصل من أصول الثروة يتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول.
- **رأس المال البشري**: من الصعوبة تقدير عائده نقدا او بأسعار السوق، لكن يتمثل في الأموال التي ينفقها أفراد المجتمع في تعلم مهارات ومهن وعلوم جديدة، إلا أن فريدمان يرى أن هناك علاقة (نسبة) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

ج. **الأذواق وترتيبات الأفضليات لدى حائزي الثروة**: لقد أخذ فريدمان بعين الاعتبار الجانب الكيفي للثروة، حيث يرى بأن الفرد لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وبترتيب الأفضليات، مثل الفروق الشخصية التي تجعل البعض يحتفظ بالنقود بالشكل السائل والبعض يستثمرها متحملا المخاطرة. (قريصة، 1984، صفحة 306)

ونستخلص مما سبق أن أي زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة، تكون بسبب ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية، وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

خامسا: السياسة النقدية في الفكر النقدوي

أكد فريدمان على أن السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث يعتبر فريدمان أن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية، موجودة في كل زمان ومكان، لا يمكن مكافحتها إلا عن طريق سياسة نقدية انكماشية، ومصدره هو التوسع في الإصدار النقدي، أي نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

وأكد أيضا على ضرورة الفصل لبن القطاع الحقيقي والنقدي في الفترة الطويلة، لكنه استبعد وجود علاقة بينهما في الفترة القصيرة لوجود الخداع النقدي، حيث يؤثر التغير في كمية النقود على التغير في الناتج الوطني؛ وعليه لابد من تعديل الكتلة النقدية للتأثير على كافة الاقتصاد، وعند زوال الخداع النقدي لا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار، لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة، لأنها لا تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنما تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، فدور السياسة النقدية عند فريدمان هو ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي، لذا اقترح فريدمان تحديد معدل تغير للكتلة النقدية يكون مساويا (بالتقريب) لمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (Faugére, 1996, p. 81)

المحور الثاني: الكينزيون الجدد

تعد المدرسة الكينزية الجديدة والتي تعرف بـ "الكينزيون الجدد"؛ من المدارس المعاصرة في التحليل الاقتصادي الكلي. ظهرت هذه المدرسة مع أواخر السبعينيات من القرن الماضي، أين كان النظام الرأسمالي يعيش ما يعرف بأزمة الركود التضخمي التي شهدها الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية. ويمكن القول أن نشوء هذه المدرسة يعود جزئيا إلى محاولات التصدي لانتقادات المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الكلاسيكيون الجدد) للفكر الكينزي الكلي، ويتفق الكينزيون الجدد مع الكلاسيكيين الجدد في قبول فرضية التوقعات العقلانية التي تحكم القرارات الاقتصادية للعائلات والمنشآت، وأما ما يميز الكينزيين الجدد، فيتمثل في افتراضهم لوجود أنواع متعددة من فشل السوق، أهمها المنافسة غير التامة في تحديد السعر والأجر، الأمر الذي يمكن أن يفسر حالة عدم مرونة الأسعار والأجور، أي بطئها في الاستجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية.

ومن أبرز الكينزيين الجدد نجد كلا من الأمريكيين جيمس توبين James Tobin ووليام جاك بومول William Jack Baumol.

أولا: فرضيات التحليل الاقتصادي للكينزيين الجدد

تستند وجهات النظر للكينزيين الجدد على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- معارضة الفكرة القائلة بأن الأسواق تتوازن باستمرار، حيث أكد الكينزيون الجدد أن الإنتاج يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل، والبطالة طويلة المد هي المتأصلة في نظام السوق الرأسمالي، وأن سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى تشجيع الطلب الكلي غالبا ما تكون ملائمة للحد منها؛
- الأجور والأسعار جامدة وغير مرنة، وأنها تتحرك للأعلى بسهولة ولكنها لا تتحرك إلى الأسفل، وإذا لم يتحقق توازن الأسواق باستمرار وبسرعة فإن النظام الاقتصادي لن يصل للتشغيل الكامل، لذلك فإن وظيفة وعمل السياسات لغرض دفع الاقتصاد نحو التشغيل التام هو أمر مبرر في نظرهم حتى ولو كانت التوقعات تتشكل بعقلانية؛
- الاعتقاد بأن الثقة بين رجال الأعمال وبين المستهلكين من الممكن أن تكون متقلبة، وبالتالي فمن الممكن أن يكون الإنفاق متقلبا هو الآخر، وهو ما يشكل أولى مصادر عدم الاستقرار؛
- اعتبار أن البطالة مشكلة أخطر من التضخم، ولذا يولونها اهتماما كبيرا في رسم وتطبيق سياساتهم؛
- تدخل الدولة عن طريق سياسة مالية ناجعة، سيساهم حتما في التحكم في التأثيرات السلبية للسوق، ويساهم في تحقيق التوازن المستمر بين العرض الكلي والطلب الفعال.

ثانيا: الأفكار الاقتصادية عند الكينزيين الجدد

تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها الكينزيون الجدد فيما يلي:

- الاقتصاد الخاص لا يمكنه تحقيق التوظيف الكامل، ذلك لأن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار في الاستثمارات؛

- قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة، فعدم كمال السوق يؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار ويضعف قوى التصحيح الذاتي، ولو ترك الاقتصاد لوحده فإنه قد يحقق التوازن أخيرا، ولكن ذلك سوف يأخذ وقتا طويلا بحيث تصبح غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا؛
- في ظل ثبات الأجور الإسمية، يستطيع البنك المركزي التحكم بمعدل البطالة عن طريق التأثير في الأجر الحقيقي من خلال تغيير العرض النقدي وبالتالي التأثير في معدل البطالة؛
- دالة الطلب على النقود تبين أن احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية ولغايات المعاملات والاحتياط يتأثر بسعر الفائدة أيضا وليس بالدخل فقط كما افترض كينز، فقد توصل "بومول" إلى أنه إذا كان سعر الفائدة مرتفعا بشكل جيد وكان دخل الفرد مرتفعا أيضا؛ عندها سيقوم الأفراد بالاحتفاظ بجزء من دخلهم لإجراء المبادلات وللاحتياط، والجزء المتبقي سيوجه إلى الاستثمار، وأن فترة الاستثمار تتحدد بالنظر إلى الطريقة التي يستلم بها هؤلاء الأفراد دخلهم؛
- حاول "توبين" ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي، وفي محاولة منه لسد بعض ثغرات الطلب على النقود في النظرية الكينزية؛ قام بتفسير هذا الطلب على أساس اختلاف الموازنة بين العوائد والمخاطر بين المضاربين، وتسمى نظريته "نظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية". وجاءت إضافة توبين ردا على افتراض كينز أن الأفراد إما يحتفظون بالنقد أو السندات فقط، وبدلا من ذلك أوضح توبين أن الأفراد قد يحتفظون بنقد أو سندات في آن معا كما انهم قد يحتفظون بالسلع، وأن الفرد لا يهتم بالعائد فقط وإنما عليه أيضا أن يهتم بالمخاطر، فهم يريدون العائد بإضافة إلى تقليل المخاطر من خلال التنويع بين النقد والسندات والسلع؛
- حاول الكينزيون الجدد تفسير فشل وصول سوق العمل للتوازن من خلال بناء عدة نظريات، وتعد نظرية "أجر الكفاءة" أهم النظريات المستخدمة في تفسير الآثار طويلة الأجل للبطالة، حيث تتحول الزيادات قصيرة الأجل في مستوى البطالة إلى حالة دائمة، تقود إلى مستويات أعلى من البطالة على الأجل الطويل. وفي نماذج أجر الكفاءة لا يتحدد أجر العامل عند المستوى التوازني للسوق؛ بل عند المستوى الذي يعظم الإنتاجية. فهناك العديد من الأسباب التي قد تدفع المنشآت لدفع أجور تفوق الأجر التوازني للسوق. فمثلا يمكن أن تدفع المنشأة أجورا أعلى لضمان ولاء العمال أو خوفا من انتقالهم لمنشآت منافسة، أو ربما لضمان عدم تهربهم من العمل. في ظل هذه الفرضية، إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل يستطيع المتهرب المسرح من عمله إيجاد عمل آخر بسهولة، وفي ظل هذا الظرف تلجأ المنشآت لدفع أجور أعلى من أجر السوق للعمل تحفيزا لهم على عدم تجنب العمل ومواجهة خطر الاضطرار للبحث عن عمل آخر. وبما أن كافة المنشآت تدفع أعلى من أجر السوق، فإن السوق لن تكون في حالة توازن، بل سيكون هناك عدد من العمال العاطلين عن العمل، الأمر الذي يزيد من تكلفة الطرد من العمل بالنسبة للعامل. (الشرفاوي، 2020، صفحة 270) وهكذا فإن قيام المنشآت بدفع أجور تفوق أجر السوق من شأنه أن يحفز العمال على إجادة العمل ويجعلهم أكثر كفاءة، ولكنه وبنفس الوقت يترك عدد من الباحثين عن عمل بلا عمل.

المحور الثالث: الكلاسيكيون الجدد (نظرية التوقعات الرشيدة)

نشأت مدرسة الكلاسيكيين الجدد مع مطلع السبعينات من القرن الماضي، ويعتبر الاقتصادي روبرت لوكاس Robert Lucas أهم الكلاسيكيين الجدد باعتباره الاقتصادي الذي تمكن من فرض التوجه القائل بضرورة إعادة التفكير في الاقتصاد الكينزي.

ومن أهم روادها أيضا توماس سارجو (Thomas Sargent)، نيل ولاس (Neil Wallace)، روبرت بارو (Robert Barro).

وقد عاد الكلاسيكيون الجدد إلى الإرث النيو كلاسيكي المتمثل بفرضيات فالراس حول التوازن العام. وافترضوا أن كافة الأعوان الاقتصاديين يسعون لتعظيم منافعهم على أساس "توقعات عقلانية".

أولا: فرضيات ومبادئ مدرسة الكلاسيكيين الجدد

يستند فكر الكلاسيكيين الجدد على مبادئ أساسية متمثلة فيما يأتي: (عطوة يوسف و البدراوي، 2007، الصفحات 267-268)

- حيادية النقود، فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي؛
- وجود معلومات كافية عن حالة الاقتصاد، لاسيما على المعلومات الحالية لوضع العون الاقتصادي توقعاته، ومعلومات عن معدلات تضخم سليمة، يستعمل هذا العون هذه المعلومات لتحقيق الرشادة؛
- التوازن الدائم للسوق ويرجع ذلك إلى مرونة الأجور والأسعار، وكون فترات الانكماش تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة، وتعرف هذه النظرية "بنظرية التوازن المستمر للسوق"؛
- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية؛
- المنافسة الحرة والكاملة في الأسواق النقدية وسوق العمل وسوق السلع والخدمات؛
- لا توجد مفاضلة بين البطالة والتضخم سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة على خلاف ما كان يعتقد النقديون.

ثانيا: نظرية التوقعات الرشيدة

يرجع الفضل في صياغة فكرة التوقعات الرشيدة إلى الاقتصادي الأمريكي "موث" F.Muth سنة 1961، ثم أعيد تطويرها من طرف كل من لوكاس وولاس سنة 1972. ويمكن إعطاء مفهوم لنظرية التوقعات الرشيدة، على أن الأعوان أو العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكنهم من الحصول على معدلات تضخم سليمة، وبالتالي فهم لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات الأجور، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات. (خليل، 1985، صفحة 774) كما تنص النظرية على أن السعر المتوقع لأي فترة، هو عبارة عن توقع للسعر معتمدا على كل المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع، والفرق بين مستوى الأسعار الحقيقي ومستوى الأسعار المتوقع هو الخطأ العشوائي الذي يكون توقعه المتوسط معدوما.

وعليه تقوم فكرة التوقعات الرشيدة على المبادئ التالية:

- تستند التوقعات الرشيدة أساسا على الرشادة الفردية وسلوك الوحدة الاقتصادية العقلاني والرشيد، أي هي مرتبطة أساسا بفكرة تعظيم العوائد وتقليل التكاليف من ناحية الإنتاج، وتعظيم المنفعة من ناحية الاستهلاك. فالأعوان الاقتصاديون يدرسو كيفية تحرك المتغيرات الاقتصادية وتتوقع سلوكها في المستقبل، من أجل اتخاذ القرار الصحيح الذي يعظم المنفعة أو الربح.

- تؤثر التوقعات بشكل كبير على الأحداث الاقتصادية الحالية؛
- للتوقعات علاقة مباشرة بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل كقيم الإنتاج والتشغيل والأسعار؛
- التوازن في الاقتصاد له علاقة مباشرة بالتوقعات الاقصادية المستقبلة.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنظرية التوقعات الرشيدة

على الرغم من أن فكرة التوقعات الرشيدة تبدو مقبولة من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية قد وجه لها انتقادين هامين هما:

الأول: استناد تحليل الكلاسيكيين الجدد على افتراض وجود واقعي للاقتصاد والعلاقة التلقائية بين زيادة عرض النقود والتضخم، وهذا افتراض غير واقعي لأن أي نموذج للاقتصاد هو نموذج بسيط، يقوم على عدد من الافتراضات ولا يعكس الاقتصاد بشكل واقعي؛

الثاني: فكرة التوقعات الرشيدة فكرة غير واقعية، حيث يصعب تخيل أن كل فرد في الاقتصاد على علم بكل صغيرة وكبيرة بهيكل السوق.

وعليه نستنتج أن هذه المدرسة تحمل قصورها في فرضياتها الخيالية. وعلى أية حال، فإن هيمنة الكلاسيكيين الجدد لم تطل لفترة طويلة بعد السبعينات، ويرجع ذلك إلى ضعف القوة التفسيرية للنماذج المقدمة، وذلك عند إخضاعها للاختبار الإحصائي القياسي.

المحور الرابع: مدرسة اقتصاديات جانب العرض

مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي برز مجموعة من الاقتصاديين الذين شكلوا ما عرف "بمدرسة اقتصاديات جانب العرض"، والتي تؤكد على جانب العرض الكلي، وعلى ضرورة تحفيز الناس على العمل والادخار ومن ثم الاستثمار، من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب. ومن أبرز رواد هذه المدرسة نجد الاقتصاديين الأمريكيين: لافر Arthur Laffer، روبرتز Paul Roberts، جيلدر George Gilder. (Bernier, 2001, p. 451)

إن الأساس النظري لاقتصاديات جانب العرض يكمن في الاعتقاد بأن الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحد من حجم الإنتاج ويسبب البطالة ويولد التضخم، ويترك الدولة بلا عوائد مالية كافية، فالضرائب على رأس المال لا تشجع الاستثمار، والضرائب على الأفراد لا تشجع على العمل. وتنظر هذه المدرسة إلى الحكومة على أنها غير منتجة يتعين عليها أن تعمل فقط على الأشياء الضرورية لتسهيل أمور المجتمع قانونيا ونظاميا، وحماية المجتمع من الأعداء. (مجيد، 2018، صفحة 115)

وعليه فالفكرة الرئيسية لهذه المدرسة هي أن تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الأعمال سيعطي الحافز للادخار والاستثمار، وبالتالي تشجيع الزيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخول والتوظيف، ويعم الرخاء كل الاقتصاد.

وقد تم تطبيق أفكار هذه المدرسة في عهدي الرئيس الأمريكي "ريغان" ورئيسة الوزراء البريطانية "تاتشر"، وذلك من خلال قيامهما بحركة الإصلاحات الضريبية الواسعة، في الولايات المتحدة سنة 1986، المعروفة بقانون الإصلاح الضريبي، وفي بريطانيا سنة 1988 بإجراء حملة واسعة من الإصلاحات الضريبية. وقد تم التركيز في النشاط الاقتصادي على العرض وكيفية تنشيطه بدلا من الطلب، أي بالعودة إلى فكر النيو كلاسيك.

ومن الناحية النظرية فإن مثل هذه البرامج يمكن أن توقف التضخم ويتولد عنها زيادة كبيرة مي معدل النمو، بحيث تزداد إيرادات الحكومة لتعوض النقص في الإيرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب. غير أنه في الواقع يمكن أن لا تسير الأمور كما هو مخطط لها، فبدلا من النمو السريع المتوقع قد يحدث انكماش شديد، وبدلا من أن يتحقق توازن في الموازنة العامة قد تسجل عجزا كبيرا، مما يستدعي إعادة النظر في أفكار هذه المدرسة.

أسئلة الفصل الحادي عشر:

- ما هي أهم المنطلقات الفكرية للمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)؟
- ما هي أهم الانتقادات التي وجهها فريدمان للفكر الكينزي؟
- اشرح باختصار الاعتبارات التي يتوقف عليها الطلب على النقود حسب فريدمان.
- كيف كانت نظرة فريدمان فيما يخص السياسة النقدية؟
- ما هي الفرضيات التي يقوم عليها تحليل الكينزيين الجدد؟
- كيف فسر الكينزيون الجدد فشل سوق العمل في الوصول للتوازن؟
- ما هي أهم الفرضيات التي يقوم عليها تحليل الكلاسيكيين الجدد؟
- اشرح نظرية التوقعات الرشيدة التي جاء بها الكلاسيكيون الجدد، وما هي أهم الانتقادات الموجه لها؟
- ما هي أهم فكرة جاءت بها مدرسة اقتصاديات جانب العرض؟

الخاتمة

خاتـــــــــمة:

مما لا شك فيه، أن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة الاقتصاد، باعتبار أن الاقتصاد علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية.

وقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، واللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات. كما يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الإنساني عبر مختلف العصور وتجاوبه مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد عند استخدامهم المتعدد للموارد النادرة والمحدودة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة، ويهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد أوجه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الاقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار والاستثمار، وغيرها من الظواهر.

كما أن علم الاقتصاد يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان. ومن خلال دراستنا هذه لتاريخ الفكر الاقتصادي نستخلص أن هذا الموضوع من أقدم، وأهم وأبرز مجالاته، والذي نشأ في ظل تطور الفكر الاقتصادي القديم، وعبر مختلف المدارس الفقهية الحديثة، والذي تتغير أسسه ومبادئه عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، وكذلك طرق الإنتاج فيها.

وفي الأخير فإن هذا المرجع لا يعد رؤية مطلقة حول كل الأفكار الاقتصادية عبر التاريخ، بل هو إسهام متواضع، حاولنا فيه التطرق لأهم الأفكار الاقتصادية حسب تسلسلها الزمني ووفقا للمقرر الوزاري المقترح، بشكل مبسط وسهل على أمل أن نكون قد وفقنا في هذا الطرح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. ابراهيم رشدي. (2014). *الاستهلاك*. تم الاسترداد من https://roshdyebrahim.blogspot.com/2014/04/blog-post_15.html.
2. ابراهيم كبة. (1975). *دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي* . بغداد: مطبعة رشاد.
3. أحمد أبو الفتوح الناقة. (1998). *نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية*. مصر: دار الشباب الجامعية.
4. أحمد زهير شامية. (1993). *النقود والمصارف*. الأردن: مؤسسة زهران للنشر والتوزيع.
5. أحمد صقر. (2000). *تاريخ النظرية الاقتصادية*. مصر: المكتبة الأكاديمية.
6. أحمد فراس العوارن. (2014). *اقتصاد الأمن الاجتماعي*. الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
7. أحمد فريد مصطفى. (2000). *تطور الفكر والوقائع الاقتصادية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
8. أسامة دويدار. (2017). *النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية*. القاهرة، مصر: دار الشعرى للنشر.
9. أسعد خليل أنمار. (2018). *النظام الاقتصادي الرأسمالي*. تم الاسترداد من file:///C:/Users/Emachine/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A.pdf.
10. أسماء جاسم محمد. (2018). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. تم الاسترداد من https://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/2018/11/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%.
11. اسماعيل محمد هاشم. (1975). *مذكرات في النقود والبنوك*. مصر: دار الجامعات المصرية.
12. اسماعيل محمود علي. (2011). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

13.أشرف حسن منصور. (2007). *الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية*. تاريخ الاسترداد 23 10, 2022، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84612.

14.الخضر أبو علاء عزي. (2013). *الواقعية النقدية في بلد بترولي*. الأردن: دار اليازوري العلمية.

15.أنطوان أيوب. (1995). *دروس في الاقتصاد السياسي*. سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.

16.بن علي بلعزوز. (2006). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

17.بوبكر بوخريسة. (2012). *ماكس فيبر: الدولة والديمقراطية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

18.بول سام ويلسون. (2001). *الاقتصاد*. (هشام عبد الله، المترجمون) لبنان: دار الأهلية للنشر.

19.تامر البطراوي. (2017). *أبحاث في الاقتصاد السياسي*. مصر: دار بيبول الأزاريطة.

20.ثروت جهان، و أحمدصابر محمود. (2014). ما هو الاقتصاد الكينزي؟ عودة إلى الأسس. *مجلة التمويل والتنمية*.

21.جعفر الخزعلي. (2018). *تاريخ الفكر الاقتصادي، دراسة تحليلية للأفكار عبر الحقب الزمنية*. تاريخ الاسترداد 5، 11, 2021، من https://almerja.com/reading.php?idm=122312

22.جون دّن. (2012). *جون لوك: مقدمة قصيرة جدا*. (فايقة جرجس حنا، المترجمون) مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

23.جون كينيث جالبرت. (2010). *تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر*. (أحمد فؤاد بلبع، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون.

24.جيمس فولتشر. (2011). *مقدمة قصيرة عن الرأسمالية*. (رفعت السيد علي، المترجمون) القاهرة، مصر: دار الشروق للنشر.

25.حازم الببلاوي. (1995). *دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي*. مصر: دار الشروق للنشر.

26.حسن النجفي . (1977). *القاموس الاقتصادي*. بغداد: مطبعة الإدارة المحلية.

27.حسين بني هاني. (2002). *اقتصاديات النقود والبنوك*. الأردن: دار الكندي للنشر.

28.حسين عمر. (1994). *تطور الفكر الاقتصادي*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

29.حمد صادق سعد. (1979). *تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي على ضوء النمط الآسيوي للإنتاج*. بيروت: دار ابن خلدون للنشر.

30.حمزة كدة. (30 7, 2022). *قراءة في كتاب "عن الحرية" لجون ستيوارت ميل*. تم الاسترداد من https://www.wonderlustmag.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/.

31.خالد البحيصي. (2016). *الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية*. تم الاسترداد من www.site.iugaza.edu.ps.

32.خالد سعد حلمي. (2001). *الاقتصاد السياسي*. مصر: دار الوفاء للنشر.

33.دليلة طالب. (2021). *النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تمسان.

34.رابح بوقرة، و عبد الله خبابة. (2014). *الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

35.رانيا عمارة. (2016). *مبادئ علم الاقتصاد*. القاهرة، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر.

36.رجب عزمي. (1977). *الاقتصاد السياسي*. بيروت: دار العلم للملايين.

37.رغد جمال. (2018). *حضارة بلاد الرافدين من العصر البابلي الى العصر الاشوري*. بغداد: د.ن.

38.رفيقة حروش. (2011). *الاقتصاد السياسي*. الجزائر: دار الأمة.

39.روبرت سي آلن. (2014). *التاريخ الاقتصادي العالمي*. (سعد الطنطاوي، المترجمون) مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

40.زكرياء الدويري، و أحمد علي صالح. (2020). *إدارة الأعمال الدولية*. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

41.زينب الأشوح. (2010). *الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة*. القاهرة: دار كتب عربية للنشر. تم الاسترداد من www.kotobarabia.com

42.زينب عوض الله. (1998). *مبادئ علم الاقتصاد*. مصر: الدار الجامعية للنشر.

43.سامي خليل. (1985). *نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة*. مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

44.سعاد عطاء فرج. (2008). *تاريخ تطور الفكر الاجتماعي*. مصر: مطبوعات جامعة عين شمس.

45.سعيد النجار. (1973). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. لبنان: دار النهضة العربية.

46.سعيد مرطان. (2004). *مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام*. مؤسسة الرسالة للنشر: لبنان.

47.سكينة بن محمود. (2014). *دروس في الاقتصاد السياسي*. الجزائر: دار الحديث للكتاب.

48.سمير حراث. (2015). الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 7* (العدد 2).

49.سيف الهرمزي. (10 04, 2012). المدرسة الحدية في الفكر الاقتصادي. *المجلة الالكترونية: الحوار المتمدن*(3694). تاريخ الاسترداد 20 10, 2022، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302771.

50.صالح تومي. (2013). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار اسامة للنشر والتوزيع.

51.صبحي تادرس قريصة. (1984). *النقود والبنوك*. بيروت: دار النهضة العربية.

52.صفية بوزار، و سميرة كسيرة. (2014). آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي. *مجلة المناجر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، المجلد 1* (العدد 1).

53.صلاح الدين نامق. (1978). *قادة الفكر الاقتصادي*. مصر: دار المعارف للنشر.

54.ضياء مجيد الموسوي. (2009). *النظرية الاقتصادية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

55.عابد عبد الكريم غريسي. (2011). *دور الدولة في الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر: جامعة تلمسان.

56.عادل أحمد حشيش. (1995). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

57.عادل بن حمزة. (2013). *تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي*. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93036.

58.عبد الجبار السبهاني. (2014). *الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي*. الأردن: مطبعة الحلاوة.

59.عبد الحق العيفة. (2021). *المصارف الإسلامية المعاصرة*. الجزائر: البدر الساطع للنشر.

60.عبد الرحمان يسري. (1988). *دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي*. مصر: دار الجامعات المصرية للنشر.

61.عبد الرحمان يسري. (2010). *تطور الفكر الاقتصادي*. مصر: دار فاروس العلمية للنشر.

62.عبد القادر براينيس، و بحرية مواعي. (مارس 2016). جدلية القيمة بين الفكر الاقتصادي والفكر المالي. *مجلة البشائر الاقتصادية*(العدد 3).

63.عبد الكريم بريشي . (2014). *دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

64.عبد اللطيف بن أشنهو. (2003). *مدخل إلى الاقتصاد السياسي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

65.عبد الله ساقور. (2004). *الاقتصاد السياسي*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

66.عبد الله عبد الرحمان. (2003). *النظرية في علم الاجتماع (الكلاسيكية)*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

67.عبد المنعم السيد علي، و نزار سعدالدين العيسى. (2004). *النقود والمصارف والأسواق المالية* . الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

68.عبد المنعم مبارك، و محمد يونس. (1996). *اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية*. بيروت: الدار الجامعية.

69.عبد المولى السيد. (1977). *أصول الاقصاد*. مصر: دار الفكر العربي.

70.عبد الوهاب أمين. (1986). *النظم الاقتصادية، دراسة مقارنة، الرأسمالية، الاشتراكية والاسلام*. الكويت: جامعة الكويت.

71.عبد علي كاظم المعموري. (2012). *تاريخ الأفكار الاقتصادية*. الأردن: دار حامد.

72.عزت السيد أحمد. (2009). *المذاهب الاقتصادية الكبرى*. سوريا: كلية الآداب والعلوب الإنسانية، جامعة تشرين.

73.علي أحمد السالوس. (1998). *الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة*. قطر: دار الثقافة.

74.علي الأنصاري. (2008). *الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية*. الكويت: جامعة الكويت.

75.علي عبد الكريم الجابري. (2012). *دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن*. الأردن: دار دجلة.

76.علي مجيد الحمادي. (2010). *التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار اليازوري العلمية.

77.علي مجيد الحمادي. (2010). *التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار اليازوري العلمية.

78.علي محمد القزويني. (1981). *الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

79.علي محي الدين داغي. (2010). *المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي*. لبنان: دار البشائر الإسلامية.

80.عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

81.غادة الحلايقة. (2017). *ما هو النظام الإقطاعي؟* تم الاسترداد من https://mawdoo3.com/.

82.فتح الله ولعلو. (2008). *الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية*. لبنان: دار الحداثة للنشر والتوزيع.

83.كارل ستيفنسن. (1995). *الإقطاع في العصور الوسطى*. (ترجمة محمد فتحي الشاعر، المترجمون) مصر: دار المعارف للنشر.

84.كامل الفتلاوي، و حسن كاظم الزبيدي. (2013). *مبادئ علم الاقتصاد*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

85.لبيب شقير. (1988). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. مصر: دار نهضة للنشر والتوزيع.

86.لزهر ساحلي. (أفريل, 2022). نمذجة قياسية للعوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي لدول المغرب العربي. *مجلة مجاميع المعرفة، جامعة تندوف، المجلد 8*(العدد1).

87.ليلى لكحل. (2017). نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية. *مجلة معارف، جامعة البويرة*(العدد 22).

88.مايكل أبدجمان. (1999). *الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)*. السعودية : دار المريخ للنشر.

89.محب خلة توفيق. (2015). *التطور واقتصاديات الموارد*. مصر: دار الفكر الجامعي.

90.محفوظ بن عصمان. (2003). *مدخل في الاقتصاد الحديث*. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

91.محمد الشريف إلمان. (1994). *محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: منشورات بريي.

92.محمد العربي ساكر. (2006). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

93.محمد خليل برعي. (1984). *مبادئ الاقتصاد*. مصر: مكتبة نهضة الشرق للنشر.

94.محمد دويدار. (1993). *مبادئ الاقتصاد السياسي*. مصر: كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

95.محمد شريف. (2017). تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان، الجزائر.

96.محمد عارف الكيالي. (2001). *رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي...ابن خلدون*. تم الاسترداد من https://www.albayan.ae/economy/2001-07-22-1.1140953.

97.محمد عبد الله، و موسى ابراهيم. (1998). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

98. محمد عطوة يوسف، و عصام الدين البدراوي. (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك: النظريات، السياسات*. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

99. محمد عمر شابرا. (1996). *الإسلام والتحدي الاقتصادي*. (محمد زهير السمهوري، المترجمون) المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

100. محمد عمر شابرا. (2005). *مستقبل علم الاقتصاد من منضور إسلامي*. (رفيق يونس المصري، المترجمون) لبنان: دار الفكر للنشر.

101. محمد مختار طلبة. (2007). *مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي*. مصر: جامعة القاهرة، كلية الحقوق.

102. محمود عبد الكريم إرشيد. (2012). إسهامات العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال المقدمة. *مؤتمر: ابن خلدون علامة الشرق والغرب*. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

103. محمود عبد المولى. (1979). *تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور*. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

104. مدحت القريشي. (2008). *تطور الفكر الاقتصادي*. الأردن: دار وائل للنشر.

105. مصطفى رشدي شيحة. (1985). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. الأردن: الدار الجامعية.

106. مصطفى شيحة. (1973). *الاقتصاد السياسي*. مصر: المكتب المصري الحديث للنشر والتوزيع.

107. مصطفى عبد الله الكفري. (2004). *الإدارة والاقتصاد*. سوريا: كلية الاقتصاد.

108. مصطفى فايد. (1986). *أصول المذاهب الاقتصادية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

109. معاذ الشرفاوي. (2020). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. (الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، المحرر) تم الاسترداد من https://pedia.svuonline.org/.

110. موسى زواوي. (2017). *الاقتصاد السياسي، مطبوعة غير منشورة*. الجزائر: جامعة سطيف2،.

111. ناظم محمد نوري الشمري. (2007). *النقود والمصارف*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

112. نبيل المهدي الجنابي. (2017). *التوقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

113. هلال إدريس مجيد. (2018). *الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة*. القاهرة: دار حميثرا للنشر والتوزيع.

114. همام نزار عبيد. (2019). *مقرر إدارة الأعمال الدولية*. سوريا: جامعة دمشق، المعهد العالي للتنمية الإدارية.

115. يوسف كمال. (1990). *الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة*. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع.

116. يوسف مسعداوي. (2020). *محاضرات في نظريات الاقتصاد والتبادل الدولي*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Banaji, J. (2020). *A Brief History of Commercial Capitalism.* Chicago, US: Haymarket Books.
2. Bernier, B. (2001). *Initiation à la macroéconomie.* Paris: Dunod.
3. Besson, J. (1993). *Monnaie et finance.* Alger: OPU.
4. Deleplace, G., & Lavialle, C. (2017). *Histoire de pensée economique* (éd. 2 eme édition). Paris: Dunod.
5. Faugére, J. (1996). *La Monnaie et La politique Monétaire.* Paris: édition du seuil.
6. Hayes, M. (2008). *The Economics of Keynes.* Cheltenham, UK: Elgar.
7. Humphrey, T. (2004, December). *Alfred Marshall and the Quantity Theory of Money, Working Paper No. 04-10.* (U. Federal Reserve Bank of Richmond, Éd.) Récupéré sur https://www.richmondfed.org/-/media/RichmondFedOrg/publications/research/working_papers/2004/pdf/wp04-10.pdf.
8. Lainé, M.-J. (2017). *David Ricardo, Karl Marx et l'antagonisme, Thèse Doctorat en philosophie.* Québec, Canada: Université LAVAL.
9. Pressman, s. (2013). *Fifty Major Economists.* London: Routledge.

Ray, D. (1998). *Developement Economics.* New Jersey: Princeton University Press.